كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية

التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها النساء الفلسطينيات المقدسيات المتزوجات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

The Political, Social and Economic challenges Encountered by Palestinian Jerusalemite Women Married to Men from the Palestinian Authority Areas

رسالة الماجستير مقدمة من الطالبة:
الطالبة: هدى علي أبو زيد

تاريخ المناقشة: 18.6.2014
لجنة المناقشة:
د. لينا ميعاري/ رئيساً

.....
د. ريما حمامي/ عضواً د. رندة ناصر/ عضواً

....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين.

التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها النساء الفلسطينيات المقدسيات المتزوجات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

The Political, Social and Economic challenges Encountered by Palestinian Jerusalemite Women Married to Men from the Palestinian Authority Areas

رسالة الماجستير مقدمة من الطالبة:

الطالبة: هدى علي حسن أبو زيد

تاريخ المناقشة: 18.6.2014

لجنة المناقشة:

د. لينا ميعاري/ رئيساً

.....

د. ريما حمامي/ عضواً د. رندة ناصر/ عضواً

....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين.

الإهداء

هذه الدراسة مهداة لزوجي ولأبنائي لما عانوه على
الحواجز في معركة الوصول اليومي للقدس

المحتويات

الإهداء ..... ج
المحتويات ..... د
Abstract: ..... ح
تمهيد 1
مقدمة 3
الفصل الأول: أهداف الدراسة ومنهجيتها 10
أهداف الدراسة 10
منهجية البحث 12
موقع االباحثة 13
آلية الدراسة 13
كلمة أخيرة حول المنهجية 15
الفصل الثاني: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني 16
السياق الاستعماري 17
الاستعمار الاسرائيلي لمدينة القدس 21
مدينة القدس 26
واقع مدينة القدس تحت الاستعمار الاستيطاني 27
الاجراءات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين في القدس المحتلة 32
وسائل حرمان الفلسطينيين من حق الإقامة في القدس 32
سياسة التفريق بين العائلات 36
تسجيل أبناء المقدسيين المتزوجين من غير حملة الهوية الزرقاء 39
الفصل الثالث: الحياة اليومية 42
مفهوم الحياة اليومية 44
دراسة الحياة اليومية الفلسفة الفينومينولوجية 48
الحياة اليومية كمكان للتحايل 49
المقاومة اليومية 53
الخاتمة 61
ملاحظات حول الأدبيات المعروضة 62
الفصل الرابع: الزواج والحياة في مدينة القدس من وجهة نظر المبحوثات 63
الواقع الاقتصادي الاجتماعي في القدس أحد عوامل الطرد من القدس والجذب اليها 76
اسباب زواج المقدسيات اللواتي يحملن الهوية الاسرائيلية من فلسطينيين يحملون الهوية الفلسطينية: 85

أساليب تعامل النساء مع السيطرة الصهيونية 93
الاستقرار بالقدس..... 95
القدس كمكان للإستقرار وقرار الانتقال للسكن فيها: 99
هل قرار الانتقال للسكن في القدس هو ثنائي أم فردي؟ 115
اعتماد المرأة على أسرتها وعلى نفسها عند زواجها: 124
اجراءات اللجوء إلى المحامين ومؤسسات حقوق الإنسان:..... 133
معيل الأسرة: 138
الأسر التي ترأسها نساء : 146
قرار الاستمرار بالزواج:..... 152
الخاتمة..... 156
قائمة المراجع بالعربية:..... 159

ملخص

يسعى الاستيطان الصهيوني الاحلالي في فلسطين الى عزل المقدسيين في مدينة القدس عن فلسطينيي المناطق الفلسطينية وتطهيرهم عرقيا واحلال اليهود مكانهم. ومن السخرية بمكان أن يتم ذلك مشفوعا بالقانون وليس أمرا خارجا عنه. وتتمثل الخصوصية في مسألة تفريغ القدس من سكانها ان القانون الاسرائيلي يعتبر الفلسطينيين العرب المقدسيين مقيمين دائمين الى أن يثبت أنهم انتقلوا للسكن خارج القدس ليتم بذلك طردهم منها.

ان تطبيق قانون منع لم شمل العائلات للعرب الفلسطينيين المقدسيين والذي أصدرته اسرائيل عام 2003 يعتبر انتهاكا صريحا لحقوق الانسان الاساسية مثل الحق في المساواة والحرية والحرية الشخصية والحياة العائلية. كما وأن هذا القانون ينبع من مبدأ التمييز العنصري ضد الفلسطينيين الذي يمنعهم من حقهم في اختيار شركاء حياتهم وتأسيس عائلاتهم. لا يؤدي هذا القانون الى تفريق هذه العائلات فقط، ولكنه يؤثر سلبا على تكوين عائلات جديدة. ان هذا القانون هو جزء من السياسات التي تنتهجها اسرائيل لفرض الحصار على مدينة القدس وتطبيق مشروع التطهير العرقي ضد العرب الفلسطينيين فيها.

تلقي هذه الدراسة الضوء على التحديات التي تواجهها العائلات الفلسطينية خاصة التي تكون فيها الزوجة فلسطينية مقدسية تحمل الهوية الاسرائيلية، ويكون الزوج فلسطيني يحمل الهوية الفلسطينية. تعاني هذه العائلات جراء السياسات والاجراءات غير القانونية التي تنتهجها اسرائيل ضد الفلسطينيين. وقد كان قانون منع لم الشمل.

لا تعيش هذه العائلات حياة طبيعية لأنهم محظورعليهم وبشكل ممنهج ان يعيشوا في مدينة القدس وأن يحصل الزوج على لم شمل يسمح له بالدخول والعيش والعمل فيها. ان هذا الأمر يجعل مستقبل زواج المقدسيات من فلسطينيين غير واضح ومعقد جدا. وذلك لان الزوج الفلسطيني والمتزوج من مواطنة مقدسية فلسطينية وتحمل الهوية الاسرائيلية، لا يستطيع الدخول الى مدينة القدس الا بعد أن يحصل على تصريح خاص بالدخول. ولا يستطيع الزوج التقدم للحصول على مثل هذا التصريح الا بعد بلوغه عمر ال 36. لا يعني هذا بالضرورة أن التقدم بالطلب للحصول على هذا التصريح يكفل الحصول عليه. حيث أن الكثيرين يتم رفض منحهم إياه لدواع أمنية، كما أن الكثيرين قد ينتظرون لسنوات عدة للحصول عليه.

وفي مثل هذه الظروف لا يستطيع الزوج العيش في مدينة القدس مع العائلة ولا تستطيع الزوجة الانتقال للسكن في مناطق السلطة الفلسطينية، لأن ذلك معناه أن تفقد اقامتها المقدسية الدائمة وتفقد بذلك هويتها وحقوقها وحقوق أولادها، ولا يتم السماح لها بالدخول مجددا لمدينة القدس. تقوم بعض العائلات بايجاد حلا بديلا للم شملها بنفسها وهو بالانتقال للسكن في ضواحي القدس، والتي تقع خارج جدار الفصل العنصري. ولكنها تضطر بذلك تحمل مشاق مرور الحواجز العسكرية جيئة وذهابا مع ما تحمله من انتظار وأهانات وربما مخاطر.

ان استراتيجيات الآلة الاستعمارية تجعل حياة هذه العائلات تواجه تحديات سياسية اجتماعية واقتصادية وثقافية. وكما يتضح من سياق الدراسة فان التحد الأكبر لهذه العائلات هو جغرافي- سياسي وهو مسألة السكن في مدينة القدس. حيث لا تستطيع الكثير من العائلات الاستمرار في السكن في القدس وذلك بسبب تكاليف الحياة الباهظة والضرائب المفروضة. كما وتظهر الدراسة التكتيكات التي تقوم بها النساء لادارة حياتهن اليومية الخاصة والتي تتعرض للانكشاف أمام الآلة الاستيطانية الاستعمارية الاسرائيلية.

تظهر تكتيكات النساء قدرتهن على تكييف أنفسهن مع الواقع السياسي والاجتماعي الذي يعشن به وذلك للحفاظ على بقاء العائلة وتماسكها. وتظهر الدراسة كيف تتجاوز النساء التحديات الثقافية المتمثلة في المفاهيم الأبوية الاجتماعية حول مكان سكن الزوجة، وكيف تتجاوز النساء بتكتيكاتهن مسألة مكان السكن، وهي السياسة الصهيونية التمييزية التطهيرية الأخطر ضد الفلسطينيين المقدسيين. وايضا تظهر الدراسة كيف تواجه النساء الفلسطينيات المقدسيات التحديات الاقتصادية وذلك بالانخراط في سوق العمل، وكيف يتحولن بذلك الى موقع ترأس رب الأسرة وصنع القرار.

ان النساء الفلسطينات المقدسيات قادرات على تكييف أوضاع حياتهن اليومية تماشيا مع التحديات القائمة وذلك لتحقيق أهداف أساسية وهي الحفاظ على تماسك ووحدة الأسرة والاستمرار في السكن في القدس. ان عدم الرحيل من مدينة القدس هو جوهر المقاومة والصمود ضد المخططات الصهيونية الاستعمارية التي تسعى بكل الآساليب الممكنة لتفريغ المدينة من سكانها الأصليين، العرب لفلسطينيين، وإحلال المستوطنين الصهاينة بدلا منهم.

Abstract:

The Zionist Settler Colonial project in Palestine has always flagrantly sought to achieve ethnic cleansing for the Palestinians, the natives. In Jerusalem, this is achieved by means of colonial laws. Depicting the status quo in Jerusalem from different vantage points shows how Israel discloses its ethnic cleansing project against Arab Palestinian Jerusalemites, whom it considers as permanent Residents. The siege around the city of Jerusalem reached its culmination by the erection of the Apartheid Wall and military checkpoints.

This study attempts to shed light on the challenges that women in the Palestinian households encounter. The study tackles the Palestinian household in which the wife is a Palestinian Jerusalemite, a permanent resident in Jerusalem bearing the Israeli ID, and the husband is a Palestinian from the Occupied Territories or Gaza Strip bearing a Palestinian ID. Living under the Zionist Settler Colonial system, such families will endure the unlawful measures and policies of colonialism that gravely affect their family lives. The enactment of the law that prohibits Palestinian family reunification in 2003 is a violation of the fundamental inalienable human rights of individuals to equality, liberty, privacy and family life. The Israeli law discriminates against Palestinians and prevents them to have their right to choose a partner or establish a family. Many Palestinian families are supposed to break up and other families will not be established. This illegal law is part of the policies of siege on Jerusalem and ethnic cleansing.

There is no normalcy of life for these families who are systematically not permitted to live unified in Jerusalem. The Palestinian husbands cannot enter Jerusalem until they are 36, the age when they can apply for a special permit to enter Jerusalem. Applying for the permit does not ensure getting it approved. Many Palestinian husbands, however, are denied this right for security reasons. Many others may wait for years to get it. Under these circumstances, the husbands are prohibited to live in Jerusalem and the wives are not either able to live in the Palestinian Territories. Consequently, these families are only opted to live in Jerusalem without the husbands. Instead, some families move to live unified in Jerusalem outskirts outside the Apartheid Wall and are forced to pass military checkpoints to and fro every day. If these families decide to live in the Palestinian Territories, as some husbands may decide, Jerusalemite women will lose their permanent residency and will be expelled outside the city.

The direst challenge that such families face is geopolitical, which is the issue of residency in Jerusalem. Some economic, social, and cultural challenges are all associated with it. Living in Jerusalem is unattainable for many families, not only due to political reasons, but also due to high living costs and taxation. This seriously influences the everyday life of these families and the relationships within them. The study shows how these challenges make Jerusalemite women suffer, together with their husbands and children. It also shows how these women have their own tactics to handle their everyday life which is made vulnerable by the Zionists Colonial system.

Analyzing women tactics one can understand the way women adapt themselves to the situations they live in. Also, the study shows how these women have their own tactics to evade the discriminating Zionist ethnic and racial spatiality in order to keep their families unified. Moreover, the study shows how women's work becomes an important financial contributor that helps these women become decision makers and heads of their families.

Women are shown to have done their best to adapt their everyday life to achieve their major goals, namely, keeping their families unified and living in Jerusalem. The act of not leaving their city is conceived the core of their resilience and resistance against the Zionist Settler Plans which aim to replace the indigenous Palestinians with Zionist Jewish Settlers.

"الأرض كلها فندق.. وبيتي القدس"

ادوارد سعيد

تمهيد

لم أكن أعلم أنني مقدسية فلسطينية بعمق التجربة إلا حينما اتكأت على ذاكرتي لما مر بي من أحداث اتسمت بالأمل والألم وشكلت لي وعياً وتاريخاً ابتدأ منذ وقوفي أمام المأذون وإعادة عبارة " قبلت الزواج بك". تعاظم هذا الشعور حين خرجت الصرخة الأولى من فم حيدر الصغير حين حملته الممرضة اليهودية السمراء ذات الوجه الأسيوي في مستشفى "شعاري تصيدق" في القدس الغربية.

هل كنت حقاً أعي عمق التجربة التي أمر بها في ذلك الوقت، أم أنها كانت قصة سأخبرها لحيدر عندما يكبر بأن من حملك إلى الحياة هم ذات الأشخاص الذين سلبوا أجدادك حياتهم؟ انتظرت أن أحمله بين ذراعي بهذه المشاعر المتناقضة. كان عينان صغيرتان تتفتحان على وجوه عائلتي وأنا أبحث عن وجه زوجي "هو من أحتاجه" همست لنفسي وأنا أحاول أن أخنق الدموع وابتسم لفرح عائلتي بهذا القادم الجديد. كانت أمي بقربي حين أحسست بيدها على كتفي وهي تهمس لي "استني التصريح"، الذي لم يمنح أبداً، ليرى حيدر والده لأول مرة بعد أسبوع من ولادته.

أما اليوم، وبعد مضي اثنان وعشرون عاماً على ولادة حيدر، ومع تشابه السرد الذي حصل لي مع أخوته الآخرين، أدرك أهمية أن أشارك النساء الأخريات بتجاربهن. فأنا وإن عانيت عدم وجود زوجي بجانبي أثناء الولادة، إلا أنه لم يكن إلا النزر اليسير مما تعانيه المرأة المقدسية التي تتزوج من سكان الضفة الغربية وتضطر إلى التعامل مع السياق الذي تعيش به بحذر ووعي كي لا تفقد حقها في الهوية وحتى يبقى بمقدورها أن تمنحها لأبنائها. وكيف أيضا تتمكن هذه المرأة من الاهتمام بتفاصيل الحياة اليومية لهذه العائلة، وقدرتها على التكيف في ظروف تحتمل تغيير المسكن، فقدان المعيل، الحاجة إلى محام، قضاء الأوقات في أروقة المؤسسات الإسرائيلية، وترقب القوانين المبتكرة في تقليص حق المقدسيين في لم الشمل والتي تهدف االى تفريغ المدينة من سكانها العرب الفلسطينيين والغاء وجودهم تدريجيا حتى يتسنى لليهود الاستيطان مكانهم. ان سياسة الحد من حرية الفلسطيني بالحق في اختيار شريك الحياة تستهدف بالدرجة الاولى الترحيل الصامت والممنهج والذي يكشف مدى

تغلغل الاستعمار الاسرائيلي الى الحيز المعيشي الخاص للسكان وصولا للعلاقات الحميمية الشخصية والتي تتأثر بشكل كبير في مثل هذا السياق.

تشكل هذه الدراسة جزءاً كبيراً من ذاتي، فأنا لا أكتب عن نساء وعائلاتهن، وإنما أسجل تفاصيل صغيرة لتاريخ يتعاظم في حكاية مدينة هي " القدس". فأنا فلسطينية تحمل هوية مقيم لا تمنح إلا لسكان مدينة القدس، ومتزوجة من فلسطيني يحمل الهوية الخضراء. وانني في سياق هذه الدراسة أتحمل عبء البحث في حياة هؤلاء النساء لحقهن علي كوني مقدسية وأكاديمية من ناحية، وخوضي تجربة الزواج من غير المقدسي من ناحية أخرى. لأجل هذا كله أدركت أن رسالة الماجستير في الدراسات العليا في معهد دراسات المرأة بجامعة بيرزيت لن تكون إلا عن هذا الموضوع. ومن هنا كانت فكرة هذه الدراسة.

مقدمة

تركز هذه الدراسة على فهم تكتيكات الحياة اليومية التي تقوم بها النساء المقدسيات المتزوجات من المناطق الفلسطينية. وتركز هذه الدراسة بشكل خاص أيضا على ابراز تفاصيل حياة هؤلاء النساء من أجل التحايل على الاستيطان الصهيوني الإحلالي الذي يمارسه الاسرائيليون منذ سنة 1948. تظهر هذه الدراسة أن النساء استطعن إعادة صياغة حياتهن الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ظل سياق استعماري تم فرضه عليهن. كما وتحاول هذه الدراسة اظهار التغيير في الأدوار الجندرية التي جعلت النساء فاعلات بشكل أساسي وقادرات على اتخاذ القرار في التكتيكات التي يمكن أن تستخدم للحفاظ على بقاء العائلة.

ان محور الاهتمام هنا ينصب على دراسة وفهم تفاصيل حياة النساء المقدسيات المتزوجات من سكان الضفة، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فحتى عام 2002، كان إجراء لمّ الشمل المتزوجين من سكان القدس الشرقية، وهم عرب فلسطينيون يحملون الهوية الاسرائيلية الزرقاء المؤقتة ووثائق سفر أردنية وليسوا مواطنين في دولة اسرائيل، لأزواجهم من سكان المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة يشمل فحوصات متشددة ومنهكة وانتظارًا يمتدّ بشكل اعتيادي عدة سنوات. ومع ذلك، كان الزوج أو الزوجة والذي تعرفه سلطات الاستيطان الصهيوني ب "الأجنبي" يحصل في نهاية المطاف على تصاريح إقامة مؤقتة ثم على اقامة دائمة في إسرائيل (بتسيلم 2011).

يسعى الاستعمار الاسرائيلي الى تغيير الميزان الديمغرافي في القدس الشرقية التي يسكنها العرب الفلسطينيون لصالح اليهود، وذلك بهدف تهويد مدينة القدس على اعتبار أنه العاصمة الأبدية لاسرائيل كما تم الاعلان عنه عام 1980 (أريج 2009). وامعانا في أساليب التضييق على السكان العرب الفلسطينيين وافراغ القدس من سكانها الأصليين وطردهم لخارج حدود مدينتهم واحلال اليهود مكانهم. تصدر الحكومة الاسرائيلية قرارات عنصرية ضد العرب وتقوم بتسويغها بدواع ومبررات أمنية لاضفاء الشرعية عليها. فمثلا، أصدرت الحكومة الإسرائيلية في أيارعام 2002 القرار رقم 1813، والذي نص على عدم سريان إجراءات منح المواطنة أو الإقامة الدائمة لمواطني المناطق الفلسطينية الذين يتزوجون من مواطنين إسرائيليين أو مقيمين دائمين في إسرائيل. وفي 2003/7/31،

تذرعت الحكومة الاسرائيلية بعملية تفجيرية في إسرائيل حيث أعلن وزير الداخلية الاسرائيلي أن الرد على هذه العملية هو تجميد معاملات طلبات لمّ الشمل. وبالطبع فان هذا القانون العتصري والذي هو اصلا ضمن السياسة الممنهجة للحكومة الاسرائيلية كان ينتظر اللحظة التاريخية والمسوغ الماكر الذي يظهره بأنه ردة فعل وعقوبة جماعية وأنه ليس ضمن "التركيبة" الاستعمارية الاحلالية التي تنفذ سياستها من أجل اتمام مشروعها الاستعماري الاحلالي (Veracini 2011). وبذلك تم تجميد طلبات لم شمل التي قدّمها فلسطينيون يحملون الهوية الإسرائيلية لصالح الأزواج والزوجات من سكان المناطق الفلسطينية (بتسيلم 2011). كما وشهدت هذه الفترة تكثيفاً للسياسات العنصرية في حق العرب المقدسيين الفلسطينيين في مدينة القدس.

شملت هذه السياسات تعديلا في نص قانون المواطنة في 2003. هذا بالإضافة الى التعديلات الجديدة عام 2005، والتي تستخدمها وزارة الداخلية الاسرائيلية من أجل سلب الكثير من حقوق الأولاد الذين يوجد لهم والد واحد يحمل الهوية الاسرائيلية والآخر فلسطيني يحمل الهوية الخضراء الفلسطينية ولا يستطيع الدخول الى القدس أو اسرائيل الا بتصريح خاص (بتسيلم 2011). أثر هذا الوضع القانوني الجديد على بنية المجتمع الفلسطيني المقدسي بشكل سلبي. كما وتدخل في حدود حياتهم الخاصة وعلاقاتهم الحميمية وأثر على اختيار المقدسيين لأزواجهم والذي يؤثر مستقبلا على حياة العائلة سويا- الزوج والزوجة- في حدود بلدية القدس ولاحقا على ضم ابنائهم إلى هوياتهم. يقع الأثر السيء، في ظل ظروف تشتيت هذه العائلات وعدم لم شملها، على النساء المقدسيات الفلسطينيات بشكل خاص.

ان دراسة تفاصيل حياة النساء المقدسيات والمتزوجات من سكان المناطق الفلسطينية أمر ذو اهمية قصوى، خاصة وان الاستعمار الإسرائيلي هو نظام استيطاني احلالي بقوانينه وسياساته المغرقة في العنصرية والتمييز والتحيز للطرف الإسرائيلي واضطهاد الفلسطيني المقدسي. وقد أدى ذلك إلى التأثير على واقع الحياة المعاش واليومي للمجتمع الفلسطيني المقدسي بكافة جوانب حياته. كما وأدى ذلك إلى زيادة عبء المقدسيات اللواتي يواجهن السيطرة والانتهاك في مجالهن الخاص والعام، كما ويواجهن تضييق هامش حريتهن في كل المجالات. هذا وأن الاحتكاك شبه اليومي بالمحتل الإسرائيلي دفع المقدسيين ذكوراً وإناثاً إلى تغيير طرق حياتهم المعاشة.

هذا ما ألمحت له دراسة ليلى أبو لغد في The Romance of Resistance: Tracing Transformation of Power Through Bedouin Women, ، والذي استعرضت فيه أوضاع المرأة البدوية. فحصت أبو لغد في دراستها هذه اربعة أنواع من المقاومة تتمثل في مقاومة المرأة للعزل الجنسي المفروض عليها، والذي تجسد فيه المرأة رغبتها من التخلص من هذه الممارسات التي تفرض عليها من الرجال الأكبر سناً. وأيضاً مقاومة النساء والفتيات لقرار الزواج الذي فرض عليهن من الرجال الأقارب الأكبر سناً، والخطاب الجنسي المتعلق بالمرأة الذي لا ينم عن أي احترام من المجتمع، ومقاومة الذكورية والامتيازات التي تمنح للذكور. الأمر الذي قاد أبو لغد إلى الإشارة إلى أن بنية السلطة لا تحدد كيف يمكن للمقاومة أن تأخذ شكلها، ولكنها تفرز احتمالات عديدة من أشكال المقاومة التي يمكنها الظهور. أن هذه العلاقة المتبادلة بين السلطة والمقاومة تدفعنا إلى إمكانية تشخيص السلطة من خلال المقاومة التي تظهر ممارستها في الحياة اليومية (Abu lughod 1990) وهذا يظهر فاعلية الأفراد خاصة النساء وهن الفئة المستهدفة. فعلى سبيل المثال اضطرت النساء المقدسيات إلى تكتيك التغيير في مكان سكن عائلتهن بالانتقال للعيش في القدس أو ضواحيها الخاضعة للاستعمار الإسرائيلي من أجل اثبات مكان السكن وحتى لا يفقدن حق اقامتهن كمواطنات في مدينة القدس.

تعتبر دراسات كل من (Peteet 1990, Jad 1997)، (ابو نحلة 2008، كتّاب 2008، شلهوب كيفوركيان 2010) عن الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية محاولة ناجحة للبحث في العلاقة التفاعلية بين الحياة المنزلية والحياة العامة فيما يتعلق بالنساء الفلسطينيات وعلاقات النوع الاجتماعي، وما ينتج عن ذلك من تأثيرات في الحياة اليومية في الحرب والمقاومة والصراع. كما وأظهرت البحوث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزها الاستعمار الإسرائيلي، بما في ذلك التغييرات الكبيرة المتعلقة بديناميكيات الحياة في الأسر الفلسطينية. ومن هذه الدراسات ما تم بحثه عن تحول الرجال في غزة للعمل في إسرائيل وما نتج عن ذلك من بقاء النساء بالمنازل بوصفهن ربات منازل كما ظهر في دراسة حالة في مخيم شاطئ غزة (Lang, Mohanna 1992). إلا أن هذه الأبحاث لم تتطرق إلى التكتيكات التي استخدمتها النساء خاصة المقدسيات _موضوع البحث_ لمواجهة التغييرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها بسبب الاستعمار.

وتزامناً مع ما جاء في الدراسات السابقة حول التطرق إلى الأسر التي تعيش تحت الاحتلال بكليتها تركز هذه الدراسة على فهم تكتيكات الحياة اليومية التي تقوم بها النساء المقدسيات المتزوجات من سكان المناطق الفلسطينية. وتركز هذه الدراسة بشكل خاص أيضا على ابراز تفاصيل حياة هؤلاء النساء من أجل التحايل على الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الذي يمارسه الاسرائيليون منذ سنة 1948. تظهر هذه الدراسة أن النساء استطعن إعادة صياغة حياتهن الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ظل سياق استعماري تم فرضه عليهن. كما وتحاول هذه الدراسة اظهار التغيير في الأدوار الجندرية التي جعلت النساء فاعلات بشكل أساسي وقادرات على اتخاذ القرار في التكتيكات التي يمكن أن تستخدم للحفاظ على بقاء العائلة.

تسعى هذه الدراسة أيضاً إلى محاولة تطوير الأدبيات القليلة التي تتحدث عن تكتيكات النساء في حالة الاستعمار، وخاصة تلك الدراسات التي تهتم بالمرأة وفاعليتها في ظل الاستعمار. تركز هذه الدراسة على المرأة ويظهر من خلال الحالات المدروسة أن بعض الحالات كانت تعتمد على نفسها ولكنها تستند في الوقت ذاته الى عائلتها. ولأنها مقدسية تحمل الهوية الاسرائيلية ومتزوجة من فلسطيني يحمل الهوية الفلسطينية لا تسمح له سلطات الاستعمار الاسرائيلي الدخول الى القدس لزيارة زوجته وعائلته أو الاقامة معهم على اعتبار أن هذا الزوج "أجنبي" فان الزوجة في هذه الحال تعاني من سياق ثقافي واجتماعي وسياسي ضاغط. وبالأخص فان السياق السياسي يمارس ضدها التمييز العنصري الذي ينتظر منها أن تغادر حدود مدينة القدس وتفقد حقها في مدينتها وأن تنتقل للسكن في مناطق السلطة الفلسطينية. أن هذه الدراسة تركز على هذه الفئة من النساء المقدسيات اللواتي يمارسن فاعليتهن في ظل دعم عائلاتهن.

تحاول الدراسة بالإضافة إلى ذلك تتتبع مفهوم التكتيك وفقاً لمجتمع الدراسة باستخدام نظرية (De Certeau 1984) حول مفهوم الاستراتيجية والتكتيك، وذلك من أجل تقصي فهماً أعمق للاستراتيجية التي يمارسها الاستعمار الإسرائيلي للحد من قدرة المقاومة من ناحية، ولمعرفة التكتيكات التي تستخدمها النساء المقدسيات لتخطي تلك الاستراتيجيات الاستعمارية والحفاظ على عوائلهن من ناحية أخرى. ولمعرفة كيف ساعدت تلك التكتيكات في استمرار العلاقة التي تربط بين الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق الفلسطينية واولئك

الذين يعيشون في مدينة القدس، رغما عن الاستعمار الصهيوني الذي يحاول فصل مدينة القدس واقصاء سكانها عن باقي المدن الفلسطينية.

كما وأن الدراسة تعتمد على نظرية (Scott 1985) والتي تتمحور حول المقاومة و"السياسة التحتية" في ممارستها، وحول الوعي بأهمية المقاومة وكيفية التحايل على السلطة المهيمنة. تعتمد الدراسة أيضا على نظرية (Bayat 2010) حول التجاوزات الهادئة واعتبار التكتيكات التي تمارسها المقدسيات المتزوجات اللواتي يحملن الهوية الزرقاء المؤقتة والمتزوجات من فلسطينيين حملة الهوية الخضراء احدى التجاوزات الهادئة لأنها تعبر عن ردة فعل الضعفاء دون أن تعتبر هذه الممارسات مقاومة بالأساس.

أخيراً أقول بأن هذه الدراسة تحوي قيمة معرفية خاصة لأنها تبحث في ممارسات النساء اليومية وفي تكتيكاتهن التي تدور في فلك حياتهن باعتبارهن يمتلكن تصنيفا خاصا فهن مقدسيات يحملن الهوية الزرقاء الاسرائيلية، ومتزوجات من أزواج فلسطينيين يحملون الهوية الفلسطينية في المناطق الفلسطينية ولا يسمح لازواجهن الاقامة معهن الا باصدار معاملة لم شمل واقامة مؤقتة وهو اجراء قد يتطلب سنوات لانجازه. ان هذه الدراسة تشكل محاولة لفحص ممارسات النساء اليومية وهي ليست حدثاً عابراً لا يمكن ملاحظته، بل نتاجا معرفيا يفتح آفاقاً حول الإمكانات الإنسانية وخاصة التي تمتلكها النساء في هذا السياق.

تستند هذه الدراسة على تقصي تعدد التعريفات المستخدمة في مفهوم الحياة اليومية لتنتج فيما بعد مفهوماً جامعاً لمصطلح الحياة اليومية. كما وتركز الدراسة على مفهوم الآخر الذي يتمحور حول دونية الآخر والتعامل معه على أساس الإقصاء والتهميش. وفي ذلك محاولة لفهم علاقة الْمستعمِر بالْمستعمَر والجدل الذي أثاره فرانتز فانون (Fanon 1963) حول الموضوع. وكذلك الآمر، تستفيد هذه الدراسة من عدد من آراء المنظرين الذين بحثوا في الاستعمار وآثاره على النساء بشكل خاص، أمثال Anne Stoler، و Gayatri Chakravorty Spivak ببحثها " هل يستطيع التابع أن يتكلم، وضمنت فيه فكرة مقدرة التابع، الخاضع للاحتلال، على الكلام في السياقات الثقافية التي يعيش فيها وقد فقد حقه في تمثيل نفسه، مما يسلبه حقه في الكلام وابداء رايه، فهي تحاول من خلال نقاشها أن تتصدر الفرق بين" الحديث إلى"، والحديث عن"، فالمجتمعات التي خاضت تجربة الاستعمار،

تحاول أن تظهر اندماجها في السياق الثقافي الاستعماري، لكنها حينما تتحدث عن نفسها، تريد الانتماء إلى السياق الثقافي الأصلي الذي يعبر عن هويتها.

تستفيد الدراسة أيضاً من تنظير Michel Foucault حول مفهوم القوة والتداخل مع السياقات الثقافية الاستعمارية التي تحدث نتيجة لسيطرة المستعمرين على الشعوب الأصلية وإجبارهم على التكيف مع الأنماط الاجتماعية الجديدة. وفي ذات اطار التنظير، تعتبر الباحثة نادرة شلهوب كفوركيان رائدة في مجال تفكيك الممارسات الثقافية الاستعمارية والمحاولات الحثيثة للمستعمرالإسرائيلي الدخول إلى الحيز المكاني والزماني والجسدي للمواطن الفلسطيني المقدسي من أجل السيطرة عليه. حيث أظهرت الكيفية التي تتم المراقبة والسيطرة على المقدسيين العرب الفلسطينيين في محاولة حثيثة دائمة للسيطرة عليهم.

وبالتالي، فإن الدراسة تثير العديد من التساؤلات حول كيفية تعامل النساء المقدسيات مع أوضاع معيشتهن الاجتماعية والاقتصادية في محاولة لاظهار ديناميكية الحياة اليومية للنساء المقدسيات وذلك في سبيل التعامل مع الأوضاع الاستعمارية الراهنة وخضوعهن لقوانين مجحفة. كما أنها تظهر عدم وجود نمطية الأدوار التي تناط للمرأة من خلال استلامها المبادرة والتحكم في زمام الأمور في كثير من المواقف، كما ستظهر المقابلات.

فصول الدراسة

يعرض الفصل الأول من الدراسة أهداف البحث واهميته والمنهجية، حيث تم اعتماد منهجية البحث الكيفي باستخدام أسلوب المقابلة المفتوحة والمعمقة التي تسرد فيها النساء اللواتي يحملن الهوية الاسرائيلية الزرقاء والمتزوجات من رجال يحملون الهوية الفلسطينية تجاربهن الشخصية والديناميكيات الحياتية التي تستخدمها النساء في السياقات الاجتماعية والاقتصادية متأثرة بالسياق الاستيطاني الصهيوني.

أما الفصل الثاني فانه يعرض الأدبيات حول السياق الاستعماري الاوروبي وخصوصية السياق الاستعماري في فلسطين. حيث اقتضى ذلك بالضرورة التفريق بين مفهومي الاستعمار والاستعمار الاستيطاني الاحلالي وتحديد أن النمط الاستعماري الصهيوني في فلسطين هو استيطاني أحلالي بنيوي ممنهج، يتدخل في الحياة اليومية للأفراد في محاولة تشكيلها وفق رغباته. وبالمقابل يستعرض هذا الفصل خصوصية الحيز المكاني، ضمن هذا

السياق، للمواطن الفلسطيني المقدسي وعرض للقوانين الاستعمارية التمييزية العنصرية المجحفة بحقه والكيفية التي تدأب بها اسرائيل لتسويغها بدواع أمنية مبررة من أجل ترحيل السكان الأصليين من القدس المحتلة.

وكذلك يحتوي الفصل الثالث على مراجعة دراسة الأدبيات والتوجهات النقدية التي تتعلق بنظريات الحياة اليومية من مناظيرمختلفة للوصول إلى إدراك أقرب لما تحاول النساء المقدسيات أن تفعله من خلال تحليل هذه الأدبيات. وكذلك تم التطرق إلى نظرية الاستراتيجية والتكتيك والاعتماد عليها كاطار معرفي ومرجعي للدراسة من أجل فهم أعمق للاستراتيجية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين المقدسيين من أجل دفعهم لقبول السيطرة الإسرائيلية عليهن والخضوع والإذعان له.

أما الفصل الرابع فانه يعرض تحليلا لمناقشة المقابلات ضمن محاور عديدة ومتنوعة لتساعد على فهم التكتيكات التي تستخدمها النساء المقدسيات لتخطي الاستراتيجيات الاستعمارية من أجل الحفاظ على عوائلهن. ويعرض ذلك ضمن وجهة نظر النساء اللواتي يؤكدن استمرار وبقاء عائلاتهن تعيش دائما في وضع لم الشمل حتى في ظل وجود قوانين تمنع فعليا لم شمل العائلات. وأخيراً يستعرض هذا الفصل النتائج والمراجع.

الفصل الأول
أهداف الدراسة ومنهجيتها

أهداف الدراسة

تشكل هذه الدراسة محاولة للكشف عن ديناميكيات الحياة اليومية التي تأثرت بالسياق الاستعماري للنساء المقدسيات المتزوجات من مناطق السلطة الفلسطينية، وتهتم بالشكل الذي صاغت به هذه التجربة جميع الأنماط الاجتماعية والاقتصادية من خلال الايديولوجيا الاستعمارية التي تحاول الحد من قدرة الفلسطينيات على اختيار شريك حياتهن. ان هذا من الاهمية بمكان لانه لا يمكن فهم ديناميكيات الحياة اليومية للمقدسيات المتزوجات من مناطق السلطة الفلسطينية دون إدراك السياق العام الذي تعيش فيه هذه النساء. كما وأنه من المهم أيضا فهم العلاقة المركبة بين المنظور الاستعماري للمقدسي الفلسطيني، والمجتمع الفلسطيني ذو التوجهات الوطنية والذكورية الشرقية.

تنطلق هذه الدراسة من محاولة فهم أبعاد ديناميكيات الحياة اليومية للنساء المقدسيات المتزوجات في مناطق السلطة الفلسطينية، والتي تنطلق من الواقع المعاش في الإطار الخاص والاطار العام للنساء الذي يشكل المجتمع المقدسي ضمن السياق الاستعماري والذي يتقاطع مع علاقات قوة تسيطرعلى المدينة المقدسة بكليتها، وتحاول تقليص هامش الحرية للمجتمع الفلسطيني في مدينته المستعمرة كلما سنحت الفرصة لذلك. ولهذا اهتمت الدراسة بعرض أبرز المراحل التي مرت بها المدينة المقدسة والقوانين التي طبقت على قاطنيها الفلسطينيين، مع محاولة ربط هذا الواقع بما تقوم به النساء للعيش في ظل التحولات التي تستمر في الظهور.

تأتي أهمية هذه الدراسة متقاطعة مع ما تشير إليه ستولر(Stoler 2002: 78) بأن الاستعمار يرى أن النساء المستعمَرات خطراً يهدد الحدود العرقية والجنسية والجغرافية التي يرسمها بين المستعمِر والمستعمَر. وكيف أن السيطرة على شكل العلاقات الجنسية هي أداة تخدم السياسات العنصرية الكولنيالية وتحميها وتساعد على تطبيقها. لذلك توغل الاستعمار الاسرائيلي إلى حيز "البيت والمكان والزمان والجسد" (Shalhoub-Kevorkian 2010)، وكما يعبر عنه Achille Mbembe، فان السياسات الاستعمارية تشوش الحد

الفاصل بين الحيز العام والحيز الخاص وذلك من أجل احكام سيطرتها (Mbembe 2001, 28). وبذلك يمكن تفسير كيف يمعن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين بالحياة اليومية للفلسطينيين وذلك لتشكيلها وفق رغباته التي تعتريها شهوة الاستحواذ على الأرض ونبذ الإنسان. في هذا السياق وجدت أن المُعاش اليومي للنساء المقدسيات المتزوجات من سكان المناطق الفلسطينية، غائب عن البحث والتقصي، خصوصاً وأن هؤلاء النسوة اخترن سلوك الأصعب في حياتهن. فالكتابات الكلاسيكية التي تطرقت إلى الأسر الفلسطينية في حالة الصراع نجحت في بحث العلاقة التفاعلية بين الحياة المنزلية والحياة العامة فيما يتعلق بالنساء الفلسطينيات وعلاقات النوع، بما في ذلك ما ينتج عنه من تأثيرات في الحياة اليومية في الحرب والمقاومة والصراع. ومن هذه الدراسات على سبيل المثال (Peteet 1990,Jad 1997، ابو نحلة 2008، كتّاب 2008، شلهوب كيفوركيان 2010).

كما وقامت الباحثة النسوية Shalhoub-Kevorkian بتفكيك القوى الاجتماعية والثقافية والسياسية في السياق الاستعماري. وخلصت الى أن الاستعمار يعتمد آليات تضبط الحيز المكاني والجسدي للإنسان الفلسطيني. ركزت الباحثة على معرفة كيف يصوغ فلسطينيو مدينة القدس ممارساتهم اليومية وتحليلها، ولكنها لم تركز، على أهميتها، على ديناميكيات الحياة اليومية للنساء المقدسيات المتزوجات من الضفة الغربية، وتجاربهن. لذلك تأتي من هنا أهمية هذه الدراسة كمحاولة لسد بعض مما تعانيه الأدبيات المتعلقة في هذا المجال.

وبرغم الجهود التي تبذلها الباحثات النسويات والتي تحاول من خلالها ابراز ما تقوم به النساء من تحمل مسؤوليات وأعباء الأسرة في ظل الصراع بشكل عام، كما في دراسة (ابو نحلة 2008، كتّاب 2008، شلهوب كيفوركيان 2010) على سبيل المثال، إلا أنه لم يتم التطرق إلى السياقات التي يؤثر بها الاستعمار على النساء مما يدفعهن إلى التغيير في ديناميكيات حياتهن اليومية. فالنساء كفاعلات حقيقيات في أوضاع استثنائية، وغير محددة زمنياً هن عرضة للغياب، فلا توجد دراسة معمقة حول الموضوع.

منهجية البحث

تعتمد منهجية البحث على أسلوب المقابلات المعمقة لعينة البحث المتاحة للنساء المقدسيات اللواتي يحملن الهوية الاسرائيلية الزرقاء والمتزوجات من رجال يحملون الهوية الفلسطينية. تسرد النساء من خلالها تجاربهن الشخصية. كما وتسرد تجاربهن المختلفة كالانتقال من والى مكان سكن الزوج، والتعاطي مع الواقع الجديد في ظل الحرص على الحفاظ على بطاقة الهوية المقدسية كي لا يتم سحبها والغاءها من قبل وزارة الداخلية الاسرائيلية، ومن ثم القرارات الحتمية التي أثرت على علاقة أفراد الأسرة من خلال التواصل ومكان السكن. كما ويهتم البحث خاصة بالديناميكيات الحياتية التي تشكلت من خلال السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تأثرت بالاستعمار الاسرائيلي لمدينة القدس وأثرت في الحيز المكاني والجسدي.

هنا أوافق معن عمر بأن المقابلة هي" عملية سبر غور حياة فرد غير معروف للباحث، بواسطة تحفيز وتذكير ذاكرة المبحوث حول المعلومات التي ترجع إلى الماضي أو فيما يتعلق بحياته الشخصية أو محيطه الاجتماعي عن طريق طرح أسئلة تمهيدية للأسئلة الرئيسية المتعلقة بشكل مباشر بحياة وآراء ومواقف وقيم المبحوث" (عمر 1983). ومن هذا التعريف تصبح المقابلة الأداة الأكثر ضرورية وملاءمة، خاصة إذا كانت تتحدث عن الحياة الشخصية للأفراد. فالتجربة الشخصية تضفي المعرفة وهي التي تنتج عن السلوك الذي يعتبر نتاج عدة عوامل، منها ما هو خارجي كالبيئة التي يعيش مما تحتمله من عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، ومنها ما هو داخلي كالمؤثرات النفسية والتجارب التي مرّ بها مند ولادته وأساليب تنشئته (عمر 1983). هذه الأبعاد تضفي القيمة لمعرفتنا للتجارب الشخصية للمبحوثين.

ان أهم أهداف المقابلة المعمقة هو سبر أغوار التجربة الشخصية وتفكيكها وذلك من أجل تفكيك الواقع المعاش الذي يشكل شبكة من العلاقات المتداخلة بين الخاص والعام. وفي اطار المقابلات التي أجريتها فقد تمكنت كباحثة من تفكيك التكتيكات ومحاولة فهمها.

موقع االباحثة

أدركت في دراستي للمبحوثات أن "لكل قصة سياق" (أبولغد 1993، منقول عن ميعاري 2005)، وأن لكل واحدة منهن رواية مختلفة تمتاز فيها التفاصيل بتعدد السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما يترك أثراً لا يمكن اغفاله، وبالتالي لا يمكنني إلا أن أنحاز للتجربة التي لا يمكن أن تستعرض تفاصيلها بموضوعية لكن يتم سرد جزئيات الواقع المعاش باسهاب.

ولأنني مقدسية خاضت ذات تجربة الزواج من فلسطيني من مناطق السلطة الفلسطينية ويحمل الهوية الفلسطينية، فانني أحمل واجب الكشف عن بعض تفاصيل المعاناة، حيث يمنحني ذلك دفعة ايجابية لمشاركة نساء أخريات واقعهن وأحلامهن، وهو الواقع ذاته الذي أدور في فلكه. لقد ساعدني هذا الواقع من الوصول إلى النساء، لكن هذا لم يكن يعني السهولة في اجراء المقابلات، حيث قمت بتشكيل شبكة من العلاقات الاجتماعية كالأقارب والأصدقاء الذين كانوا بمثابة دائرة الثقة مع النساء المبحوثات. وحين زال حاجز التحفظ والخوف، اكتشفت أن النساء مستعدات للمشاركة بانفتاح وثقة. كنت أعي وأفهم ما تشعر به النساء تجاه موقفهن وسرد تجاربهن، خصوصا وأنني لم أكن الباحثة التي تسعى للمعلومات فقط، فهناك الشعور الإنساني والتجربة اللذان منحاني الشجاعة والفضول كي أتساءل عن التفاصيل المتشابهة والمختلفة التي جمعتني مع كل مبحوثة على حدا، وقد كان لذلك وقعا ايجاباً على أجواء المقابلات.

ومن أجل تعزيز الشعور بالتقاطع بين تجربتي وتجارب المبحوثات سعيت في المقابلات إلى أخذ ابنتي معي، كي تكون هي بداية الحديث. فالأولاد صلتنا بواقع حياتنا المعاش وهم أيضا بعض التجربة. فكنت بذلك لنفسي أقرب، وللآخرين أكثر قدرة على الفهم والاستيعاب.

آلية الدراسة

عمدت الباحثة لمراجعة العديد من الأدبيات التي تحدثت عن الاستعمار الاستيطاني الاحلالي، الاستعمار الإسرائيلي، مدينة القدس، الحياة اليومية، المقاومة اليومية والمقاومة. وذلك في محاولة لإيجاد العلاقة بين السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أثرت على النساء المقدسيات المتزوجات من الضفة. كانت هذه الأدبيات مهمة لسير البحث ولكي

تمنح القدرة على صياغة الأسئلة التي سيتم طرحها في المقابلات. اضافة إلى ذلك فقد قامت الباحثة بإجراء مراجعة تتعلق بنظريات الحياة اليومية من مناظير مختلفة للوصول إلى إدراك أقرب لما تحاول النساء المقدسيات أن تفعله من خلال تحليل هذه الآليات بالتطرق إلى نظرية (De Cearteau 1984) حول الاستراتيجية والتكتيك من أجل فهم أعمق للاستراتيجية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين المقدسيين من أجل دفعهم لقبول السيطرة الإسرائيلية عليهن والخضوع والإذعان له.

ان ملاحظة ردود فعل النساء المقدسيات للسياق الاستيطاني الاسرائيلي تظهر الاختلاف القائم بين الاستعمار والاستيطان. ولأن الاستعمار يهدف الى استغلال المستعمَرين وتشغيلهم فان ردة فعلهم للمقاومة والمجابهة تكون بتوقفهم عن العمل وباستراتيجيات التخريب وعدم الخضوع والمحايلة. أما اذا كان الهدف للمستعمر هو استعمار استيطاني احلالي فان ردة الفعل المتوقعة للمحليين هي الصمود والاصرار والاستمرار، وتكون مسألة بقاءهم واستمرار حياتهم في وطنهم مسألة حاسمة وسلاحهم الوحيد بحيث لا يكون الاستيطان هو المنتصر. وقد يعمل المستعمَرون في ظروف الاستيطان بظروف عمل غير عادلة وينفذون كل الأوامر التي تلقى عليهم وذلك من أجل بقاءهم (Veracini 2011).

ان سياسات الاستيطان الصهيوني هي الاستراتيجية التي تقابلها التكتيكات التي تستخدمها النساء المقدسيات لتخطيها من أجل الحفاظ على عوائلهن. وهذا يؤدي بدوره لى استمرار العلاقة التي تربط الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق الفلسطينية ومدينة القدس المعزولة بالجدار والحواجز العسكرية. ان هذا الأمر من الأهمية بمكان لأن الاستيطان الصهيوني يحاول جاهداً بقوانينه العنصرية، والتي يتم تسويغها بدواع أمنية، فصل مدينة القدس وسكانها عن باقي المدن الفلسطينية. ولا بد هنا من استخدام نظرية (Scott 1985) حول المقاومة و"السياسة التحتية" وكيفية ممارستها، وكيف تكون المقاومة بالتحايل على السلطة المهيمنة. هذا بالاضافة إلى نظرية (Bayat 2010) حول التجاوزات الهادئة واعتبار التكتيكات التي تمارسها النساء في هذه الحالة الدراسية تجاوزات هادئة لأنها تعبر عن ردة فعل الضعفاء دون أن تعتبر هذه الممارسات مقاومة بالأساس. ان "تكنولوجيا" الاستيطان الصهيوني الكابحة والقامعة للانسان الفلسطيني التي تسيطر عليه بطريقة تغير تفاصيل حياته بشتى

الأشكال، قد أنتجت "انسان في مكان وزمان محددين" له واقع يومي يتطلب منه القيام بممارسات يومية تلائم واقعه اليومي المعاش (كيفوركيان 2011).

لذلك قامت الباحثة بإجراء مقابلات في بداية عام 2013 حتى شهر أيلول منه، مع نساء مقدسيات متزوجات من حاملي الهوية الفلسطينية قاطنين في مدينتي رام الله، والقدس وضاحية كفر عقب وقرية صور باهر. حيث تمت مقابلة عشرين مبحوثة تتراوح أعمارهن بين 25-48 عاماً، على اعتبار أن هؤلاء النسوة فاعلات ومسؤولات عن أسرهن التي تتضمن الأطفال. تم اجراء المقابلات بشكل عام مع كل مبحوثة على حدا في منزلها الخاص، لكن شاءت الصدفة أن يكون أحد أفراد دائرة الثقة على معرفة بأكثر من شخص، مما أتاح إمكانية التواصل الجماعي، الأمر الذي ساعد الباحثة من خلال طرح العديد من القضايا والمشاركة في التفاصيل التي بينت عمق التجربة لهؤلاء النسوة. كانت المقابلات عبارة عن سرد في الأغلب، اضطر الباحثة في كثير من الأحيان إلى أن تعيد المبحوثة إلى الفكرة التي تريدها. جعل هذا الأمر زمن المقابلات يتراوح بين الساعتين والثلاث لكل مقابلة مع احتساب زمن بداية المقابلة للتعارف والسؤال عن وضع الباحثة. كان يتم تسجيل المقابلات على آلة خاصة ليتم تفريغها فيما بعد. حاولت الباحثة ألا تتحيز لتجربتها أو لهؤلاء النسوة اللواتي عبرن عن أنفسهن بصورة اعتقدتها بسيطة لتتشكل لديها صورة معقدة من علاقات القوى، والإصرار على المضي قدماً. فكانت المقابلات أقرب للتفاعل الإنساني منه للكتابة الأكاديمية، ولكن حاولت الباحثة أن تنظم ما حصلت عليهم من معلومات من خلال اطار تحليلي يحاول الاقتراب من الحقيقة. كما ولمست الباحثة الراحة في عيون المبحوثات بعد مشاركتهن همومهن وأحلامهن.

كلمة أخيرة حول المنهجية

في النهاية لا تدعي الباحثة أنها قد نقلت حرفيا ما تقوم به النساء من تكتيكات، وكيفية تأثير السياقات الاجتماعية والاقتصادية على قدرتهن على التعاطي مع الواقع المعاش وعلى قرار الاستمرار في الزواج. لكنها حاولت أن تلقي الضوء على نساء يعشن واقعاً مليئاً بالعقبات والتحديات. هذا يدفع الباحثة للقول بأنها رغم هذا لم تلتزم بكافة الاقتباسات حيث أسقطت بعض الكلام من خلال الاقتباسات التي اختارتها لتتلاءم مع إطار البحث.

الفصل الثاني

الاستعمار الاستيطاني الصهيوني

تأثراً بصديقتي التي أدخلتها إلى مدينة القدس لأول مرة منذ أعوام، وأصيبت بعدم الرغبة في الكلام، ووجدت صعوبة في أن أسألها عن حالها، ارتأيت أن أوثق بحثي بما دار في خلدي بداية . فحين قطعنا بالسيارة الخط الفاصل بين القدس الشرقية والغربية، أو ما كان يدعى" بوابة مندلبوم"، كان الشرخ الحضاري صارخاً، وملوحاً بذات الوقت بهاجس الرغبة بالتفوق والحضارة. وكأنهم الصهاينة المستعمرون هم من يمتلكون مفاتيحها، في رؤية واضحة لذاتهم بأنهم أصحاب السيادة، لتصغر القدس الشرقية خجلة، وتنسحب على هامش من الجغرافيا والزمن في ابتلاع واضح لكل ما هو غير عبري. هذا الشعور قادني إلى رواية " رأيت رام الله"، للكاتب مريد البرغوثي، ليصف في بعض أجزائها زيارة تميم ابنه للقدس لأول مرة وعدم مبادلته الحديث أثناء هذه الزيارة أو التطرق اليها بعد ذلك.

ليدرك الكاتب ما انتاب تميم من مشاعر لم يستطع الإفصاح عنها إلا بعد أعوام في مسابقة " أمير الشعراء وقصيدة " القدس وهو يرى نفسه " في القدس كل فتى سواك" سواك، أو الغيرية" التي شعر بها تميم بطريقة أعجزته عن الكلام، هي ذاتها التي رسمت حدود المواطن الفلسطيني المقدسي في السياق الاستعماري الاستيطاني الصهيوني الذي نفذ إلى حيز "البيت والمكان والزمان و الجسد" (Shalhoub-Kevorkian 2010)، ليمعن في الحياة اليومية في محاولة تشكيلها وفق رغباته التي تعتريها شهوة الاستحواذ على الأرض ونبذ الإنسان.

في هذا السياق لا بد لي من التطرق إلى الاستعمار ونظرته الغيرية للآخر والذي أشار إليه ميشيل فوكو بوجود أشكال مختلفة من العلاقات غير المتساوية في البنى المؤسساتية المختلفة التي أدت إلى ممارسة علاقات القوة من عدة نقاط ضمن هذه الشبكة الشائكة من العلاقات، لتختلف بذلك علاقات القوة داخل المجتمع الواحد، حيث ترتبط وتتقاطع في آن معاً فتبنى أشكال كبرى من القوة والسيطرة. ان علاقات القوة لا تكون من موقع خارجي، وإنما بالعلاقة بأنماط أخرى من العلاقات مثل علاقات المعرفة ولا يكون الأفراد فقط هدفا لممارسة القوة بل مصدرا للمقاومة أيضا (Kelly 2009, 37).

منحت هذه المقاربة الباحثة إمكانية فهم كيفية مقاومة الأفراد للنظم الاستعمارية التي تسيطر عليهم. وبذلك تصبح التفاصيل الصغيرة للحياة اليومية تجربة خالصة لكل فرد على حدا، الأمر الذي جعل الباحثة تلجأ إلى تحديد مفهوم الحياة اليومية والمقاومة بهدف توضيح كيفية أستخدامهما في هذه الدراسة من خلال تنظير (Michel de Certeau) في كتابه، "The Practice of Everyday Life"، و تنظير James Scott في كتابه "Domination and the Arts of Resistance"، حول مقاومة المحكوم/المسيطر عليهم، ضمن ما أطلق عليه "السياسة السلبية"، التي تعني معارضة النظام المهيمن. أي وجوب القصد في المقاومة رغم حدوثها في الخفاء بسبب وعي المحكوم بالعلاقة التي تربطه بالحاكم، وتلك هي علاقة الضعف مقابل القوة. وأيضا تم توظيف نظرية عاصف بيات (Bayat 2010) حول التجاوزات الهادئة واعتبار التكتيكات التي تمارسها المقدسيات المتزوجات احدى التجاوزات الهادئة لأنها تعبر عن ردة فعل الضعفاء دون أن تعتبر هذه الممارسات مقاومة بالأساس.

السياق الاستعماري

لا يعرف تاريخ زمني يمكن أن نشير إليه باعتباره بداية الاستعمار الاوروبي الذي تأسس فعلياً منذ بداياته الأولى على المصالح الاقتصادية، والتوسعية للغرب في البلدان الأخرى. وتكثفت هذه المصالح بظهور النزعة القومية في أوروبا وما تلا ذلك من نشوء للبرجوازية والرأسمالية، والطبقة العاملة بالتزامن مع التقدم الصناعي والحاجة إلى الأسواق والمواد الخام. حيث كانت العنصرية التي قامت على دونية الأعراق الأخرى، هي الوسيلة التي من خلالها حاولت الدول المستعمرة أن تعطي شرعية لممتلكاتها الخارجية، مبررة بذلك تفوقها على الطبقات المقموعة. امتاز هذا التوجه بادعاء نقل حضارة الرجل الأبيض، كي يبرر المستعمرون ممارساتهم العنيفة، جعلهم أبطالاً في نظر شعوبهم، وجعل الاستعمار عملاً انسانيا حضاريا أخلاقياً تبشيرياً يسعى إلى تنوير الشعوب التي تعيش في الظلام (woodward 1971, 138).

فالاستعمار في هذا السياق مبرر، والعنف على هذا النحو مباح و "أول ما يفعله المنتصرون هو محو تاريخ المهزومين. وما أسهل أن يسرقوا وجودهم من ضمير الأرض!"

(منقول من مايكل ايغل 1990، العكش 2008)، فالفكرة الاستعمارية (استبدال شعب بشعب) والعنصرية (استبدال ثقافة بثقافة) لا يمكن انجازها "إلا بطقس العنف المميت" (العكش 2002)، لذلك كانت كل شهادات المستعمرين الأوائل تسخر من مفهوم الحرب عند الهنود لافتقارها عنصرين أساسيين في الثقافة الحربية الكلاسيكية وهما: القتل، والتوسع في الأرض (العكش 2002).

ينبغي بالضرورة التفريق بين مفهومي الاستعمار والاستعمار الاستيطاني، في محاولة لتحديد نوع المشروع الصهيوني في فلسطين. اذ يتحقق الاستعمارعندما تنتقل مجموعة ما للعيش في منطقة أخرى وتقوم بتأسيس سلالة لها هناك تقوم باستغلال الأرض المستعمرة والسكان المستعمَرين. كما ويحافظ الاستعمارعلى علاقة واضحة مع الدولة الأم والعاصمة "المتروبول". أما الاستعمارالاستيطاني، والذي ظهر في أوروبا كوسيلة لفرض هيمنة الدول الأوروبية والحضارة الغربية على شعوب آسيا وأفريقيا والأميركيتين وأستراليا، فقد كان يهدف بالاساس السيطرة على الأرض والثروات. وكان يتم طرد السكان الأصليين بالإبادة والإرهاب من أجل امتلاك الأرض باعتبارها هي الركيزة الاولى له. يهدف الاستعمار الى استغلال طاقة العمل للسكان الأصليين واستغلال ثروات وموارد المكان، أما الاستيطان فانه يهدف الى انهاء وجود الأصلانيين بالطرق المختلفة كالقتل والطرد والاقتلاع (Veracini 2011).

وهكذا فان الاستعمار الاستيطاني هو "بنية وليس حدث" يهدف الى الوصول الى غاياته عن طريق بنية واضحة ممنهجة وليس عن طريق أحداث عابرة (Wolfe 2006). فهو يهدف الى "ترحيل السكان الأصليين". وقد يكون هذا الترحيل هو محو وتشريد وتهجير واحلال المستوطنين محلهم، وقد يكون تغييب السكان الأصليين أيضا عن طريق محو موروثهم وطقوسهم الدينية أو عن طريق ذوبانهم في المجتمع الاستيطاني (Veracini 2011). وبذلك فان تتبع الممارسات الصهيونية في فلسطين، والتي يتم تبريرها بدواع قومية بحتة، يظهر بوضوح أنها ممارسات استعمارية استيطانية (Pappe 2007).

يمكن في ضوء هذه المعطيات اعتبار أن الاستعمار الصهيوني قد تجاوز مرحلة الاستعمار لأنه في جوهره استيطانا احلاليا ينتزع وجوده بالازالة التامة للآخر الذي هو صاحب الأرض الأصلي والاستعمار الصهيوني هو "مثل كل الحركات الاستيطانية

الاستعمارية الاوروبية لم تجد بدا من شيطنة ونزع الصفة االانسانية من الفلسطينيين سكان الأرض الأصليين الذين تم تصويرهم في الغالب على أنهم متآمرون، سفاحون ونازيون من أجل تشريع طردهم ونزع ممتلكاتهم (مصالحة 1992).

يتضمن تنظير إدوارد سعيد حول الاستشراق والتفوق العرقي نقض فكرة التفوق الغربي للرجل الأبيض المستعمرعلى شعوب الشرق الخاضعة لاستعماره. ويتضح ذلك من خلال ما أورده من صور نمطية وأفكار مسبقة وممارسات تعيد انتاجها. فعلى سبيل المثال ناقش سعيد أن جوهر "الصور المجازية التي يواجهها المرء باستمرار في أوصافها (للشرق السري)، إضافة إلى التنميطات التي تخلقها (للعقل) الإفريقي (أو الهندي أو الايرلندي أو الجمايكي أو الصيني)، والمفاهيم التي تدور حول إيصال الحضارة إلى شعوب بدائية أو بربرية، والأفكار المألوفة إلى درجة الإزعاج حول اقتضاء الجلد بالسياط أو الموت أو العقوبة المسرفة"، ما هي إلا خطاب استعماري للغة العنف التي يمارسها المُستعمِر. حيث أن الشعوب البدائية أو البربرية "يسيئون (هم) السلوك أو يتمردون"، وبسبب أخلاقهم غير المتحضرة فهم "في الأغلب يفهمون أفضل فهم لغة القوة والعنف، ف(هم) ليسوا مثل (نا) وهم لهذا السبب يستحقون أن يكونون تحت السيطرة والحكم (سعيد 2004، 57).

وفي حقيقة الأمر فإنه بتفكيك الخطاب الاستعماري قام سعيد بتعرية ومواجهة ادعاء الحضارة وزيفها، وأظهر الكيفية التي يسعي فيها الاستعمار بشكل حثيث إلى خلق منظومة استعمارية متكاملة الهيمنة، تندمج فيها العوامل المادية والنفسية لإيجاد مؤسسة للهيمنة الدائمة والتبعية المستمرة، بعد أن تخرج الدولة المُستعمِرة من البلاد التي استعمرتها (Kebede 2004). أي أن جل ما تسعى اليه الدول المُستعمِرة هو تأسيس نظام تابع يعزز التزام الدولة المُستعمَرة بحالة الضحية (Kebede 2004). ويمكن اعتبار الاستعمار بحد ذاته حالة سادية جماعية تمارس بشكل واعٍ أو غير واعٍ من الدولة المُستعمِرة(فرايري 2003،35). "فالشعور باللذة المستمد من السيطرة الكاملة على شخص آخر، أو مخلوقات حيوانية أخرى، هو أصل النزعة السادية، والأسلوب الآخر لصياغة هذه الفكرة، هو قوله أن السادية تهدف الى تحويل الإنسان إلى (شيء)، أي تحويل الحي إلى لا حي وذلك بالسيطرة الكاملة والمطلقة عليه وسلبه الحرية التي هي أساس الحياة (فروم 98، 37).

يسعى الاستعمار لتأسيس نظام تابع من خلال ايجاد نظام استغلالي يعتمد فيه المُستعمَر على السيد. هذا النظام يفرض وجود منظومة معينة تجعل من المُستعمَرين أقوياء جسدياً، ضعفاء نفسياً من أجل خدمته دون الاهتمام بالظلم الاجتماعي الواقع على المستعمَرين الذي تخلفه (Fanon 1963). مما يعني أن الاستعمار بحاجة لتبرير استغلالهً. أن تبرير المستعمر لممارساته يتناقض مع همجية ممارساته في الدول المُستعمرة، التي تحاول بقدر المستطاع أن تحجب هذا التناقض بسعيها الحثيث والمهووس برمي المُستعمر بالدونية والتخلف. بذلك فإن أي سياسة تتخذها الدول المُستعمِرة تتضمن بالضرورة التمييز الجنسي وعدم المساواة في الجندر ورسم حدود بين الطبقات، إضافة إلى التفوق العرقي (Stoler 1992).

ومن التنظير السابق يظهر أن القوة الاستعمارية قد أنتجت ما يسمى بثنائية المُستعمَر، والمُستعِمر (Fanon 1963). مؤكدة بذلك على وجود المُستعمَر باعتباره واقعاً ثابتاً ووجود الأخر الذي يمكن السيطرة عليه. ان الوجود الاسرائيلي لا يحاول فقط دمج الآخر في بنية تجرده من سلطته وتنكرها عليه وتقصيه، بل وتعتمد في وجودها على انهاء وجود الآخر " منطق المحو" أي التطهير العرقي (Veracini 2011). وهذا ما تحاول أن تعتمده العقلية الاستيطانية الإسرائيلية في استيطانها لفلسطين على العموم، ومدينة القدس على وجه الخصوص لتسيطر بذلك بطريقة ممنهجة على الحيز المكاني والجسدي للأفراد. ولأن المستعمَر "مرئيا تماما" فان الفلسطينيين وهم السكان المحليين تحت الاستيطان الاسرائيلي يتصفون ب " الانكشاف" والهشاشة وهذا المفهوم يتضمن معنى التعرض للاستغلال وللاقصاء الاجتماعي لهم (Veracini 2011).

أن الاستعمار الاسرائيلي هو استعمار استيطاني احلالي colonialism Settler يمكن مقاربته مع نماذج استعمارية احلالية أخرى تم بها الاستيلاء على الاراضي واخراج سكانها الاصليين منها (Hillal 1976). وبهذا الصدد فأن الاستعمار الاسرائيلي لم يكن يستهدف استغلال السكان الاصليين فقط، بل كان يهدف الى تشريدهم وتفريغ المدن والقرى من أهلها بعد عمليات الذبح والقتل وطرد السكان الفلسطينيين الى خارج حدود فلسطين وتشريد ثلاثة أرباع السكان الى مخيمات في قطاع غزة وسوريا ولبنان والاردن منها (Hillal 1976).

لم يختلف الأمر في مدينة القدس عن باقي المدن الفلسطينة التي تم ارساء السيطرة عليها من المستعمرين الاسرائيلين. ولقد اعتبر رشيد الخالدي الاستعمار الاسرائيلي (سعيد 2010)

استيطان احلالي. حيث قامت القوات الاسرائيلية مباشرة بعد احتلال مدينة القدس بهدم البيوت وتسوية المنازل بالأرض لأحياء كاملة كما حصل في حي المغاربة وبناء بيوت لليهود مكانها. وقد أدى ذلك إلى تغيير المستوطنين الصهاينة لشكل المدينة وهيئتها، مع المحافظة على التوازن الديمغرافي لصالح الاسرائيليين. وتهدف هذه الاستراتيجيات الى إلغاء الوجود الفلسطيني المقدسي في المدينة العربية وجعله يصل الى وضع " عدم الوجود القانوني والمؤسساتي" وتحويل القدس الى مدينة يهودية بحتة تحت السيادة اليهودية.

الاستعمار الاسرائيلي لمدينة القدس

يقودنا هذا الأمر إلى أن هنالك تشابه في جوهر الأنظمة الاستعمارية الموجودة، إلا أن النظام الاستيطاني الصهيوني يختلف عما سبقه، وقد أشار منير العكش لذلك في تصوّيره لأسطورة إسرائيل التاريخية التي استمدتها من "فكرة أمريكا"، وهي تقوم على ثلاث عناصر وهي احتلال أرض الغير، استبدال سكانها بسكان غرباء، واستبدال تاريخها وثقافتها بتاريخ وثقافة المحتلين الغرباء (العكش 2002). وهذه العناصر تقوم على عقيدة الاختيار الإلهي، التفوق العرقي والثقافي، الدور الخلاصي للعالم، قدريّة التوسع اللانهائي، وحق التضحية بالآخر (العكش 2002). تظهر هذه المعايير توجه الاستيطان الصهيوني الواضح نحو مدينة القدس. فمثلا يلخص الباحث نظمي الجعبة ما تقوم به اسرائيل بدأبها المستمر لتغيير مدينة القدس بطريقة تعزز الرواية اليهودية التوراتية، بأنها مثلا تقوم بهدم مبان قديمة تشهد على تاريخ السكان الأصليين للمكان وتقوم ببناء مبان اخرى مكانها لتعزيز هذه الرواية. كما وأنها تستحضر السرد التاريخي الذي تريده باستخدام مؤثرات صوت وصورة يتناسبان مع النص التاريخي الذي ترتأيه. مما يعني أن اسرائيل دولة تخطت نموذج الاستعمار لتتعداه الى المحو والاستيطان. ويتماشى هذا التحليل مع ما تشير إليه ايف ايلوز حين اعتبرت أن إسرائيل تحكمها أيديولوجيا الاستيطان. فهي تمارس نظام العبودية حيث تستعبد الفلسطينيين كما تم استعباد العبيد السود في أمريكا. وتفترض أنه عندما تسيطر مجموعة من الناس على الأرض والموارد الاقتصادية والانسانية فان هذا يبرر لها أن تسيطر على مجوعة عرقية أخرى من خلال الأيديولوجيا وهي مجموعة المعتقدات والقصص التي تتبناها المجموعة المسيطِرة من أجل أن تجعل سيطرتها تبدو طبيعية وضرورية.

تشير ايف ايلوز في مقالها المنشور في جريدة هآرتس الاسرائيلية، إلى خطورة أن تصبح الأيديولوجيا نظام الحياة في الدولة المستعمرة، فهي السائدة والمسيطرة في جميع نواحي الحياة مثل الجرائد ووسائل الاعلام والمناهج الدراسية. وهكذا فانها تدعم منظومة السيطرة التي تتلقى قوتها من النظام الاقتصادي والسياسي، اضافة إلى الايديولوجي، مما يجعل مصطلح السيطرة مفهوماً ممؤسساً يتم تفسيره بطريقة آلية ويبرر أشكال السلوك المختلفة. يشمل نظام السيطرة والعبودية حياة لا كرامة فيها. وهذا ما تشير اليه ايلوز من عدم تمكن المواطن العربي في القدس من الحصول على المواطنة وبذلك يتم حرمانه من الحقوق والأمان والحرمان من ممارسة الحقوق والواجبات في الدولة ذات السيادة التي يعيش بها وهذا ما تسميه حالة الوضع المهين الذي يعيش ضمنه الفرد. لأن الفرد في هذه الحالة يكون محروما من الاعتراف به ومن أن يكون موجودا وله صوت مسموع. ضمن هذا الإطار أيضا يتم الحاق المجموعة العرقية التي تتم السيطرة عليها بنظام قانوني يختلف عن النظام السائد للمجموعة المسيطرة. وهذا يعود بنا الى تحليل Verracini (2011) بأن محو السكان والغاء وجودهم لا يكون فقط بتهجيرهم وقتلهم بل ايضا باقصاءهم وتهميشهم.

تذكر ايلوز في هذا السياق أيضا أحد تقارير مؤسسة عدالة والذي يناقش وجود قوانين خاصة تتعلق بالعرب الفلسطينيين فقط وتهدف الى التمييز العنصري ضدهم في شؤون الزواج، الحياة العائلية، العمل، التعليم، امتلاك الأراضي والنشاط السياسي. أن هذه القوانين التي تسنها اسرائيل تهدف بالدرجة الاولى الى استبعاد العرب بشكل قانوني من البلدات الاسرائيلية. وكيف ان الحال في القدس والمدن الفلسطينية الرئيسية والتي تسمى اليوم المدن "الاسرائيلية المختلطة" تشهد هذه الظواهر. حيث يسعى الاستعمار الاسرائيلي الى تغيير الميزان الديمغرافي في القدس الشرقية التي يسكنها العرب الفلسطينيون لصالح اليهود وذلك بهدف تهويد مدينة القدس على اعتبار أنه العاصمة الأبدية لاسرائيل كما تم الاعلان عنه عام 1980 (أريج 2009). ولقد ارتفع عدد السكان اليهود من 0% عام 1967 الى 47% عام 2007 وكان هذا التغيير الديمغرافي يهدف لجعل السكان العرب أقلية تكون أقل من ربع السكان اليهود، نتيجة الاخلال بالتوازن الجغرافي للسكان العرب والذي يهدف الى تفريغ المدينة من سكانها العرب الأصليين الى خارج حدود المدينة وذلك بأساليب تمييز عنصرية وعرقية وممارسات تخطيط حضرى وبنى تحتية فقيرة ومهمشة. ان السكان العرب

المقدسيين يعيشون تحت قوانين تمييزية عنصرية تضيّق عليهم حياتهم وتدعوهم للرحيل من المدينة وبذلك يفقدون الحق في مواطنتهم في مدينة القدس.

يعني ذلك بالضرورة أن مسألة الانكشاف على الاستعمار أصبحت أمراً واقعياً، وهذا ما توضحه الباحثة كيفوركيان (2010) حين ترصد العلاقة بين النظام القمعي الاستعماري الأمني الكابح في القدس مقابل الوجود الفلسطيني الموجود في ظروف قمع ومراقبة دائمة. ويتم بذلك التحكم في حيز وجود الانسان الفلسطيني المقدسي الاجتماعي والجغرافي ويتم اختراقه من خلال نظام قانوني وقمعي يتم تسويغه قانونيا وأمنيا. والذي يرزح تحت هذا النظام الرقابي الكبير والصغير في القدس داخل البيوت وفي الأزقة وفي المداخل، وهو ويراقب الأحياء وأيضا الأموات وأين يتم دفنهم. وبذلك يتم عسكرة الحيز الاجتماعي وهذا كله من أجل احكام السيطرة على المكان والانسان ووضع حدود جغرافية للمقدسيين وتجميع المعلومات عنهم بطريقة يتم بها ضبطهم واستعمال المعلومات عنهم عند الحاجة اليها. هذا وتناقش كيفوركيان أن هنالك مواجهات يومية وصغيرة فردية هادئة تتم بين المقدسيين والسلطات الاسرائيلية "وبدون ضجيج جرافات الاحتلال" (كيفوركيان 2010).

إن هذا الوضع الرقابي المستمر بأشكاله المختلفة هو رقابة منهجية صارمة لا تعمل فقط على تحقيق النظام والأمن ولكنها أيضا تعمل في الواقع على قمع الجسد. وقد استعمل ميشيل فوكو مصطلح Panoptic gaze، وهي النظرة الشاملة المحيطة التي يمكن أت تتحقق في السجن الافتراضي The Panopticon والذي يحوي برج مراقبة يتيح الفرصة لنظرة محيطة شاملة وامكانية رؤية كاملة للأفراد المحيطين. ان شكل الرقابة والتحكم هذا في الجسد يجعل الأفراد مدركين أنهم مرئيون ومنكشفون تماما وأنهم تحت مراقبة حثيثة دائمة. وبذلك يتحقق خضوع الأفراد بوجود القوة وتصبح السلطة تتحكم في كل فضاءات الأفراد حيث تكون حاضرة في كل مكان. وهكذا يتضح كيف تتداخل العلاقات والقوى السياسية بالأفراد– البيولوجيا- حيث تتحكم الأولى في المجال العام وتتحكم الثانية في الأجساد، وهذا ما يسميه فوكو biopower (Foucault 84).

يستهدف اخضاع الفلسطينيين الى تغيير الذوات الفلسطينية الى ذوات خاضعة والى تغيير المشهد الثقافي الفلسطيني. ان مواجهة الفلسطينيين المقدسيين لسياسات الاستعمار التي تهدف اخضاعهم والسيطرة عليهم، وتؤكد على محاولتهم لمجابهة السيطرة على وجودهم

في مدينتهم وعلى اعادة رسم حدودهم. حيث يسعى الأفراد للبحث على حلول بديلة وتكتيكات تيسر لهم سبل حياتهم وتنقلهم مثل استعمال الطرق الالتفافية والمبيت لدى الأقارب وذلك لتجاوز مشقة السفر والاغلاق للحواجز العسكرية، وأيضا تكتيكات تغيير أماكن السكن من أجل التمويه على السلطات الاسرائيلية (كيفوركيان 2010).

إذاً فان هذا السياق الاستيطاني الصهيوني يشكل تهديداً وجودياً. فمنذ بداياته هدف اليهود إلى احياء حلم قديم دون اهتمام " بالسكان الأصليين"، وهو ما أشار إليه ادوارد سعيد عن طبيعة الصراع بين الفلسطينيين والصهيونية، فهو "صراع بين تأويل وحلم، حيث أن الوجود يبدو على الدوام مغلوباً، ومقتلعاً بالتأويل" (الشيخ 2010). فهل وعت النساء المقدسيات بإقدامهن على الزواج من فلسطيني الضفة الغربية هذا الأمر؟ أم أنه كان محض صدفة، أم أنهن بحاجة إلى حدث يخلخل كيانهن كما حدث لي مع صديقتي فأدركت أنني لست امرأة عادية، لأنني بهويتي العربية المقدسية، وقرارتي أسمو على المستوطن الصهيوني.

يتم ابراز المسألة الفلسطينية في وسائل الاعلام على أنها صراع قائم بسبب اختلاف القومية والدين مع تغييب حقيقة أنه صراع استعماري استيطاني احلالي يستعصي جميع المقاربات. ومع ذلك فانه يجب وضع هذا الصراع في اطار الاستيطان الأوروبي خارج القارة الأوروبية (Veracini 2011). ولأن وجود المستوطن الصهيوني لا ينطبق عليه ما أشار إليه فانون بأن "المستوطن يصنع تاريخاً واعياً فيه يرجعه باستمرار إلى البلد الأم" (Fanon 1963). فهم بلا أصل واحد، مجمعون من الشتات، ويعتبر كيانهم شكلاً من أشكال الاستيلاء على الآخر(مسعد 2006)، وهو الاستيلاء على الهويات داخل نظام أكبر، مما يهيئه لاستيعاب العنف بكافة أشكاله (مسعد 2006). لذلك لا يمكن أن تتغاضى السياسات الإسرائيلية عن الآخرية أو تتركها خارج اقتصاد التضمين الخاص بها. وبذلك يمكن الاستيلاء على الآخر المقدسي الفلسطيني باعتباره داخل نسق كلي مع وضعه ضمن إطار العنصرية والتمييز النوعي (أغازريان 2010)، الذي يسعى الى انكار الآخر الفلسطيني وبعد ذلك يسعى الى دمجه داخل منظومة الاستعمار على أنه آخر وهنا لا تكون هناك أية إمكانية للحوار أو تبادل الآراء.

لكن النساء الفلسطينيات المقدسيات رفضن في هذه الحالة هيمنة الخطاب الصهيوني وتجلى ذلك الرفض بالزواج من رجال من فلسطينيي الضفة أو كما يسميه الاستعمار

الصهيوني "أجنبي" كما هو منصوص عليه صراحة في القوانين الإسرائيلية. ان هذا هو خطاب الاستيطان الصهيوني المبني على القوة والتراتبية الاجتماعية والتي تحاول المنظومة الاستيطانية تدعيمه كما تفند كيفوركيان (2010) ليس بالسيطرة والتدخل في سياقات اللغة والتعليم والدين فحسب، بل وبمحاولة تشكيل الثقافة الشعبية من خلال السيطرة على "المكان الخاص" للأفراد (كيفوركيان 2010)، حيث أن السياقات الثقافية تمنح الاستعمار الإسرائيلي مؤشرات معتمدة حول كيفية التحكم بالأشخاص والنزاعات السياسية (Stoler 1992).

لذلك كان سعي الاستعمار الصهيوني الحثيث إلى محاولة تنظيم وإدارة العلاقات المنزلية الحميمية والجسدية (كيفوركيان 2010)، وإعادة موقع العلاقات الحميمية كمنطقة عرضة للتحطيم والدخول العشوائي كل يوم (كيفوركيان 2010). ان هذا الوضع يجعل المُستعمَر مضطراً إلى إعادة علاقته بذاته و بمستعمريه وبمكانه المعرض للشرذمة المستمرة (أغازريان 2010). فالحكم العنصري الاستعماري ليس بالسياسة التجريدية، وإنما في تفاصيل كل يوم وفي الممارسات الجارية (Stoler 1992). ولا يسعني أن أحدد مدى النجاح الذي حققته السياسات الاستعمارية لأن كل رفض بسيط يحدث خلخلة في منظومة الحكم الاستعماري الذي يستند إلى ثوابت أوجدها أهمها تهجير المقدسيين من ناحية، كما أنه أوجد شبكة من التضامن الاجتماعي ومجتمعاً يتمسك بعاداته وتقاليده قدر الإمكان من ناحية أخرى. وهذا هو أحد الوجوه السيئة والايجابية وفقاً لما قالته المبحوثات. فبعض المبحوثات تكبدن عناء الضغط بسبب الخوف من الاستعمار، وأخريات شكل الأمر تحدياً لأسرهن فأكملن تعليمهن لعدة أسباب أغلبها لا تتعلق بتمكين النساء، لكن المبحوثات اعتبرنها نقطة ايجابية لصالحهن.

يكمن الخوف بما أشارت إليه Stoler (1992) ب "السياسة الجنسية" على أنها المفتاح الأساسي للحكم الاستعماري لكن بدون تشريعها بشكل مباشر. فلم يشرع الاستعمار الاسرائيلي العنف والانتهاك الجنسي، لكنه حاول توزيع نقاط الضعف الاجتماعية والسياسية التي غذت إمكانية العنف (Stoler 1992). فعلى سبيل المثال، حاولت السياسات الاستعمارية تحديد نسل المواطن المقدسي وامتداده الجغرافي والديمغرافي (كيفوركيان 2010). فالمواضيع الخاصة بأخلاقية الجنسانية وأنظمتها المعيارية كانت تتراوح بين أشكال ثانوية مرئية للسيطرة، وأخرى يمارسها المُستعمرون بسبب تخوفهم من التمييز والقلق الذي

تم انتاجه (Stoler 1992). فالقوة العظيمة قد تضفي إحساساً بالسطوة التي لا يمكن تحملها. وتلك هي السطوة على أناس آخرين والتي تنتهي في نهاية المطاف إلى سطوة على المكان (Stoler 1992).

لهذا عمد الاستعمار الاسرائيلي إلى إعادة صياغة للمشهد الوجودي للفلسطيني المقدسي بهندسته وصناعته. والصناعة هنا يجب أن تكون أيدولوجية (كيفوركيان 2010) كي تقاوم هذا الوجود الذي يعبرعن علاقة التناقض التي ناقشها هومي بهابا من أن الُمستعمَر ليس دائماً عاجزاً، والُمستعمِر ليس دائماً قوياً (Bhabha 1984) . وبالتالي فإن ما يمكن تصويره على أنه الآخر، هو من يمكن الاستيلاء والسيطرة عليه في النهاية ، ويرتكز بحثنا على ما ناقشه بهابا بأن المستعمَر ليس ضعيفاً بأبسط الأساليب وهو "الزواج"، وكيف أن وجود القوانين المجحفة التي تعيق مثل هذا الزواج لم تمنع حدوثه.

مدينة القدس

لا يحضر المرء عند التحدث عن مدينة القدس مواضيع الاغلاق والمصادرة واخلاء المدينة من سكانها الاصليين فقط، بل يتعداه ليطال المعاني والرموز الوطنية وما يتعلق بالهوية الثقافية والدينية والذاكرة الجماعية والتاريخ الشفوي (خمايسي 2013)، وفي ذلك كله محاولة الاستيطان الصهيوني اثبات حق امتلاك الحيز من أجل احكام السيطرة على المكان بعد احتلاله واقصاء الفلسطيني عن مكانه وتوليد الشعور بالغربة لديه (خمايسي 2013). فبعد الإعلان عن إنشاء الدولة اليهودية مساء 14 أيار 1948، كان الاسرائيليون المشاركون في الحرب يستخدمون ويرددون دائماً الكلمة العبرية " طيهور"، ومعناها بالعربية تطهير (أيوب 2008) وذلك من أجل تحريض الجنود الذين كان سيتم إرسالهم لاحتلال المناطق الحضرية والريفية الفلسطينية و"تطهيرها" من السكان العرب، والاستيلاء على ممتلكاتهم وسلبها وتدميرها بالكامل.

نرى بذلك أن دولة اسرائيل الاستعمارية مارست سياسة الاستيطان والفصل العنصري بدون نص صريح وواضح أولا عن طريق الطرد والتهجير وتغييب الوجود الفلسطيني وثانيا عن طريق حرمان العرب الذين بقوا في فلسطين بعدد عام 1948 من الحقوق والامتيازات بطرق غير معلن عنها وكأن هنالك " يد خفية تعمل ولا تكشف وجهها". وأن "ماكينة" الدولة

اليهودية العنصرية تتجلى في جميع ممارساتها التمييزية العنصرية وان لم تكن بادية بشكل صريح وواضح في تشريعاتها وأن "التمييز لم يكن في نص بل في فكر واضع النص ولا حاجة لالافصاح عنه" (زريق 2010).

يمكن في الحقيقة أن نلخص واقع الاستيطان الصهيوني في القدس وفق محورين أساسيين وهما: الأول "المشهد الطبيعي" الذي يعتبره اليهود أنفسهم انجازاً حيث أن اسرائيل قامت بتغيير القدس بجرافاتها على مدى ستين عاماً أكثر مما تغيرت به على مر القرون. أما الثاني فيتمثل في تمزيق الروابط الاجتماعية الذي تعمل الحكومة الاسرائيلية جاهدة على تنفيذه من خلال تشتيت الفلسطينيين وتمزيقهم وتدمير المؤسسات والاقتصاد واجهاض المقاومة (دوماني 2010). ومما يزيد من سوء الوضع في القدس هو أنها الأكثر اغراءً للتغيير في المسرح الاستيطاني. جيث أن هذا الوضع الخطير للقدس الشرقية وسكانها يشكّل - في الأساس- محصلة سياسات متواصلة عبر عقود طويلة أدّت إلى إضعاف كبير للقدس الشرقيّة في جميع المناحي الحياتية، وذلك لأن القدس الشرقيّة شكلت مركزًا فلسطينيًّا مدينيًّا من الدرجة الأولى في الجوانب السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والدينيّة (جمعية حقوق المواطن في اسرائيل 2012).

واقع مدينة القدس تحت الاستعمار الاستيطاني

تعرضت القدس للتطهير العرقي كبقية المدن الفلسطينية وبقيت تحت السيطرة الإسرائيلية بعد توقيع اتفاقية الهدنة عام 1949،[1] ومن بين 40 قرية في نواحي القدس تم تهجير سكان 38 من هذه القرى والبالغ عددهم حوالي 73.258 نسمة اضافة إلى الأحياء العربية في القسم الغربي من المدينة التي تم احتلالها واخلاء اهلها بالكامل (أيوب 2008). وبعد احتلال المدينة وضمّها إلى إسرائيل من جانب واحد في العام 1967 وفرض القانون الإسرائيليّ على البلدة القديمة والأحياء الفلسطينيّة المجاورة وبعض القرى المتاخمة، تَحوَّلَ السكّان مكرهين إلى مُقيمين دائمين في إسرائيل، وأصبحوا يحملون بطاقات الهُويّة الزرقاء مع وضع قانوني يختلف عن وضع سكّان سائر المناطق في الضفّة الغربيّة (جمعية حقوق المواطن في اسرائيل 2012).

[1]. طبقاً لإحصاءات الأنروا لعام 1997 ، بلغ عدد اللاجئن من سكان هذه القرى حوالي 246.342 شخصاً .

يعتبر السابع من حزيران من عام 1967، مرحلة حاسمة في تاريخ القدس العربية. ففي ذلك اليوم استولى جيش الاحتلال الاسرائيلي على الجزء الشرقي من المدينة والذي كان واقعا تحت الحكم الأردني (حلبي 2008). تم بعد ذلك تشكيل إدارة عسكرية اسرائيلية للمدينة أولت اهتمامتها لدمج شطري المدينة. وبذلك تم ازالة بوابة مندلباوم التي كانت نقطة العبور بين الشقين الغربي والشرقي لمدينة القدس المحتلة (حلبي 2008). كما تم أيضاً ازالة الحواجز الأخرى التي فصلت بين شقي المدينة وكان ذلك أحد نتائج اتفاقية الهدنة التي وقعت بين المملكة الأردنية الهامشية واسرائيل في عام 1949 (حلبي 2008).

لم يمض وقت طويل على قرار الحكومة الإسرائيلية ضم القدس الشرقية الموسعة، حتى باشرت بتنفيذ المخططات والأنشطة المختلفة التي تعكس في نظرها السيادة الإسرائيلية في المدينة هادفة بذلك إلى جعل الحضور اليهودي في جزء المدينة المحتل في عام 1967 قوياً وبارزاً. كما وعملت أيضا على خلق واقع مادي تم استخدامه لاحقاً أساساً لإعلان القدس "الموحدة" عاصمة أبدية لإسرائيل" (حلبي 2008). وقد اعتبرت اسرائيل هؤلاء المقدسيين "مقيمين دائمين" في القدس، وفقاً لقانون دخول إسرائيل لعام 1952 ونظام "دخول اسرائيل" في عام 1974. أما أولئك الذين لم يشملهم الإحصاء بسبب الغياب للدراسة أو العلاج أو زيارة الأقارب في الخارج، فقد اضطروا للتقدم بطلبات لوزارة الداخلية، للعودة والإقامة ضمن نظام إسرائيلي يعرف ب "لم الشمل".

اجتمعت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 1967/6/11 لضم المدينة بشكل فعلي ولتحديد مستقبل القدس المحتلة وكيفية تحقيق السيادة الكاملة على أراضيها. لذلك أوكلت مهمة وضع الخطوات اللازمة لتنفيذ ذلك إلى لجنة خاصة والتي قامت بتقديم ثلاثة اقتراحات لقوانين هي: قانون تعديل أنظمة السلطة، والقضاء رقم (11)لسنة 1967، قانون تعديل قانون البلديات رقم (6) لسنة 1967، وقانون المحافظة على الأماكن المقدسة لسنة 1976 (حلبي 2008).

صادق الكنيست الاسرائيلي على هذه القوانين بتاريخ 1967/6/28 (حلبي 2008). وفي اليوم التالي أصدرت الحكومة الإسرائيلية مرسوم أنظمة السلطة والقضاء والذي يتضمن تكريس الولاية القضائية والإدارية لدولة الاحتلال على مناطق القدس الشرقية (أيوب 2008). وفي هذا السياق تم اعلان " إن القدس الموحدة قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل" (أيوب 2008). أما الخطوة الحاسمة التي اتخذتها إسرائيل للتأكيد على سريان

قانونها وإدارتها وقضائها على القدس العربية المحتلة، فكانت أن سنت قانون أساسي عام 1980 وهو أن القدس عاصمة إسرائيل.

تنص المادة الأولى من هذا القانون على أن " القدس الكاملة والموحدة عاصمة إسرائيل". ولقد مارست السلطات البلديّة والحكوميّة خلال 46 السنة الماضية سياساتها التي تميزّت بالإهمال والانتهاك الخطير للحقوق الأساسيّة السكّان الفلسطينيين في القدس. وبسبب الانقطاع السياسيّ بين السكّان والسلطات حصل تدهور كبير في أحوال سكّان القدس الشرقيّة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة لأنه لم يتم سماع أصوات السكان الفلسطينيين في أروقة مراكز صنع القرار كما وأنه كانت تتعارض السياسات مع مصالح الفلسطينيين المقدسيين.

يفرض الاستيطان الصهيوني تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية يجعل حياة المقدسيين داخل مدينة القدس من أكثر الأوضاع تعقيدا فيما يخص مشكلة الاقامة ولم الشمل. وذلك لأن وجودهم مرتبط بهذا المشروع الاستيطان الصهيوني الذي يهدف الى تهويد القدس وتفريغها عبر التوسع في الاستيطان وخنق الاحياء العربية وسحب هويات الفلسطينيين (التفكجي 2008). وبالتالي لا يجد المقدسيون الفلسطينيون مكانا للسكن فيه لعدم امكانية البناء من جهة بسبب تكاليف اصدار تصاريح البناء التي هي أقرب للخيال ولمصادرة الأراضي من جهة أخرى، كما وأن عدم السماح باصدار تراخيص بناء أو السماح باضافة أي اضافات للمباني القائمة فان المقدسي الفلسطيني يجد نفسه مضطرا للرحيل من المدينة لتلك المناطق خارج جدار الفصل العنصري أو للمناطق الفلسطينية.

ولذلك ينزع الكثير للإنتقال للسكن خارج حدود بلدية القدس حيث تتوافر البيوت المعروضة للتأجير وبأسعار أقل من تلك مثيلتها في مدينة القدس. لا يعني هذا أن انتقال المقدسي للسكن خارج حدود بلدية القدس يجعله يهجر مدينته، حيث أن معظم المقدسيين الذين ينتقلون بمكان السكن يعملون في القدس ويتعلم أبناءهم في مدارسها. ولكنهم وللأوضاع الصعبة في ايجاد مكان للسكن فيها يجعلهم ينتقلون ويتجشمون يوميا وصباح مساء مشاق الانتقال عبر الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش.

كما وأن سياسة مصادرة الأراضي سلبت حوالي 35% من مجمل مساحة القدس الشرقية وأنشأت عليها 15 مستوطنة. وتم اعتبار 40% مناطق خضراء غير مسموح فيها البناء ولكنها تبق لتشكل رصيدا لالاستيطان المستقبلي. وبالاضافة لسياسة التوسع في الاستيطان

ومصادرة الأراضي فانه يقابلها مصادرة الهويات. وذلك لأن اسرائيل تعتبر أن المقدسيين الفلسطينيين هم مواطنين اردنيين يعيشون في دولة اسرائيل وذلك حسب القوانين التي طبقتها عام 1967. ففي ذلك العام تم اجراء مسح للسكان تم بناء عليه منح بطاقات هوية للموجودين وقت المسح وتم اعتبارهم اردنيين دخلوا لاسرائيل بطريقة غير شرعية، ولكنهم تم السماح لهم بالاقامة بالقدس بدواعي انسانية. وعليه فانهم غير مواطنين ولكنهم مقيمين أجانب وكل مقيم أجنبي سيفقد بالتأكيد إقامته في المدينة غذا ما ثبت أنه غادر المدينة حتى ولو انتقل للسكن على بعد أمتار خارج حدود بلدية القدس.

تطبق سلطات الاحتلال سياسة " سحب الهويات "على سكان القدس منذ العام 1967 حيث تم من خلال هذه السياسة إلغاء حق الإقامة للأشخاص الذين يقطنون في ضواحي القدس الواقعة خارج حدود البلدية، وفي المحافظات المجاورة، وكذلك الذين يقيمون خارج فلسطين. وفي عام 1988 أضيف معيار جديد لسحب الهويات، يتمثل في ما سمي"مركز الحياة"، حيث يتم سحب هوية المقدسي إذا انتقل ليسكن خارج حدود البلدية بما فيها المناطق الفلسطينية وخارج البلاد لمدة سبع سنوات. وفي العام 1993 بدأت وزارة الداخلية الاسرائيلية بفحص السكان المقيمين فعليا في القدس حملة الهويات المقدسية الاسرائيلية ومن يقيم خارج حدودها. تم آنذاك تقدير عدد المواطنين الذين انتقلوا للعيش خارج حدود المدينة ما بين 50 - 80 ألف وقد تم إلغاء إقامتهم من القدس وذلك عن طريق سحب هوياتهم ومنعهم من الدخول للقدس وقد تم تسمية هذه الفترة ب" التهجير الصامت". وفي أوائل العام 1996 قامت سلطات الاحتلال بتبليغ المئات من السكان المقدسيين بأن عليهم ترك مدينة القدس وتسليم هوياتهم بحجة أن تصريح إقامتهم الدائمة قد انتهى وذلك لأنهم لم يكونوا مقيمين في المدينة.

وفي الفترة ما بين 1987 و1999 تم تقدير عدد من تم سحب هوياتهم من المقدسيين بـ 3300 مواطن. وفي أعقاب اتفاق أوسلو صعدت وزارة الداخلية الاسرائيلية من إجراءاتها بسحب الهويات المقدسية. ومن العام 1967 ولغاية العام 2004 تم تجريد 6396 فلسطينيي، من هوياتهم بحجة عدم الاقامة في مدينة القدس. في العام 2007 قامت وزارة الداخلية الاسرائيلية بإسقاط حق الإقامة عن 229 مواطنًا مقدسيًا، بينما سجل العام 2008 أكبر نسبة لسحب الهويات والغاء الاقامة وصلت الى 4672. أما في العام 2012 فقد تم الغاء حق

الاقامة لأكثر من 4577 مقدسي (جمعية حقوق المواطن في اسرائيل، 2012). تدهورت الأوضاع بعد ذلك أكثر بعد بناء جدار الفصل والذي بدأ بناءه عام 2002، وقام بعزل القدس الشرقيّة عن الضفّة الغربيّة (جمعية حقوق المواطن في اسرائيل 2012).

أدى جدار الفصل "جدار الضم والتوسع العنصري" والذي يحيط القدس والضفة الغربية على امتداد 142 كلم[2] إلى عزل أحياءً وضواحيَ فلسطينيّة بعضها عن البعض الآخر وعزلها كذلك عن المركز المدينيّ. وهو عبارة عن جدار طويل قامت الحكومة الاسرائيلية ببناءه لمنع دخول سكان الضفة الغربية الفلسطينيين إلى إسرائيل أو المستوطنات الإسرائيلية القريبة من الخط الأخضر. وكان الهدف من هذا الجدار إعاقة حياة السكان الفلسطينيين وضم المزيد من أراضي الضفة الغربية لاسرائيل.

وبسبب سياسات الحواجز وتصاريح الدخول تحوّلت القدس الشرقيّة من مركز إقليميّ يوفّر الخدمات والتشغيل لدوائر واسعة من سكّان الضفّة الغربيّة، إلى مدينة هامشيّة يجري فرض قيود بالغة على الدخول إليها. كما فصل الجدار نحو 90,000[3] من المقدسيين حَمَلَة بطاقات الهُويّة الزرقاء عن المدينة مما يضطرهم إلى المرور من خلال الحواجز كلّما دخلوا وخرجوا فيها من أحيائهم لغرض كسب لقمة العيش وتلقي الدراسة والحصول على الخدمات الصحّيّة وزيارة الأقارب والأصدقاء. هذا بالاضافة الى انتهاك حرّيّة التنقّل والحركة والفترات الطويلة وغير المتوقّعة التي يقضيها السكّان على الحواجز في الطريق إلى مدينة القدس، والى إغلاق الحواجز لعدد غير متوقّع من الساعات وإغلاقها أيضا عند حصول توتّرات (جمعية حقوق المواطن في اسرائيل 2012).

وهكذا أصبح سوق العمل في القدس الشرقيّة معزولاً بسبب وضعها الخاصّ، وأصبحت فرص تطويره معدومة. هذا ويُدْرِج المركز الفلسطينيّ للإحصاء ثلاثة مجالات تشغيل أساسيّة للفلسطينيّين من سكّان لواء القدس (اللواء الذي يشمل -وَفق تعريف المركز- الأحياءَ الفلسطينيّة داخل حدود السلطة البلديّة والمناطق المجاورة)، وهي: الفَندقة والمطاعم (25%)، والتربية والتعليم (18.9%)، وفي مجال تقديم الخدمات العامّة (18.9) (جمعية حقوق المواطن في اسرائيل، 2012).

---

[2] تقرير الأمم المتّحدة، مستجدّات حول موضوع الجدار، تمّوز 2011، ص 4.
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_barrier_update_july_2011_hebrew.pdf

[3] نظام تطبيق جدار الأمن حول القدس: إسقاطات محتملة على المدينة: مركز القدس للدراسات الإسرائيليّة، 2006، ص 34. http://www.jiis.org.il/.upload/fence-h1.pdf

كما وأظهرت إحصاءات الكتاب الإحصائيّ السنويّ للقدس 2011 أن حوالي 40% من الرجال العرب لا يشاركون في القوّة العاملة، أمّا بالنسبة للنساء العربيّات، فالصورة قاتمة جدًّا حيث لا تشارك 85% منهنّ في قوّة العمل[4]. معظم هؤلاء من ربّات البيوت، أو الطالبات، أو النساء اللواتي لا يقدرن على العمل لأسباب متنوّعة (جمعية حقوق المواطن في اسرائيل 2012).

الاجراءات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين في القدس المحتلة

أدى ضم شطري القدس المحتلة إلى سريان وتطبيق القوانين الإسرائيلية على شرقي القدس، الأمر الذي أجبر فلسطيني المدينة المقدسة على مواجهة مشاكل جمة خاصة بعد حرمانهم من حق الإقامة في القدس. هذا بالاضافة الى المحاولات الحثيثة لسياسات وقوانين اسرائيلية تهدف لتقويض النسيج العربي الفلسطيني وتشتيت الأسر الفلسطينية ووضع المعوقات لجمع شملها داخل حدود المدينة. كما وأن هناك سياسات أخرى تتعلق بتسجيل المواليد والتعليم وتلقي الخدمات الصحية والاجتماعية وغيرها من المشاكل مثل السكن والبناء (أيوب 2008). وتظهر الأرقام أن هنالك 965 عائلة فلسطينية في القدس تنتظر إجراءات لمّ الشمل، ما بين الأعوام 1967-2012. وقد قامت إسرائيل بسحب بطاقات الإقامة الاسرائيلية من 14.263 مقدسي، منهم 116 شخص عام 2012 (جمعية حقوق المواطن في اسرائيل 2012).

وسائل حرمان الفلسطينيين من حق الإقامة في القدس

عمدت حكومة الاحتلال الى تنظيم سجل لسكانها الفلسطينين ضمن فئة المقيميين الدائمين في إسرائيل. فبعد إعلان "القدس الموحدة" ودخولها حيز التنفيذ، أصبح مطلوبا من المقدسيين اثبات إقامتهم الفعلية في مدينة القدس وأن يتواجدوا في المدينة في الوقت الذي تم فيه اجراء المسح السكاني (الدويك 2002).

كان هذا الإجراء بمثابة خطوة أولى للتقليل من نسبة السكان الفلسطينيين في مدينة القدس (حلبي 2006). وذلك لآته يعمل على استثناء كل المقدسيين الذين تواجدوا خارج حدود بلدية

[4] الكتاب الإحصائيّ السنويّ للقدس (من إصدار معهد القدس للدراسات الإسرائيليّة) عام2011 ص 231

القدس التي أقرتها وزارة الداخلية الإسرائيلية في حزيران 1967ولم يحصلوا على وضع المقيمين الدائمين، وتم حرمانهم من الإقامة في المدينة ولم يسمح لهم بالعودة إلى وطنهم (الدويك 2002). قامت السلطات الإسرائيلية بمنح "حق الإقامة الدائمة " للفلسطينيين الذين تواجدوا في القدس عام 1967 " وذلك وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون الدخول اسرائيل لعام 1952 (أيوب 2012).

وفقاً لهذا تم اعتبار المقدسيين مقيمين " residents " في إسرائيل، وليسوا مواطنين، "citizens". وهذا الوضع لا يترتب عليه أية حقوق دائمة كما تمليه قوانين المواطنة، بل عليهم التقيد بالشروط التي تمليها الإقامة في إسرائيل، وذلك أسوة بالمواطنين الأجانب القادمين من الخارج، ووفقاً لما يمليه قانون 1952 (أيوب 2012).

ان هذا القانون هو انتهاك صريح لحق الفلسطينيين. فمنذ صدوره تعرض كل فلسطيني يغادر حدود بلدية القدس ويقيم في مكان آخر، سواء خارج البلاد، أو في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة طويلة نسبيا لخطر فقدان حقه المتمثل بالإقامة الدائمة في المدينة. ويزداد الوضع سوءاً خاصة وأن قانون الدخول إلى إسرائيل لسنة 1974 يخول وزير الداخلية إلغاء الإقامة سواء كانت مؤقتة أم دائمة (أيوب 2012).

إضافة لذلك، تنص المادة(11 أ)من أحكام الدخول لإسرائيل على مبدأ فقدان الأشخاص للإقامة الدائمة في حالة الإقامة في دولة أجنبية لمدة سبع سنوات أو الحصول على إقامة دائمة في بلد أجنبي، أو الحصول على جنسية أخرى في بلد أجنبي. ويندرج تحت تعريف بلد أجنبي جميع المناطق المحيطة بالقدس الواقعة خارج حدود بلدية القدس التي رسمتها السلطات الإسرائيلية بعد الاحتلال. استمر العمل بذلك لغاية عام 1988. وبموجب هذا القرار تم تبني تصنيف جديد وهو مركز الحياة Domicile من أجل استمرار حيازة المقدسيين على الإقامة الدائمة. وبناء عليه، أصبح بامكان وزير الداخلية الإسرائيلي سحب بطاقة هوية كل مقدسي يثبت أنه يعيش خارج المدينة (أيوب 2012).

وفي عام 1995، زادت السلطات الإسرائيلية الخناق على الفلسطينيين، وطبقت الإجراءات التي تم ذكرها أنفا على نطاق واسع. كما وشددت على الفلسطينيين المقيمين خارج المدينة وقامت بوضع العراقيل أمامهم كي تسقط حقهم بالإقامة في مدينة القدس (أيوب 2012). وامتد ذلك إلى عشرات الأسر المقدسية التي أدى بها الفقر إلى الإقامة خارج أسوار

المدينة. وكذلك الأمر بالنسبة للذين تزوجوا من أشخاص لا يحملون هوية القدس ويضطرون للعيش معهم خارج حدود بلدية القدس. وأضحت الموافقة على تسجيل أطفالهم ولم شمل أسرهم قضية شبه مستحيلة وفقاً للقوانين الإسرائيلية التي يتم تطبيقها. هذا وقد تسبب ذلك في تشتييت الأسر، وهو ما استمر عليه الحال حتى يومنا هذا، الأمر الذي جعل هذه العائلات تبتكر إستراتيجيات مقاومة تعالج تفاصيل حياتهم اليومية.

ان هذه الاجراءات تخدم مصلحة الاستيطان الصهيوني الذي يسعى الى تغيير الميزان الديمغرافي في القدس الشرقية التي يسكنها العرب الفلسطينيون لصالح اليهود. وذلك بهدف تهويد مدينة القدس على اعتبار أنها العاصمة الأبدية لاسرائيل كما تم الاعلان عنه عام 1980 (أريج 2009). ولقد ارتفع عدد السكان في مدينة القدس لصالح اليهود وكان هذا التغيير الديمغرافي، والذي يهدف جعل السكان العرب أقلية تكون أقل من ربع السكان اليهود هو نتيجة الاخلال بالتوازن الجغرافي للسكان العرب. يهدف التوازن الجغرافي بالأساس الى تفريغ المدينة من سكانها العرب الأصليين الى خارج حدود المدينة وذلك بأساليب تمييز عنصرية وعرقية وممارسات تخطيط حضرى وبنى تحتية فقيرة ومهمشة.

ان التخطيط الحضري سياسات تقوم بها بلدية القدس سعيا الى وقف التوسع العمراني للعرب فيها. فعلى سبيل المثال تعتبر بلدية القدس جميع المناطق التي يسكنها العرب الفلسطينيين مناطق ممنوع فيها البناء ويتم بذلك هدم الكثير من المنازل التي يضطر السكان فيها لبناء منازلهم بدون تصاريح بناء. وبذلك فان نصف المناطق التي يسكنها الفلسطينيون تعتبر مناطق سكنية ويمنع فيها البناء وغير قابلة للتوسع حسب القانون كما ان ربع مساحة مدينة القدس هي مناطق خضراء ولا يسمح البناء الا بمساحة لا تتجاوز 6% من مساحة المدينة ولا يمكن البناء عليها الا بوجود تراخيص بناء يصعب استصدارها وشروطها وتكاليفها باهظة جدا لا يستطيع السكان احتمالها (أريج 2009).

لا يتم فقط عدم استصدار رخص بناء للسكان الفلسطينيين الا بشكل نادر، ولكن يتم بالمقابل استصدار رخص بناء لليهود وبناء مستوطنات لهم وذلك بنسبة 100 تصريح بناء للعرب مقابل 1500 تصريح لليهود وبناء 90000000 وحدة سكنية لليهود مما يؤدي الى الاكتظاظ وتحول الناس للعيش خارج مدينتهم وبالتالي فقدانهم لمواطنتهم "الاقامة الاسرائيلية" (بابيه 2010).

زيادة على ذلك فان بناء المستوطنات داخل حدود بلدية القدس وخارجها وبناء جدار الفصل العنصري حول المدينة أدى الى تكثيف وجود المستوطنين اليهود فيها وربط البؤر الاستيطانية ببعضها البعض وعزل المقدسيين الفلسطينيين داخل المدينة. ان الهدف الذي تسعى اليه اسرائيل من خلال هذه السياسات هو ان تحافظ على توازن ديمغرافي في القدس بنسبة 28% للعرب و72% لليهود ويتحقق ذلك من خلال سياسة "الترحيل الصامت" والذي يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون الدولي (دوماني 2010). ونتيجة لهذه السياسات والاجراءات العنصرية فان السكان العرب المقدسيين يعيشون تحت قوانين تمييزية عنصرية تضيق عليهم حياتهم وتدعوهم للرحيل من المدينة وبذلك يفقدون الحق في مواطنتهم في مدينة القدس.

ان الوضع في مدينة القدس هو تعبير واضح لاستيطان احلالي يعمل على تفريغ المدن الفلسطينية الرئيسية من أهلها الأصليين كما هو عليه الحال وتحاول اضفاء الطابع اليهودي عليها. فالمدن الفلسطينية الرئيسية مثل عكا، حيفا، الرملة ، اللد، يافا والقدس كانت مدن عربية وبعد عام 1948 أصبحت في عهد الاستيطان الصهيوني مدنا يهودية ذات أقلية عربية بنسب متفاوتة (بابيه 2010). وكما يقول ايال وايزمان (2009)، فان القدس مثلها مثل باقي المدن المستعمرة تحوي أهلها الأصليين في "enclaves" وتمنعهم من التوسع والبناء، وذلك لأن البلدية الاسرائيلية قد حولت الأراضي الى مساحات خضراء يتم منع البناء فيها للعرب الى أن يحين الوقت الملائم لبناء مستوطنات يهودية فيها. وقد تحولت المدينة بفعل المساحات الخضراء التي يمنع بها البناء ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات في الآحياء العربية الى مجموعة "أرخبيلات" متناثرة. ان هذه السياسات تستهدف اخراج العرب المقدسيين من مدينة القدس. وهم يعيشون الآن تحت وطأة الحواجز العسكرية والشرطة على مداخل أحياءهم. كما وأن الممارسات التي تمارسها اسرائيل كما يبدو من ظاهره بعيدا عن هذا المخطط لكنها بالأساس تخدم نفس الهدف (كيفوركيان 2011). ان التنقيب على الاثار في القدس مثلا يستهدف طرد الفلسطينيين من المدينة وافراغ المدينة من سكانها كما هو حاصل في حي البستان في منطقة سلوان والشيخ جراح وباقي المناطق المستهدفة استيطانيا في المدينة (وايزمان 2009).

كما وأن جدار الفصل العنصري والذي يحيط القدس قد أضاف لهذا الوضع أزمة مضاعفة، وذلك لأنه يمنع الفلسطينيين من الدخول اليها الا عبر حواجز عسكرية مشددة. كما وأنه فصل المقدسيين الذين يسكنون في المنطقة التابعة لبدية القدس خارج الجدار ومناطق السلطة الفلسطينية. ان انتقال المقدسيين للسكن في هذه المناطق يعود لصعوبة العيش في مدينة القدس. وهم بذلك يعيشون معزولين بالحواجز العسكرية عن حياتهم في مدينتهم وعن مواطنتهم وعن أماكن عملهم (كيفوركيان 2011).

ان الاجراءات العنصرية التي تم ذكرها، بالاضافة للضرائب الباهظة التي يدفعها المقدسيون والظروف المعيشية في الأحياء العربية التي يتم التمييز ضدها في الميزانيات تجعل هذه الأحياء فقيرة ومهمشة بالمقارنة مع تلك الأحياء التي يعيش بها اليهود في المدينة وفي المستوطنات المجاورة والتي تمتلك بنى تحتية غنية وعصرية. وبذلك فان السكان الفلسطينيين المقدسيين يضطرون للانتقال للسكن خارج منطقة جدار الفصل. وهكذا يتم تفريغ السكان العرب من مدينتهم لأنهم يفقدون بذلك اقامتهم في المدينة والتي هي أساس استمرار وجودهم فيها. ان هذه السياسات تفسر سبب الانخفاض في عدد سكان المدينة العرب (أريج 2009) الذين يعيشون ظروفا معيشية صعبة في ظل نظام استيطاني احلالي يهدف الى "تغييب السكان بصمت" أي الفلسطينيين الأصلانيين، وهذا الصمت هو "جزء من انتاج المعرفة" (دوماني 2010). ان العيش في ظل هذه السيطرة الاستيطانية تصل الى الحيز الخاص للاسر الفلسطينية والى علاقاتها الخاصة. وهذا ما يدفع الأسر لابتكار إستراتيجيات مقاومتهم والذي يتجلى بوضوح في تفاصيل حياتهم اليومية. ان تفكيك الية الضبط والسيطرة الكولنيالية الاسرائيلية يساعد في فهم ديناميكاتها وحدود سلطتها وامكانية اختراقها (كيفوركيان 2011).

سياسة التفريق بين العائلات

منذ العام 1967، كان بامكان المواطنين الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية أو الاقامة الدائمة في القدس والمتزوجين من سكان الضفة الغربية، تقديم طلب إلى وزارة الداخلية للحصول على وضع اقامة قانوني الأزواجهم. وفي معظم الحالات، وبعد فحوصات

متواصلة وانتظار طويل، كان يتم منحهم هذا الوضع القانوني مما يسمح للأزواج العيش معاً داخل حدود دولة اسرائيل (بتسيلم 2011).

وحتى آذار 1994، لم تقبل وزارة الداخلية سوى طلبات لمّ شمل العائلة التي قدمها رجال من القدس الشرقية. أما الطلبات التي قدمتها مواطنات فلم تكن مقبولة بناء على مبدأ أن "الزوجة تتبع زوجها" في المجتمع الفلسطيني ذو التقاليد العربية. واستنادا على هذه الذرائع لم يكن هناك سبب لمنح وضع الإقامة في إسرائيل لزوج يقيم في الأراضي المحتلة. وفي أعقاب التماس قدمته جمعيات الحقوق المدنية في إسرائيل، مثل هموكيد وبتسيلم، تغيرت هذه السياسة. ونتيجة لذلك، قدمت الآف النساء المقيمات في القدس الشرقية طلبات للم شمل العائلة نيابة عن أزواجهن، بما في ذلك نساء تزوجن قبل عدة سنوات ولديهن أطفال (أوتشا 2011).

كان يتم الزوج حتى العام 1996، وضع الإقامة الدائمة في حال قبلت وزارة الداخلية طلبات لمّ شمل العائلة. ولكن في أوائل العام 1997 أعلنت الوزارة عن "إجراء تدريجي" جديد يمنح الزوج بموجبه وضع الإقامة الدائمة بعد خمس سنوات وثلاثة أشهر من تاريخ قبول طلب لم شمل العائلة. وبعد أن يتم قبول الطلب نفسه، يمنح الزوج غير المقدسي تصريحاً للمكوث والعمل في القدس الشرقية دون الإستفادة من الحقوق الإجتماعية أو التأمين الصحي (أوتشا 2011).

تم منح هذه التصاريح لفترات تراوحت بين ستة أشهر وسنة. وكانت التصاريح قابلة للتجديد حتى 27 شهراً. وفي فترة الثلاث سنوات التالية، كان يتم منح الزوج إقامة مؤقتة قابلة للتجديد سنوياً تتضمن هذه المرة الحق في الحصول على الحقوق الإجتماعية والتأمين الصحي. ولكن هذه العملية كانت تتطلب من الزوج المقيم في الأراضي المحتلة الاقامة في القدس لمدة عشر سنوات تبدأ من اليوم الذي قدم فيه طلب لمّ شمل العائلة إلى اليوم الذي يُمنح فيه وضع الإقامة الدائمة في إسرائيل، هذا اذا تم أصلا قبول الطلب. (أوتشا 2011)

ولكن ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في 29.9.2000 تم تجميد جميع الإجراءات المتعلقة بموضوع لم شمل العائلات. فعلى الرغم من أن السلطة الإسرائيلية تستلم طلبات لم شمل جديدة من المواطنين الفلسطينيين لكنها لا تعالجها. كما أن إسرائيل لا تصادق على الطلبات

الموجودة بحوزتها إلا في الحالات النادرة (بتسيلم 2011)، ووفقاً لمعايير مجهولة (بتسيلم 2011).

ان هذه السياسة الإسرائيلية الصارخة في العنصرية ضد المواطنين الفلسطينيين الخاضعين لسلطتها تدفع بالعائلات كرهاً إما إلى اتخاذ قرار العيش معاً والإنتقال من القدس إلى خارج حدود بلدية الاستعمار أو للهجرة الى دول أخرى حتى يتمكن أفراد العائلة الواحدة من العيش سويا. وهم ان فعلوا ذلك فانهم يخسرون بذلك حقهم في مواطنتهم في مدينتهم القدس. وبذلك يحقق هذا الاستيطان الاحلالي تفريغ المدينة من سكانها الاصليين والاخلال بالميزان الديمغرافي لصالح السكان اليهود وبذلك " يتم تغييب الفلسطينيين من المدينة" وتهويد المشهد الثقافي للمدينة العربية الفلسطينية (الجعبة 2011). ان الفكر الاستيطاني الصهيوني لدولة اسرائيل يجعلها ترفض الإعتراف بحق الفلسطينين بوجوب توحيد عائلاتهم، وتعتبر المصادقة على طلب توحيد العائلة (لم الشمل) كرماً منها (بتسيلم 2011).

وفي أيار 2002، قررت الحكومة تجميد كافة طلبات لم شمل العائلات والتي قدمت لصالح سكان الضفة الغربية، بإصدارها قرار 1813 (بيتسيلم 2011). واستكمالاً لهذه السياسة قامت بتقنين هذا القرار في إطار قانون المواطنة والدخول إلى اسرائيل في 31.7.2003 حيث يحظر هذا القانون على المواطنين الفلسطينيين الذين يحملون الهوية الاسرائيلية والمتزوجين من سكان المناطق الفلسطينية، السكن معهم داخل حدود اسرائيل. ان هذا القانون الجديد يمس أيضا بأبناء المقدسيين في القدس الذين يولدون خارج حدود بلدية الاحتلال ويمنع تسجيلهم كمواطنين في اسرائيل. تم في بداية الأمر تحديد مفعول سريان القانون مدة سنة واحدة. ولكن قامت حكومة الاستعمار بعد ذلك بمنح صلاحية تمديده بعد الحصول على مصادقة الكنيست 18.7.2004. وهكذا تم تمديد مفعول القانون لغاية 5.2.2005 (بتسيلم 2011). وبالرغم من أن هذا القانون مؤقت إلا أنه يتم تجديده سنويا. وكان أحدث تجديد له في تموز 2010 .

تم تعديل القانون في العام 2005، وبناء على هذا التعديل أصبح يحق للنساء فقط فوق سن الخامسة والعشرين وللرجال فوق سن الخامسة والثلاثين التقدم بطلبات لمّ شمل العائلة. وفي العام 2007 عدلت الكنيست القانون مرة أخرى بما يتيح لبعض الحالات المحددة خارج نطاق الفئة المؤهلة أن تتم مراجعتها من قبل لجنة ودراستها من أجل لمّ شمل العائلة على

أساس "قواعد إنسانية استثنائية". ولكن الحد الأعلى الذي يمكن منحه بموجب هذا التعديل هو الحصول على تصريح الإقامة المؤقت، وفقط إذا كان المتقدم بالطلب فرد من أفراد العائلة - زوجا، أو أحد الوالدين أو ابنا – مقيما في إسرائيل أو في القدس الشرقية بشكل قانوني. وفي أوائل العام 2010 تلقت "لجنة حقوق الإنسان" 600 طلبا، ومن ضمنهم تم منح 33 طلبا منهم فقط تصاريح "عسكرية" مؤقتة، تؤهل حاملها الحصول على الإمتيازات الإجتماعية (بتسيلم 2011).

تسجيل أبناء المقدسيين المتزوجين من غير حملة الهوية الزرقاء

إن أبناء العائلات من فئة البحث والذين يولدون في المناطق الفلسطينية أو في مستشفى فلسطيني، حتى ولو كانوا من سكان أسرائيل ويعيشون داخل دولة إسرائيل مع عائلاتهم، لا يستطيعون الحصول على وضع قانوني في إسرائيل. ولا يستطيع هؤلاء الأولاد الا الحصول على تصريح مكوث مؤقت في إسرائيل. ويتم إعطاء هذا التصريح لفترات قصيرة تتراوح ما بين ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر لكن هذا التصريح لا يمنحهم أية حقوق اجتماعية. إن الوضع القانوني المستقبلي لهؤلاء الأولاد عندما يبلغون سن 18 عاما يكون غير واضح. فقد يتم تمديد تصريح المكوث الذي بحوزتهم أو أنهم قد يفقدون حقهم في تصريح المكوث (بيتسيلم 2011). وسيضطرون بذلك إما إلى مغادرة بيوتهم في إسرائيل أو في القدس الشرقية، أو العيش دائما تحت التهديد بالطرد إلى خارج حدود اسرائيل. أما الأولاد الذين لم يبلغوا جيل 14 عاماً، فإن القانون يمنحهم وضعا قانونيا في إسرائيل. حيث تقوم سياسة وزارة الداخلية على منحهم تصريح مؤقت. يتم منح هذا التصريح لعامين فقط ويعطي الأولاد كامل الحقوق الاجتماعية التي يتلقاها المواطن الدائم مثل التأمين الوطني والتأمين الصحي. وفي ختام هذين العامين لا يكون وضع هؤلاء الأولاد واضحا فقد يتم منحهم المواطنة الدائمة أو أنهم قد يستمرون في وضعهم المؤقت (بتسيلم 2011).

تذكر بتسيلم مثلا أن هموكيد – مركز الدفاع عن الفرد قد تقدم بالتماس بخصوص القانون الذي يحظر اعطاء الأولاد وضعا قانونيا. وتورد بتسيلم كيف أن مثل هذا الالتماس يتمحور بشكل أساسي حول الأذى الذي يلحق بأبناء الفلسطينيين المقدسيين المتزوجين من سكان

المناطق الفلسطينية ويتجاهل الالتماس قضية استحالة اقامة حياة عائلة سويا بعد تطبيق القانون الذي يمنع لم الشمل في عام 2003 (بتسيلم 2011).

وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي تم بذلها لمنح هذا التعديل صبغة أمنية (غانز 2005)، إلا أنه تم اعتبار تسويغه نابع من كونه جزءًا من الجهد الذي يُبذل في سبيل استمرار المحافظة على إسرائيل كدولة يمارس فيها الشعب اليهوديّ حقّه في تقرير المصير على خلفيّة الظروف التي تسود المنطقة في هذه الأوقات (غانز 2005). أن تعديل هذا القانون يهدف إلى سلب حقّ الفلسطينيّين مواطني إسرائيل في لمّ شمل العائلات. وبذلك فان هذا القانون يتدخل في اختياراتهم في بناء العلاقات الزوجيّة والعائليّة. حيث سيكون بامكان الفلسطينيين الحاملين للجنسية الاسرائيلية في اسرائيل أو المقدسيين حاملي الاقامة الدائمة، اما أن يمتنعوا عن الزواج من الفلسطينيين، وإمّا أن يدفعوا ثمنًا باهظًا لهذا الزواج طيلة حياتهم مثل العيش بعيدا عن أزواجهم وأسرهم، أو أن يهاجروا للعيش سويا خارج إسرائيل (غانز 2005).

في هذا الاطار يبرر مؤيدي تطبيق القانون بأن المطالبة بإقامة دولتين لشعبين معناها التخلي عن المطالبة بحق الفلسطينين في لم الشمل داخل حدود دولة إسرائيل. وبالتالي فان على العائلات الفلسطينية أن تبقى داخل دولتها. ومن خلال هذا التبرير فان على الفلسطينيين واليهود على حد سواء إنجاب أولاداً كلاً بدولته (غانز 2005). وبذلك فأن لم الشمل، والذي هو حق للفلسطينين يسقط في ظل وجود دولتين.

وباستعراض هذه المواقف العنصرية تجاه زواج العائلات الفلسطينية يظهر وكأن الحق في إقامة حياة زوجية لا يرافقه حق الأفراد في العيش في أماكن ترعرهم. وهذا ينفي بذلك فكرة "الحق في المدينة" الذي طرحه Henry Lefebvre. ان الحق في المدينة يضمن حقوقا رئيسية مثل الحق في التخصيص بالحيز المديني بمعنى الحق في الإستخدام، وتعني أن الاقامة في المكان هي المعيار الذي يمنح السكان الحق في الإستخدام الكامل للحيز المديني في حياتهم اليومية التي تتضمن الحق في العيش، اللهو واللعب والعمل في الحيز المديني في مدينة معينة وتمثيل هذا الحق وشغله. إضافة إليه الحق في المشاركة في القرارات السياسية للحيز المديني الذي يعيش فيها الفرد (فينستر 2006).

لذلك فان التعديل في قانون الجنسية مهم جداً لدولة إسرائيل لأن زواج الفلسطينيين الذين يحملون الهوية الزرقاء المؤقتة أو الذين يحمل الجنسية الاسرائيلية من فلسطينيين من المناطق الفلسطينية يعني بالضرورة زيادة المواطنين العرب الفلسطينين في إسرائيل. يتناقض هذا طبعا مع السياسة التي تنتهجها اسرائيل لتعزيز النمو الديموغرافي لصالح اليهود الإسرائيليين. ولذلك فانه لمن المهم أن تتم دراسة الحياة اليومية وتفاصيل المقاومة في الآليات التي تستخدمها النساء في سبيل التحايل على سياسات الدولة المحتلة القاضية بالغاء وجودهم .

الفصل الثالث

الحياة اليومية

يمكن إرجاع الفضل بالاهتمام بالحياة اليومية إلى نظرية الفعل الاجتماعي التي تهتم بدور الفعل والتفاعل بين أعضاء المجتمع في تكوين البنى الاجتماعية والعلاقة بينها (غدنز 2005) . كما ويمكن ارجاعها الى نظرية التفاعل الرمزي التي تهتم بالقضايا المتصلة باللغة والمعنى والتي تساعدنا على تقديم بعض الإضاءات على طبيعة أفعالنا في غضون حياتنا الاجتماعية (غدنز 2005). فاللغة هي أساس النظام الرمزي ولرموزها دلالات تعبرعن عمليات التفاعل والاتصال. يتم فهم اللغة من خلال خبرات الجماعة وسياق الفعل، وبذلك يعتبر اكتساب الفرد خبرة الجماعة في النظام الرمزي أساس قدرته على التفاعل وعلى التعبير عنها.

ساهمت هذه الرؤية للحياة اليومية في علم الاجتماع إلى اعتبارها إشكالية جديدة تفرض ذاتها في حقل علم الاجتماع. ولأن هذا الحقل يتعلق بالروابط الاجتماعية (حمدوش 2012)، فان العديد من الباحثين الانسانيين يعتبرون أن مفهوم "الحياة اليومية" غامضاً وصعباً عند محاولة تفكيكه (حمدوش 2012). وتنبع الصعوبة من أن هذا المجال توجد به التفاعلات وجهاً لوجه في الحياة اليومية، وهذه التفاعلات مبنية على أسس ومعايير الاجتماع والتواصل (Goffman 1959). أما Henri Lefebvre فقد تطرق الى الغموض في الحياة اليومية بطريقة أخرى حين اعتبرها خاصية من خاصيات الحياة اليومية التي يمكن الاشارة اليها بانها خاصية أساسية.

ضمن هذا السياق الفكري الفلسفي أشار Antony Giddens إلى الأساس الذاتي الذي يعبرعن ماهية نظريتي الفعل الاجتماعي والتفاعلية الرمزية بجوهرها المتمحور حول الفرد. لا يشغل هذا الجوهر نفسه بالتحليل على مستوى الأنساق والهيكليات التي تحيط بالأفراد وتقيّدهم بمسارات محددة، وبالتالي تصوّر النظريات الذاتية الفرد وكأنه حر وقادر على القيام بأي فعل. وذلك يستند إلى حقيقة مهمة وهي أن على الفرد أن يستوعب أدوار الآخرين ويبادلهم المعرفة (غدنز 2005).

يعتبر غدنز نشوء النظريات الذاتية نتيجة حتمية لتطور علم الاجتماع بما يتلاءم والمجتمع الحديث وما يدور به من أحداث. خاصة وأن النظريات الموضوعية كالوظيفية والبنائية عانت من قصور وثغرات بسبب تركيزها على الهياكل الاجتماعية التي تفرض مساقات اجتماعية معينة يتوجب على الأفراد سلوكها (غدنز 2005).

أدت خصائص هذه النظريات إلى التقليل من أهمية الفعل الاجتماعي والتركيز على البنية الاجتماعية. وعلى الرغم من أن أصحاب النظريات الوظيفية اعتبروا أن للمجتمع " حاجات"، وأن له "اهدافاً" إلا أن تركيزهم انصب على البنية الاجتماعية وليس على الأفراد الذي يحققون ما يريده المجتمع بالأفعال. وفق هذه النظريات (غدنز 2005) تم اعتبار الفرد سلبياً ومحدود الإرادة ضمن الأنسقة الاجتماعية والهياكل التي تسيطر عليه. لذلك طور علم الاجتماع إشكالية جديدة قائمة بذاتها وهي "علم اجتماع اليومي المعاش". وفي هذا السياق تكون هنالك حالة انسجام بين الموضوعية والذاتية. هكذا يكون التركيز فيها منصبا على البنية الاجتماعية والفعل. ويشير ذلك إلى أن الفرد يعيش ضمن هياكل تتشابك فيها علاقات من القوة والإنتاجية المستمرة للتفاعل الاجتماعي مانحة إياه مساحة من التعاطي مع هذه الهياكل بشكل يتخلص به من سلبيته (غدنز 2005). ولأن الفرد يدرك بانه لا يمكن أن يعيش بمعزل عن هذه القوى، فانه يساهم بمساحته المتاحة باستمرارية الفعل الاجتماعي.

على هذا النحو فان الحياة اليومية لأي فرد بحاجة إلى عاملين أساسين وهما: الهياكل المسيطرة، والفعل الاجتماعي. بالتالي لا يمكن إنتاج الواقع الذي يعكس الحياة اليومية للناس إلا من خلال تفاعل هذان العاملان وتكوين علاقة تبادلية بينهما والتي تمنح الأفراد صفة الفاعلية التي ليس بالضرورة أن تتوافق مع علاقات القوى. وبذلك تتشكل الحياة اليومية للأفراد بمدى فاعليتهم ومقاومتهم لمنظومات القوة التي تحيط بهم (Highmore 2002). فمن المهم أن يشعر الإنسان بمساحته الحرة وقدرته على التفاعل حتى يتمكن من الرضوخ للقوى التي تهيمن على السياقات التي يعيش فيها. لذلك لن يجد الأفراد الواقعون تحت سيطرة الاحتلال هذا التوازن الطبيعي الذي يوجده المجتمع من أجل استمراريته. فلا وجود لما يسمى بالمساحة الحرة في ظل الاحتلال، ولا يستطيع المستعمَرُ أن يتقبل المُستعمِر كمنظومة تسيطر عليه وتفرض عليه شروطها بالحياة. لذلك يسعى المجتمع المقدسي إلى تأسيس منظومة اجتماعية أكثر انغلاقاً وانعزالاً يمارسون فيها حياتهم وفق الأنظمة الأخلاقية

التي وضعوها، دون أن تكون معزولة عن السياق الإسرائيلي المحتل مهما حاولوا تفادي الاحتكاك بسياقات المُستعمِر.

على هذا الأساس أعتقد أن النساء المقدسيات المتزوجات من المناطق الفلسطينية قد أصبحن أكثر فاعلية من غيرهن من النساء المقدسيات بواقعية "اليومي المعاش" الذي وضعهن أمام خيارات تفوق صعوبة اختراق المنظومة المجتمعية المنغلقة والمنعزلة. فهنا يجري الحديث عن نساء اخترق البعض منهن هذه المنظومة، ليجبرن على تشكيل هامشهن للحرية ليكن قادرات على التعاطي مع المستجدات التي تطرأ من عدة جوانب اجتماعية وسياسية واقتصادية لا تكون في الأغلب لصالحهن، ليحققن مجالهن في الفعل الذاتي للمشاركة في النسق الأكبر من الفعل الجماعي.

مفهوم الحياة اليومية

من خلال التنظير السابق يسهل فهم مدى صعوبة تفسير مفهوم الحياة اليومية الذي يعتبر من أصعب المفاهيم التي تداولها علماء الاجتماع. فلا يقف الأمر على ما هو حسي وعلى ما له علاقة بالتجربة الحياتية بل على تصور المكان ميدانا والأمكنة مجالات للمراوغة والتجاوز (حمدوش 2012). أما بالنسبة للنساء المقدسيات فان القدس ليست المكان الوحيد للتفاعل بل هو جزء من سيرورة متكاملة للقدرة للتجاوز على سبيل المثال. أي أنه من الممكن استنتاج أن الحياة اليومية تستمد معناها من الفعل أو على الأقل من امتداد الفعل. وهنا تكون العلاقة بينهما وثيقة حيث تتداخل تجليات الفعل في منظومة الحياة اليومية ومستوياتها وجوانبها لأنه السجل الرمزي للإرادة والخيال والذاكرة الجماعية (حمدوش 2012).

لذلك فانه لمن المهم في هذه الدراسة أن يتم التركيز على متابعة الآليات التي تستخدمها النساء المقدسيات المتزوجات من المناطق الفلسطينية أثناء محاولاتهن التحايل على سياسات الاحتلال. كما وأنه من المهم أيضا متابعة التعامل مع السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي وجدن أنفسهن فيه كواقع جديد عليهن، وذلك لكشف ماهية هذه الاستراتيجيات الرافضة لمنطق "التهجير" الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية وكيفية تأثيرها على النساء اقتصادياً واجتماعيا.

قدم Erving Goffman محاولات حثيثة لدراسة المجتمع من أجل انتاج المعرفة حول الحياة اليومية. وقد ركز Goffman في اهتمامه على التفاعلات الاجتماعية على كونها عملية أداء دور مسرحي في سياقه الخاص (mise en scene) وعلى التفاعلات داخل النظام الاجتماعي بقوانينه وممارساته وضوابطه (حمدوش 2012). وينبع اهتمام Goffman من النظام العام الذي يرتكز على منظومة قواعد وقوانين واضحة يقوم الأفراد ضمنها باستخدام ما يمكن أن يتماشى مع منظومة القواعد والقوانين المجتمعية بما يخدم ما تمليه عليه حاجاته الفردية لتحقيق التحايل "التكيف، التسلل والتملص" (حمدوش 2012). وهو بذلك يساعدنا على فهم الاستراتيجيات التي يلجأ إليها الأفراد الفاعلون لتحقيق البناء والنسيج الاجتماعي. وبالنسبة له فإن علم اجتماع الحياة أو الواقع اليومي يسعى إلى توضيح بأن هذا المعاش اليومي إنما هو المجال للإبداع وللاستمرار والبقاء وكأن العالم حلبة مسرح، يتحول فيه الفرد إلى فاعل أو ممثل يستعرض أدواراً أمام العموم مؤدياً بذلك الدور الخاص به في الحياة اليومية (حمدوش 2012).

في ذات المسألة ناقش (Lefebvre 1971) في كتابه "الحياة اليومية في العالم الحديث" فكرة الحياة اليومية بأنها تلك " الممارسات الاجتماعية في إطارها الكلي. وقد أسس اعتقاده هذا على أن الاطار الكلي يشكل الأساس في تنظير Lefebvre الذي يجعل من الحياة اليومية للأفراد مستوى يعكس المجتمع الكلي الشامل. ففي الحياة اليومية تبرز كل الضغوطات والنزاعات والتحولات (حمدوش 2012). ويظهر الكلي عند الحديث عن الممارسات في الروابط العلائقية في إطارها المؤسساتي وفي حركاتها. أي أن هذه الروابط تعني الحركة، ولا يمكن إدراكها إلا في إطار من التفاعلات والعلاقات الاجتماعية التي تظهر بدورها في إطار الحركة والديناميكية (حمدوش 2012). يعني هذا أن الحياة اليومية عند Lefebvre لا يكون لها معنى إلا في إطار كلي شامل. لذلك فقد عرّف الحياة اليومية على أنها التجربة المعاشة للأفراد، والتي تشكل العادي والتافه والمتكرر (Lefebver 1971). بهذا الصدد يعتبر Lefebvre أن الحياة اليومية هي سلسلة من الأعمال والتكرارات التي لا ينتبه إليها الأفراد وتشكل في المحصلة النهائية المنظومة الخاصة بكل شخص على حدا (حمدوش 2012).

تظهر أهمية التكرار في الأنشطة البشرية عند Lefebvref بأنها تمثل التفاعلات التي تنتج العلاقات الاجتماعية وتشكل التفاعل الخاص والعام للإنسان في سلوكياته. ان التركيز على عملية التكرار ساعدت Lefebvre في محاولته تفكيك صفة الغموض عن الحياة اليومية والتي اعتبرها أساساً في تكوين الحياة اليومية. حتى إن كانت الأنشطة البشرية تمتاز بالتكرار. أن الأمور المعروفة، وهي الممارسات اليومية لكل الناس، هي في الوقت ذاته المجهولة، أي أننا لا نعرف التفاصيل الكامنة وراء الممارسات في الحياة اليومية. ان معرفة هذا الجانب المجهول هو ما يغني محتوى الحياة اليومية، حيث لايزال الكثير من الممارسات البشرية خارج الوعي الفردي. ان هذا التفنيد يدفعني إلى التفكير في خصوصية النساء المقدسيات بشكل عام وخصوصية النساء المتزوجات من المناطق الفلسطينية بشكل خاص وكيف يمكن أن تؤثر هذه التفاصيل الغامضة على شكل التفاصيل المعروفة من ممارساتهن. فكيف إذا كانت هذه السلوكيات في واقع غير مستقر سياسياً واجتماعياً، واقتصادياً، ليتسم الواقع بغموض آخر يضيف الى غموض كل حالة على حدا؟

من خلال هذا السؤال سيزداد اتساع معرفتي في مجال "المعاش اليومي" كلما استعدت إدراكي للتفاصيل الغامضة التي أشار إليها Lefebvre بإعتبار أنها هي التفاصيل الموجودة والغائبة عن إدراكنا وأنها جزء من معرفتي في حياة النساء المقدسيات. ان ممارسة تفكيك مكونات الحياة اليومية، مهما كانت غير مهمة، هي بحد ذاتها تفكيك للوقائع التي تمنحنا لمحة عن المعاش ومكوناته والجوانب الفاعلة والمتفاعله فيه (حمدوش 2012). فإذا كان التكرار في ممارسة السلوك يساهم في زيادة المعرفة، فإنه أيضاً وسيلة تمكن من تغيير السلوك واحداث تطور في السياق المجتمعي. وهذا عائد لحقيقة أن التكرار لفترات زمنية طويلة يساعد على خلخلة السلوكيات على مر الزمن، حيث أن الموروث المنقول من القيم والعادات والتقاليد والسلوكيات لا ينفذ بحرفتيه التي ينقل بها.

وفقاً للاتجاه ذاته حول أهمية معرفة الحياة اليومية، ساهم Bourdieu Pierre في توسيع مفهومنا عن الحياة اليومية حين اعتبرها مجموعة من الأنساق الاجتماعية التي تشير إلى هياكل اجتماعية منظمه تتضمن قواعد أخلاقية معينة ويمارس الأفراد نشاطاتهم اليومية من خلال هذه القواعد (Bourdieu 1977) وكيف يكون العمل ضمن الهياكل الاجتماعية وعدم اختراقها. ان هذا التنظير يمنحنا فهما حول كيفية امتلاك القوة والسيطرة في هذه النظم

الاجتماعية وكيف أن الناس متساوون بالقوة والفاعلية من اجل السيطرة (Bourdieu 1977).

على الرغم من الوضع غير المستقر للنساء المقدسيات المتزوجات من المناطق الفلسطينية (المبحوثات)، إلا أنهن يجسدن وفقاً لنظرية الممارسة التي طورها Bourdieu جزءاً من الفاعلية لأن النظرية تعتمد على أن الأفراد فاعلين اجتماعياً. وبالتالي فانه يمكن اعتبار النساء أدوات نقل للمعرفة والقوة وفعاليتهن تحتم عليهن نقل المعرفة وتبادلها بهدف تحقيق السيطرة في الأنساق الاجتماعية التي تنشأ من التفاعلات الاجتماعية. في ذات الوقت يجب أن أشير إلى أن التنظير الفعلي ل Bourdieu عن التفاعل الاجتماعي لم يتطرق إلى الأقل حظاً في الحصول على القوة. فهناك المُسيطِرون والمُسيطَر عليهم. ضمن هذا السياق لا يمكن اعتبار هؤلاء النسوة مسيطر عليهن من جانب، ولا يمتلكن القوة للسيطرة من جانب آخر. إلا أن فاعليتهن وقدرتهن على رفض الخضوع منحهن امتياز ايجاد هامشا من الحرية وإن كان صغيراً ، يحتفظن بأنفسهن وعائلتهن فيه، من أجل الحفاظ على استمرارية هذه العائلة و ديمومتها.

تميزت الحياة اليومية باعتمادها على الأفراد العاديين المغيبين ضمن الأنساق الاجتماعية التي توجد مسارات للقوة والسيطرة والتنافس (De Certeau 1984). وكما يبدو في حالة البحث هذا فان الأنساق الاجتماعية قد سمحت للمرأة المقدسية بهامش من الحرية ضمن ما تعتقده عن الحرية. فهي الأخيرة في هرمية النظام الذكوري الذي يقلل من شأن المرأة ومن قدرتها وعقلها ويخضعها لمعايير تتعلق بالخوف على الجسد ومسميات الشرف في ظروف سياسية استعمارية تستهدف استباحة الخاص الذي تعتبر النساء دون إرادة منهن جزءاً منه. ولقد أدركت من خلال هذا البحث أن بعض المبحوثات رغبن بالزواج وأصررن عليه، وبعضهن خضعن لإرادة الأهل الذين يعتبرون تزويج ابنتهم هو تخلص من عبء مادي. كما وقد أدركت أن بعض المبحوثات كن فاعلات منذ بداية الزواج وتتوافقن مع منطق Michel De Certeauحول الفاعلية. ولكن البعض الآخر تحولن لفاعلات بعد فترة من مجابهة ظروف حياتهن حين يمتلكن فجأة القدرة على اتخاذ القرار. وبعد أن يتغير الواقع المعاش بالنسبة لهن ويتخذن القرار فانهن يمتلكن القوة للتعامل بغض النظر عن مفهوم المنافسة. فالقوة والفاعلية بالنسبة للنساء في هذا البحث تكمن في التحايل على ما يعترضن طريقهن في

سبيل الحفاظ على أسرهن. بالتالي أود اعتبار النساء المبحوثات بمثابة " الهمس الصادر عن المجتمعات" (Scott 1985).

يمكن استقاء مفهوم الحياة اليومية من خلال الملاحظات السابقة لعدد من المنظرين وذلك بالدمج بين آرائهم. فالحياة اليومية هي الفعل أو امتداد الفعل (حمدوش 2012). والتي يمكن أن يمارسها الناس العاديون في حياتهم (De Certeau 1984)، ويكون تعبيرا عن الجانب المألوف، أو المعاش في ثقافة معينة (غدنز 2005) بمعناها الشامل الكلي المبني على أسس متميزة (Lefebvre 1971)، وتشمل الأمور المتروكة أو غير المهمة والمجهولة (حمدوش 2012)، ولا يمكن إدراكها إلا في إطار من التفاعلات والعلاقات الاجتماعية التي تظهر بدورها في إطار الحركة والديناميكية (حمدوش 2012). وعلى هذا الأساس، سأتمسك بالمتروك من أجل فهم الاستراتيجيات التي يستخدمها العاديون في مجال تخطيهم لسياقات السيطرة والقوة من خلال ابتكارهم لرمزية اليومي التي تمكنهم من الكشف عن آلية القدرة على التعايش والإبداع لدى الأفراد بهدف إعادة هيكلة واقعهم بصورة تجعلهم يتكيفون (غدنز 2005). ان الأدبيات التي تم ذكرها هي أساس البحث الميداني المتعلق بالآليات التي تبتكرها النساء المقدسيات المتزوجات من غير المقدسين في سبيل المحافظة على أسرهن ضمن سياق احتلالي يفرض منظومة محكمة ومعقدة. يخضع المجتمع الفلسطيني المقدسي لهذه المنظومة ، ويعرّض المقدسيات إلى تركيبة متداخلة من العنف تبدأ من الهيكلية الأبوية التي يتخطينها بالفعل، وتمتد إلى ممارسات الاحتلال وسياساته بعلاقات تبادلية تكون المرأة المقدسية فيها الحلقة الأضعف ولكنها الأكثر تحايلا على واقعها.

يركز هذا البحث على الكشف عن هذه الآليات وتجلياتها في الحياة اليومية لأولئك النسوة اللواتي دافعن عن حقهن في الحياة والاختيار.

دراسة الحياة اليومية الفلسفة الفينومينولوجية

ظهرت هذه الحركة الفلسفية بصورتها الجلية في بدايات القرن العشرين، على يد الفيلسوف الألماني أدموند هوسرل Edmund Husserl. تميز هذا التوجه الفكري بموقف ناقد لفلسفات وعلوم العصر ومناهجها وأسسها المعرفية. كان أبرز هذه الانتقادات هو ما وجهته إلى المذهب الطبيعي Naturalism الذي ساد بسيادة المنهج التجريبي ونجاحه الفائق

في مجال العلوم الطبيعية. فهذا المذهب كما تراه الفينومينولوجيا يدعى لنفسه الصفة العلمية الوحيدة الممكنة ويقصر صفة "حقيقي" فحسب على ما هو طبيعي أو فيزيائي Physical. و"كعلم" لما هو واقعى Factual فإنه يرفض الاعتراف بحقيقة ما هو مثالي (تصور أو ذهني) Ideal أو يقوم بعملية تطبيع له بتحويله إلى حقيقة فيزيائية (Wagner 1970).

سعت هذه الحركة نحو بداية جديدة متحررة من كل ما هو مسبق من نظريات أو افتراضات أو مفاهيم. حيث حاولت صياغة منهج معرفي أساسه العودة إلى الأشياء نفسها وإلى البحث المباشر في الظواهر كما "يخبرها" الوعى بتحرر كامل من أي مفاهيم أو نظريات مفسرة مسبقة. وسعت إلى أن يكون لهذا المنهج شروط الوثوق والتحقق بالدرجة التي تجعل من نسقها علما صارما. وفي إطار الفينومولوجية التي أرسى دعائمها هوسرل كمدخل فلسفي لدراسة الخبرات الخالصة، يعتبر ألفرد شوتز Schutz الرائد في طرح الامكانات السوسيولوجية الهائلة التي تنطوي عليها الفينومينولوجيا في دراسة الواقع الاجتماعي من خلال تعبيره عن أفكاره في مؤلفه الشهير "فينومينولوجيا العالم الاجتماعي".

حاول Schutz تفسير تشكل الظواهر الاجتماعية من خلال الناس العاديين والخبراء لتوضيح مدى الثراء الفكري الذي يمكن ان تنطوي عليه محاولات التنظير بالاعتماد على الخبرات الشائعة التي تزخر بها الحياة اليومية. هذا فضلا عن محاولات التوفيق المختلفة التي تتم من خلال الفكر الفلسفي والاجتماعي بمعالجته عدداً من القضايا المهمة التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة الى الفكر الاجتماعي النقدي الحديث. ومن هذه القضايا: الواقع الاجتماعي، مجالات المعنى والبناء الاجتماعي. تقوم هذه القضايا على الافتراض الاساسي الذي يدعي أن الحياة تمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي وان العالم المحسوس والخبرة الحياتية يمثلان الموضوع الاساسي لعلم الاجتماع .

الحياة اليومية كمكان للتحايل

وفقاً لما تم مناقشته سابقاً من الأدبيات يظهر أن البحث بحاجة إلى التطبيق النظري في مفهوم الحياة اليومية في محاولة ادراك ماهية الاستراتيجيات التي يبتكرها الإنسان من خلال نظرية De Certeau، التي تناولها بالمعالجة في كتابه " The Practice of Everyday Life" من خلال ثنائية الإنتاج/ والاستهلاك الثقافي. ان الأساس الذي اعتمد

عليه في تكوين تنظيره الذي يتعلق بالاستراتيجية والتكتيك يتعلق بما يقوم به الأفراد من ممارسات يقصد بها التكيف مع النظام المهيمن (De Certeau 1984). كما ويظهر أن De Certeau يتفق مع Lefebvre في نظريته حول الحياة اليومية المتعلقة بالثقافة واستهلاكها. يحاول De Certeau في كتابه هذا التجاوزعن التعارض التقليدي بين الانتاج والاستهلاك والتأكيد على الاستهلاك الثقافي باعتباره نتاج خاضع لمنطق مغاير لمعنى الانتاج والاستهلاك (De Certeau 1984). ان السياقات الاستعمارية المسيطرة في القدس اعتبرت نفسها الأكثر نفوذاً وقوة وقامت ببسط سيطرتها من خلال علاقات متشابكة وفاعلة بين الأنسقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين المقدسين مما شكل لديهم ردة فعل بإنتاج ثقافي أكثر تمسكاً بالعادات والتقاليد، وأكثر تضييقاً لهامش الحرية لكل من الذكور والاناث مع اخضاع أكبر للنساء من ناحية، بينما ارتأت فئة أخرى أن تواجه الاستعمار بالتعليم خاصة الفتيات في ظل واقع لا وجود للتوقعات المنطقية فيه من ناحية آخرى. ان كلا الفئتين عمدتا الى استهلاك انتاجها الثقافي بثبات التمسك بالعادات والتقاليد، والبحث عن مقاومة الاستعمار في معركة الوجود بالقدس.

ضمن هذا الطرح يعتبر De Certeau الانسان فاعل بامتياز. حيث وصف الاستهلاك الذي يقوم به بصفات تتسم بالذكاء والتشتيت. فهو يتسرب في كل الجهات، متكتم وشبه خفي لا يعلن عن نفسه. فهو لا يعلن عن نفسه عن طريق المنتجات ولكنه يظهر من خلال استعمال المنتجات المفروضة من نظام اقتصادي مهيمن (De Certeau 1984). لذلك فإن دراسة الحياة اليومية تستهدف كيفية تحايل الأفراد على أنظمة الإنتاج (De Certeau 1984). وفي حالتي الدراسية تلجأ المقدسيات المتزوجات من غير المقدسيين إلى إبتكار آليات للتحايل على أنظمة السيطرة الاستعمارية، مثل التلاعب بالحيز المكاني و تقسيم الأدوار كما ظهر بالمقابلات.

وضع De Certeau نظريته حول الحياة اليومية في إطار الاستهلاك الذي يتداخل بعلاقات غير مشروطة بالسياقات الاجتماعية وعلاقات القوة. فهو لا يعبر بذلك عن فئة دون أخرى. فالمستهلكين لا يعبرون عن طبقة واحدة متجانسة، وكذلك فان الاستهلاك لا يختص بمستهلك دون غيره. فالاستهلاك هو مجال للإبداع يستخدم المستهلكون فيه قدرتهم على الابتكار وإيجاد مجال معين لهم وفقاً للبيئة التي يعيشون فيها (De Certeau 1984).

وتحاول المقدسيات وفقاً لذلك ايجاد مجالاتهن الخاصة للمناورة مع نظام الهيمنة حيث تستخدم فيها كل امرأة خبرتها الشخصية وواقعها المعاش للتحايل على النظام. ان هذا الواقع يمكنني قدر الإمكان من إدراك "المتروك" في الحياة اليومية للنساء المقدسيات المتزوجات في الضفة كي أفهم حقيقة ما يمررن به وما يقمن به.

وفي هذا السياق أيضا يتضح أن تنظير De Certeau يعتمد على أساس أن الأفراد المستهلكين هم أفراد يمتلكون الوعي الكامل باستخدامهم ما تنتجه أنظمة الهيمنة بالاستهلاك. وذلك يعني استعداد الأفراد لممارسة نشاطات واعية ومتعددة يساعد الاستهلاك فيها الأفراد ليتكيفوا مع أنظمة الهيمنة وفقاً لما يتلاءم ومصالحهم بغية الاستمرار والبقاء مما يمنحنا بنية وشكل السلوك. ان الاستهلاك هو أي سلوك خلاق ومبدع لمناهضة سياقات الهيمنة القائمة التي تحاول الغاء حرية الفرد أو تقنينها (De Certeau 1984). وان الوعي في هذا السرد لا ينتجه التعليم فقط بل تنتجه أيضا تجارب الحياة. فالعديد من المبحوثات لم يكملن تعليمهن ولم يدركن حجم التجربة التي سيجدن أنفسهن فيها. ولكن الأمر الذي أثار استغرابهن كما أشارت المبحوثات بطريقة أو أخرى هي محاولتهن الحثيثة لاتباع سلوكيات معينة بهدف التعاطي مع النظام الذي يعشن ضمنه بما يتوافق ومصالحهن. وعلى هذا النحو فإن De Certeau يختص بهذا النسق للأشخاص العاديين وأساليب تحايلهم. وتتجلى هذه التحايلات في المُعاش اليومي لأنهم لا يستطيعون إنتاج أنظمة الهيمنة والسيطرة، ولكنهم يتحركون ضمنها بواسطة ما أطلق عليه De Certeau "تشيء الثقافة" بمعنى جعل الثقافة شيئاً يمكن الأفراد من إعادة إنتاجها أو استهلاكها. وبذلك ينفي De Certeau سلبية هؤلاء الأفراد. وكما ذكرت سابقاً فإن هذا الحراك الخفي للأفراد يصبح جزءاً من الممارسات اليومية التي تتسم بالعادية (De Certeau 1984).

ان الناس العاديين هم الفاعلين ضمن الأنساق الاجتماعية التي ترتبط مع الانتاج والاستهلاك الثقافي. وقد ميز De Certeau بين الاستراتيجية والتكتيك، على اعتبار أن كل منهما تخضع لقواعد مختلفة تماماً. وقد اعتبر الاستراتيجية حساباً من علاقات القوة التي تصبح ممكنة انطلاقاً من اللحظة التي تكون فيها الذات قادرة وقابلة لأن تكون معزولة عن المحيط.

وبالمقابل يبين De Certeau أن التكتيك هو الحساب الذي لا يمكنه الاعتماد على شيء مخصوص ولا على حدود تميز الآخر ككلية مرئية. فمكان التكتيك هو مكان الآخر وهو يندس بداخله بشكل شذري دون احتوائه كلية ودون إبقائه على مسافة بعيدة. ولا يتوفر التكتيك على قاعدة يراكم فيها فوائده ويثبتها ويهيئ توسعاته ويضمن استقلاليته إزاء الظروف بل هو على جناح طائرلا يمكن الاحتفاظ بمكاسبه الى أمد أطول (De Certeau 1984).

لذلك فإن الاستراتيجية تتلاءم مع الأشخاص الذين يتخذون القرارات المسبقة بمستوى محدد ومعلوم من طرفهم، وفقا لرغباتهم، ووفقا لطبيعة العلاقة بين الفرد والموضوع. وبذلك فانه يستهدف الفعل المتجه من الأول (الفرد) إلى الثاني الموضوع ضمن حركة يحدد مسارها مكانة الفرد باعتبارها ذاتاً واعية. فهي تعبر عن العلاقة بين السلطة والمكان. فما تبحث عنه الاستراتيجية هو التوصل إلى مكانها المناسب لتصبح منظومة من السلوك التي تمثل ماهية السلطة وفرض وضعية معينة. وهذا معناه أن هدف الاستراتيجية هو إدامة السيطرة واستمراريتها من خلال المنظومة الثقافية والمؤسساتية (De Certeau 1984).

يدل هذا على أن الأفراد أصحاب القرارات يستنفذون كل الموارد المتاحة. ولأن الاستراتيجية تتسم بعدم المرونة كونها تجسد السلطة بأنظمتها وسيادتها، فانها تضبط سلوك الناس وتحددها (De Certeau 1984). يمكن بذلك وصف السياسات التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية في محاولة تقليص الوجود العربي في مدينة القدس على أنها استراتيجية.

أما التكتيك هنا فهو سلوك الفرد، دون النظر الى نوعه الاجتماعي وانما الى قيمته بذكائه الاجتماعي وقدرته على التملص من القوانين وتحويرها. ويكون ذلك حين لا يستطيع الفرد مواجهة الاستراتيجيات بصورة مباشرة ولكنه يستحدث نقاط ضعف في الاستراتيجية بلحظات معينة للتحايل عليها وايجاد مساحته الخاصة ضمن سياق هيمنة معينة. وهكذا فان فاعلية الفرد تكون مرنة و منتهزه للفرص (De Certeau 1984) وتتسم تكتيكاته بالقدرة على التلاعب والتفاعل مع الأحداث والوقت للقدرة على الاستفادة منها. وتكون التكتيكيات متنوعة ومختلفة وفقاً للأحداث وكيفية الاستفادة منها مما يمنح الفرد القدرة الأكبر على التحايل والفاعلية (De Certeau 1984).

بهذا المعنى يظهر أن للاستراتيجية اهتمامها الخاص المتمثل في تراكم المكتسبات بشكل يسمح بتحويلها إلى فوائد من خلال استدامة السيطرة والهيمنة. أما التكتيك فهو على العكس، فهو لا يقوم بعملية التخزين، بل يبقى عند مستوى الإنتاج الجزئي الاكتشافي والمنجز، أي الخاضع لمعطيات الزمان والمكان.

أن أي نظام يتضمن عادة ثغرات مهما كان مغلقاً ومحكم السيطرة. فمعنى التكتيك الذي طرحه De Certeau هي المهارة التي تحاول باستمرار استغلال الثغرات الموجودة بالنظام الذي لا يسمح له بالخروج عن سياقه. فهو يبتكر مجاله الخاص الذي يمكن أن يتحرك ضمنه وخلاله، دون التحرر منه. وبفضل هذه السيطرة يتم استغلال الموارد البسيطة والمحدودة بشكل ذكي.

ومن أجل الاحتفاظ بحقوقهن فان مفهوم التكتيكات مقابل الاستراتيجية، حتى وبدون الوعي للمفهوم وتجلياته يُظهر كيف تمكنت النساء المقدسيات المتزوجات من المناطق الفلسطينية من استغلال فرصة وضوح الحد الذي يمكن أن تُعتبر فيه قاطنة في منطقة مسموحة للاحتفاظ بهويتها، وقريبة بنفس الوقت من المناطق الفلسطينية مثل منطقة كفر عقب. بذلك نستطيع أن ندرك سياق السيطرة التي يفرضها الاستعمار الصهيوني على المتزوجين من غير حملة الهوية المقدسية مما يدفعهم إلى البحث الدائم عن حلول تساعدهم في تخطي الظروف الراهنة. فهم بذلك يقاومون سياقاً استعمارياً حتى وإن كانت النساء لا تدرك ذلك. فالمقاومة ليست فعلا يخرج عن إطار القوة، حيث أن بنى القوة وأساليب المقاومة تكون مرتبطتان معا. وفي حالتنا الدراسية سنحاول استكشاف الأساليب التي تستخدمها النساء المقدسيات في محاولة التحايل وتجاوز النظام الاستعماري وقدرتها على التعايش في أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة.

المقاومة اليومية

من خلال السرد السابق يظهر أن ما تقوم به النساء من تكتيكات في محاولة التعايش هو مقاومة استثنائية، لا تحمل فيها سلاحاً، أو حجراً فربما كانت تخشاه، كما وأنها لا تقاوم بالقلم فربما لم تتعلم إلا تهجئة الحروف، لكنها تقاوم بسبل العيش والدفاع عن كل ما استطاعت أن تحققه في زواجها من الحفاظ على أسرتها وانجاب الأطفال. وهنا يختلف المنظرون في

اعتبار ما تقوم به النساء من أفعال مقاومة. وفي هذا السياق يمكن استحضار جيمس سكوت (Scott 1985) و عاصف بيات (Bayat 2010) وهم من أهم المنظرين الذين اهتموا بموضوع المقاومة في الحياة اليومية للأشخاص الذين لا يملكون القوة وكيفية مقاومتهم لذلك سأتناول تنظيرهما من خلال كتاب " Weapons *of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance"* وكتاب *"Life as Politics* How Ordinary People Change the Middle East".

ناقش Scott بكتابه كيف يمكن قراءة وتفسيرالسلوك السياسي المراوغ للجماعات المحكومة من أجل تقديم فهما أكثر وعياً لما يختارونه من سلوك من خلال منظومة علاقات القوة والسلطة بين من يملكون السلطة ومن لا سلطة لهم. وبين اولئك الذين يكونون في الأغلب مجبرين على اتخاذ موقف استراتيجي بحضور الأقوياء، أو المبالغة في بعض التصرفات حينما يرغب أصحاب السلطة المبالغة في مكانتهم وسيادتهم من خلال اتخاذ سلوك الفلاحين المقاوم مع مالكي الأراضي في ماليزيا حالة دراسية. وفي دراستي أجد أن المبالغة في الحس الأمني الكابح للفلسطينيين لدى المستعمِر الاسرائيلي دفعه إلى محاولة السيطرة على الحيز الشخصي والخاص للانسان المقدسي وكأنه يحاول دائماً ان يمنعه من الشعور بالحرية والانعتاق. ويتم ذلك بالتدخل في جزئيات حياته ليشعر دائماً بأنه " المُسيطَر عليه"، لا مفر له من ذلك.

ان الحس الأمني يزداد عنفاً في دولة قائمة على أساس أيديولوجي احلالي يهدف إلى اقصاء كل ما هو غير يهودي وتقوم بالتمسك بالدين تذرعاً من أجل تبرير ما تقوم به الدولة المُستعمِرة من عنف. ولكن، هل استطاعت الدولة المستعمِرة حقاً أن تلغي الوجود الفلسطيني؟ لقد كان هنالك دائماً هامشا من الحرية رغم ضآلته، إلا أنه يدفعنا للتفكير مطولاً وعميقاً.

ومن خلال نص نظرية Scott يظهر أن أشكال السيطرة البنيوية المتشابهة تحمل فيما بينها تماثلاً عائداً إلى الصلة من حيث المنشأ لأن سلطة الحاكم تمثل تنظيماً مؤسساتياً للاستيلاء على الشعب إضافة إلى الهيمنة على السلع والخدمات من الشعب المحكوم دون أن يكون للجماعات المحكومة أية حقوق مدنية أو سياسية. ان هذا يظهر العلاقة غير المتكافئة وغير المتوازنة كما في السياق الذي بينه Scott بوجود المسيطر/الحاكم، والمحكوم/

الفلاحين. وتتحرك بنى السيطرة للحاكم بطرق متشابهة وتهدف لإدامة السيطرة على المحكومين واستنزافهم مادياً ومعنوياً بطريقة لا يمكن فيها كما يقول Scott أن نفصل بين عملية الإخضاع والاستغلال الذي يتعرض لها المستضعفون. فكلاهما تعبران عن شهوة الحاكم في رغبته بزيادة هيمنته واستيلائه، الأمر الذي يقودنا إلى تنظير De Certeau حول الاستراتيجية التي تهدف إلى إدامة السيطرة، وفاعلية النساء المقدسيات من خلال التكتيك الذي تسعى من خلاله النساء إلى ايجاد هامش حريتهن ضمن علاقات القوة التي تقصيهن كونهن مُستعمَرات ونساء. ويزداد الخوف منهن خاصة لأنهن قادرات على تخطي الحدود التي منحها المُستعمر بالزواج من أشخاص غير مرغوب فيهم ضمن منطق الدولة الاسرائيلية المستعمِرة.

وفقاً لهذا المنطق يوضح Scott ماهية المقاومة عند الأفراد المُسيطَر عليهم. حيث يعتبر Scott أن هذه المقاومة قوة غير مرئية تتكون من أجل الحفاظ على عقيدة مكافحة الهيمنة المتطورة التي تتنافس مع أيديولوجية الطبقة المسيطرة. وهذا معناه أن ردة فعل الضعفاء تكون متشابهة مهما كثرت. فالضعفاء في أغلب الأحيان لا يجرأون على مقاومة أحكام رضوخهم علناً مما يسبب لهم الشعور بالخيبة والإذلال، إلا أنهم في الأغلب ينشؤون سراً مجالاً اجتماعياً يمكن فيه أن يعلنوا عن معارضتهم العلنية في مسرح السيطرة القائم. أي أن المقاومة بالنسبة Scott ليست خياراً سياسياً وإنما رغبة في إيجاد حيز من المقاومة التي تدفع الضعفاء للحصول على مساحة أكبر من الحرية أو لمواجهة نظام السيطرة في محاولة للاستيلاء عليه. وهنا أوافق Scott بأن المقاومة في حالة بعض النساء المقدسيات ليست خياراً سياسياً وإنما رغبة في ايجاد هامش الحرية، لكنني في الوقت ذاته أعارضه في نقاشه حول الاذلال الذي يشعر الفرد به. فهو يردف لاحقاً بأن حيز الحرية يمكن أن تكون من أجل المواجهة التي لا يهم ان كانت علنية أو سرية لأن الشعور بالخيبة ليس شعوراً سيئاً وإنما هي حالة ساعدت المستضعفين على الخروج من مكانتهم التي قيل لهم بألا يتخطوا حدودها. وفي حالة النساء المقدسيات فان المواجهة العلنية تفقدهن السيطرة على هامشهن من الحرية وقدرتهن على المواجهة، فيخسرن بها أكثر مما يمكن أن يكسبن بسبب وضعهن الراهن.

ومن أجل التأكيد على السياق النظري الذي يحاول Scott أن يقنعنا به فقد اتخذ من الفلاحين التابعين والخاضعين مثالاً حياً. فهم كانوا يتحدثون بحرية عن كل شيء تقريباً إلا عن الحرب حيث كانوا يلبسون وجوههم أقنعة صامتة لا تشي بما يؤمنون. وبمقدار ما يكون حجم التفاوت في القوى كبيراً بين المهيمن والخاضع. وبمقدار ما تكون علاقات القوة بينهما ممارسة بشكل يزيد تعسفه، ستكون إمارات التعبير المعلن باللامبالاة كما يبديها الخاضعون أكبر ميلا لاتخاذ شكل مضخم يتناقض مع ما يشعرون. وبعبارة أخرى فانه كلما كان القوي أكثر خطراً، كان القناع أكثر سماكة. مما يعني أن المقاومة تتخذ أشكالاً صغيرة وذات مغزى لكنها غير مرئية، وتعبر عن وعي القائمين عليها وتندرج بالممارسات غير الملحوظة. هكذا يعزز Scott ما ذكرته سابقاً عن مقاومة النساء المقدسيات اللواتي يتخذن من المقاومة أشكالاً صغيرة وذات معنى. فالانتقال من مكان إلى آخر ليس بالأمر المهم خاصة إذا كانت المنطقة قريبة. ولكن السكن في كفر عقب التابعة لبلدية القدس والتي تقع خارج مدينة القدس وخلف الجدار العنصري الفاصل برغم صعوبته، أو السكن عند الأهل أو ادعاء السكن الوهمي في منطقة تابعة لبلدية القدس الاسرائيلية هو تكتيك تستخدمه هؤلاء النساء المقدسيات لأن موضوع السكن هو موضوع المناورة الرئيس لاثبات الاقامة ولعدم فقدان حقهن في الاقامة في مدينة القدس.

وما أقصده بالتكتيك هنا هو ما عبر عنه De Certeau باليومي والمتكرر من القوة والفعل الذي يدفع الضعفاء ومن لا يمتلك القوة إلى صياغة سيطرته على الحيز الذي يعيش فيه حيث تجمع علاقات القوة بين الانتاج وإعادة استهلاك القوة. أي إنتاجها بشكل آخر يتلاءم مع الضعفاء. وقد أطلق Scott على مقاومة الفلاحين في ماليزيا بالتراث الخفي والسياسة التحتية وهي لعدم قدرة الفلاحين عن التعبير عن غضبهم واستياءهم بصورة علنية وواضحة أمام أسيادهم بل من وراء ظهورهم. فالسياسة التحتية (Infrapolitics) هي من أشكال المقاومة للجماعات الخاضعة التي لا تجرؤ على إعلان ماهيتها بوضوح. تحدد هذه المقاومة سلوك الأفراد الاجتماعي اتجاه المواقف وتعمل على تحديد أشكالا عديدة للمقاومة غير المعلنة. فعلى سبيل المثال لن تستطيع النساء المقدسيات إبداء رفضهن بصورة علنية للسياسات الاسرائيلية اتجاه أزواجهن وأبنائهن والتعبير عن ذلك بعدم الاكتراث للاستراتيجيات الاسرائيلية. وذلك حتى لا يتم تسليط الأضواء عليهن من ناحية السكن وما قد

يترتب عليهن من أعباء مادية على الأسرة، وأيضا كي يتمكنَ من الحصول على الامتيازات الاجتماعية مثل التأمين الاجتماعي لعائلاتهن والذي يساعد في اثبات اقامتهن داخل القدس. اضافة إلى تخوفهن من سقوط حقهن في الاقامة، أو سقوط حق أبنائهن وازواجهن على تصاريح اقامة. ان ذلك يمس بشكل مباشر بالنساء المقدسيات ولأنهن مقدسيات يحملن الهوية الاسرائيلية ولديهن اقامة دائمة في القدس ومتزوجات من فلسطينيين يحملون الهوية الفلسطينية، فان سلطات الاستيطان الصهيوني تحرم الأزواج من الدخول الى القدس لزيارة الزوجات والعائلات والاقامة مع العائلات على اعتبار أن هؤلاء الازواج "أجانب" ويحتاجون لوثائق اقامة خاصة، يصعب الحصول عليها حسب القوانين الاسرائيلية التمييزية العنصرية المعمول بها.

فما يريد Scott أن يبينه أن الحاكم _الدولة الاستعمارية_ ضمن هذا السياق لا تدرك المقاومة التي تنشأ عند النساء المقدسيات. وتظهر صعوبة تحديد المقاومة من خلال سمات معينة يذكرها Scott مثل أنها تتطلب تنسيقاً وتخطيطاً ضئيلاً أو معدوماً وتعتمد على التفاهم الضمني بين الأفراد وعلى إنشاء الشبكات غير الرسمية، كما أنها تأخذ شكلاً من أشكال الفردية.

ان هذا التحايل على الواقع مع الحاكم وفي الحالة الدراسية على المنظومة الاستعمارية الاسرائيلية، وعدم إدراك المنظومة للمقاومة الخفية التي تجري في المسرح الخلفي، جعل النساء يتخذن استراتيجيات معينه للدفاع عن أنفسهن والمقصود هنا كما يشير Scott بأن المقاومة هي جزء من الطبيعة البشرية الأساسية. وتكون المقاومة بذلك هي الفعل ذاته أو النتيجة التي تمثل المقاومة. وعلى هذا الأساس يرفض Scott نظرية علم النفس الاجتماعي التي توضح بأن هناك رغبة لدى الإنسان من أجل الحرية والاستقلال الذاتي. إلا أنه يعتمد في نظريته على تهديد الإنسان باستخدام القوة مما يؤدي إلى رد فعل تجاه الأحداث التي توجه ضده. أي أن Scott يرى في تهديد الإنسان لخسارته حريته واستقلاله سببا لزيادة المقاومة.

يصور Scott بهذا الطرح بأن جميع الضعفاء يمتلكون القدرة على مقاومة نظم السيطرة التي تضيق الخناق عليهم وتقلل أو تقضي على مساحتهم الشخصية وتحاول اختزالها في كل مرة تتمكن فيها من ذلك من أجل إدامة السيطرة. وانني اتفق هنا مع Scott على أن الأفراد يمتلكون القدرة على المقاومة. إلا أنني أختلف معه من حيث أن الأفراد يتفاوتون في القدرة

على الاحتمال والمقاومة. وبالاضافة لذلك فان هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على مقاومة الأفراد مثل الأيدولوجيات الفكرية، والاقتناع بمفهوم المقاومة والسن والعوامل البيئية وعوامل أخرى. فنجد أن بعض فاقدي السلطة يميلون إلى عدم المقاومة، كما أن هناك أيضاً ما أشار له Scott من أن أساس العلاقة التي تجمع بين صاحب السيطرة والضعفاء التابعين تقوم على الخوف. ومن هنا نرى أن العديد من الضعفاء يحسبون حساباً لأي فعل يقومون به إدراكاً منهم لما يمكن أن تنتجه عواقب أفعالهم. هذا يعني أن لجوء الضعفاء إلى السياسة التحتية يدل على وعي كامل بممارسات المقاومة. كما ويعني أيضا أن الضعفاء يدركون بأن المواجهة العلنية والصريحة مع أصحاب السلطة لا تؤدي بهم إلا إلى خسارة حقهم. ويعني أيضا آنهم بالاتفاق الضمني على الممارسة يدعمون بعضهم بعضاً. تكون هذه المقاومة، كما يبين Scott، أقرب إلى الفردية وتُظهر تعامل الفرد مع المواقف التي يتعرض لها من خلال تعامله مع صاحب السلطة. ان هذه الفكرة تتوافق مع فكرة مقاومة De Certeau الذي يعتبر أن أي تكتيك يقوم به الفرد مقاومة.

أن طرح Scott حول المقاومة يختلف عما جاء عند De Certeau من خلال الأثر الذي يمكن أن يحدثه الضعفاء، وبالنسبة ل Scott فان المقاومة تؤدي إلى تراكمات مهمة تؤثر في المجالات السياسية والاقتصادية للسلطة. أما De Certeau فانه يناقش فكرة التكتيك واستغلال المقاومة وإعادة إنتاجها بشكل يلاءم الأفراد. لكن هذا الفعل لا يلغي هيمنة منظومة القوة وإنما المقدرة على الاستفادة منها.

ضمن هذه الحالة الدراسية حول النساء المتزوجات من غير المقدسيين، يكون تنظير De Cearteau أقرب إلينا. فمن الصعب أن تلغي التراكمات السياسية والاقتصادية فعل الاحتلال لكنها تقلل من سطوتها على الأفراد بفعل التكرار في الفعل. فهي تساعد المقدسيات على ايجاد آليات للتحايل على الهيمنة الإسرائيلية التي تبرز من خلال الممارسات اليومية والاحتكاك اليومي مع ما ينتجه من قوة. نرى مثلا كيف أن موافقة الكنيست على تعديل قانون الجنسية، ووقف إجراء لم الشمل إلى يومنا هذا لم يمنع من زواج المقدسيات حملة الهوية الاسرائيلية من سكان المناطق الفلسطينية. ونرى أيضا كيف تمتزج حالات زواج المقدسيات في مقاومتهن لهذه الاستراتيجيات بين الوعي والتكتيك أي بين طرح Scott ورؤية De Cearteau.

أوجد Bayat فقد مدخلاً للمقاومة من خلال اللاحركات الاجتماعية-Social Non Movement، التي يقصد بها الأنشطة الجماعية التي يقوم بها فاعلون غير جمعيين -non collective actors، يتمثلون بعدة سمات أهمها أنها ممارسات كثيرة يشترط بها أعداد كبيرة من البشر العاديين دون اتفاق بينهم. ينتج عن هذه الممارسات المتشابهة تغييراً اجتماعياً ونادراً ما تتحكم في أنشطتهم أيدولوجية معينة. كما أنه لا توجد لهم قيادة أو منظمات معروفة. وبالنسبة ل Bayat، فهؤلاء هم الفاعلون الذين يتحركون بتلقائية ويتصف تحركهم برد فعل فردي عفوي لمتغيرات الواقع.

أما الديناميكيات التي ذكرها Bayat وترتبط باللاحركات الاجتماعية الديناميكيات فهي التجاوزات الهادئة Quiet Encroachment. تعتمد هذه التجاوزات على عدد الأفراد. فكلما تشابك سلوك أعداد كبيرة من البشر وتآلف يكون تأثير اللاحركات أقوى. وفي سياق التجاوزات الهادئة هذه يقوم أفراد لا رابط فيما بينهم بمجموعة من الأنشطة والممارسات التي تصبح مع الزمن نمطاً معيناً من أجل أن يحصل الأفراد على ضروريات الحياة. أشار Bayat الى أن الديناميكيات التي تتصل باللاحركات الاجتماعية تتسم بالهدوء وبمخالفتها للقانون. أي أنها لا تتضمن استخدام العنف، وتستمد شرعيتها من السلوك الجماعي لعدد كبير من البشر.

تمثل الPassive Networks الديناميكية الثانية في طرح Bayat، وتتخذ شكلها بصورتين، الأولى تتمثل بالتواصل الفوري بين عدد صغير من الأفراد، بناءً على إدراك ضمني بين هؤلاء الأفراد بوجود قواسم مشتركة، أو هوية تجمعهم. ان هذا الرأي يتوافق مع ما جاء به Scott حول تضامن الضعفاء وإنشاء "الموروث الخفي". فإما أن تكون اجتماعاتهم في الأماكن أو بشكل مباشر أو غير مباشر عبر وسائل الإعلام حيث أن عرض حالة ما عبر التلفاز تثير تضامن اصحاب الشأن. يورد Bayat أمثلة على ما جاء به فيذكر الباعة المتجولين الذين أسسوا شبكة اتصالهم بإدراك ما يعانونه من مشاكل مشتركة من خلال الملاحظة اليومية لبعضهم البعض في زوايا الشارع دون أن يكون على علاقة شخصية مع الآخر. أو ربما تكون هذه العلاقة مؤسسة على الأحاديث اليومية العابرة. أما الشكل الثاني فيتمثل في حالة الجماعات المشتتة التي لا يوجد لها حيز معين يجمعها، مثل المهاجرين غير الشرعيين حين يكون غياب الحيز في هذه الحالة هو السبب الذي تفقد به الجماعة حالة

التضامن الداخلي فيما بينها حتى في ظل وجود قواسم مشتركة كالانتماء القومي أو العرقي أو التحدث باللغة ذاتها.

وفي هذا السياق يشير Bayat إلى أن التآلف الذي يمكن أن يحصل بين الفعل الجمعي والشبكات السلبية ينتج من شعور بتهديد مشترك يحاول الأفراد من خلال الشبكات مواجهته. كما وأن الفعل الجماعي ينشأ من أعمال فردية تلقائية تهدف إلى الحصول على المكاسب ومحاولة التشبث بها والإبقاء عليها فتتحول بذلك إلى فعل جمعي خاصة إذا تعرضت للتهديد. انني أتفق مع Bayat حيث أن الطبيعة البشرية تلجأ إلى التضامن والتكاتف في حالة الشعور بالتهديد، لكن هذا لا يحدث مع حالتي الدراسية التي تعبر فيها كل مبحوثة بصفة فرداً مستقلاً بذاته. وعلى الرغم من تشابه المشكلات، فانهن ينتمين إلى المجموعات المشتتة وفقاً ل Bayat حيث أن ما يجمع النساء هو الوضع الاجتماعي المميز الذي وجدن أنفسهن به بعد زواجهن فهن يتقاطعن بالهموم والمخاوف والحرص على عدم خسارة اقامتهن وتختلف هؤلاء النسوة بمعايير الحياة الاخرى بشكل متفاوت.

يعتبر Bayat أن المقاومة يجب أن تكون عن وعي وقصد، ولا يمكن إطلاق فعل المقاومة على أي عمل يمكن أن يقوم به الفرد بدون وجود الوعي والقصد. ويشدد Bayat على وجود وعي الفرد بمفهوم المقاومة والفعل الناتج عنه لتحقيق المعنى الحقيقي للمقاومة الفعلية. وبالتالي فان التجاوزات الهادئة للاحركات الإجتماعية هي التنظير الأهم حول الطرح الذي يقدمه. أما اللاحركات الاجتماعية فانها تشير إلى النشاطات الجماعية لناشطين عاديين غير مجتمعين وتمثل مشاركة أعداد كبيرة من الناس العاديين وتكون أنشطتهم مجزأة لكنها متشابهة وتؤدي إلى تغير اجتماعي بدرجة كبيرة رغم أن تلك الممارسات نادراً ما يتم توجيهها من قبل أيديولوجيا أو قيادات ومنظمات معروفة. تمثل التجاوزات الهادئة بالنسبة ل Bayat نمطاً مقاوماً تلجأ إليه الفئات المستضعفة والمهمشة في المجتمعات كالفقراء والنساء. ويهدف هذا النمط المقاوم الى خلق حيز مكاني خاص بهم يمكنهم من التعبير عن أنفسهم في محاولة البقاء والبحث عن حالة معيشية أفضل مما يمتلكونها وذلك بالتأثير على أصحاب القوة والسلطات. وبمرور الزمن تكتسب هذه التجاوزات الهادئة فاعليتها وتتحول إلى نمط معين له سماته. وهكذا، فهي لا تعتبر مقاومة بالمفهوم الحرفي، وإنما فعل تراكمي ينتج عنه آثار إيجابيه لهؤلاء المستضعفين.

يعتبر تكتيك التجاوزات الهادئة، ضمن السياق الدراسي للمقدسيات المتزوجات من غير المقدسيين، فعلاً مشابهاً لوصف ما تقوم به النساء المقدسيات اللواتي لا يقصد بعضهن المقاومة العلنية للسياسات الإسرائيلية التي تعمد من خلال نصوص القانون، وبصورة ممنهجة، أن تفقد المواطن المقدسي حقه باختيار شريك حياته.

تعتمد النساء المقدسيات على تكتيكات معينة من أحل البقاء والحفاظ على أسرهن اللواتي اخترن أن ينشأنها. لكن الفعل المتكرر للزواج بين المقدسيين وغيرهم والخوف الذي يشكل أساس العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر، جعل فعل الزواج فعلاً مقاوماً بتفاصيله كافة، وما تنتجه آليات الاستعمار من سياسات لمنع هذا الزواج فعل مقاومة عكسية. فالمقدسيات بتفكيك تفاصيل حياتهن اليومية في الاستمرار بالحفاظ على أسرهن، أدركن فعلاً مقاوماً كما وأدركن الحاجة إلى التحايل على أنظمة الاستعمار بالتواجد، المتحايل أحيانا، في المناطق التابعة لبلدية القدس كي يثبتن أنهن موجودات على أرض الواقع. هذا الأمر يعني أن مقاومة النساء المقدسيات تعتمد على المقاومة المخفية لأن علنية الفعل لا يؤدي إلى النتيجة المطلوبة. فالفلسطينيات المقدسيات يرفضن أن يتخلين عن انتمائهن الوطني والقومي لفلسطين ويحاولن من جهة أخرى أن يحافظن على هويتهن التي منحتها السلطات الإسرائيلية للإقامة في القدس من أجل الحفاظ على حق الفلسطينيين في مدينتهم المحتلة وتكثير سواد الفلسطينيين فيها. فكل فعل تقوم به النساء هو مقاومة لنظام تعسفي وانتصار عليه.

الخاتمة

أجد من خلال ما سبق أن احكام السيطرة التي فرضها الاستعمار الاسرائيلي على مدينة القدس وساكنيها الفلسطينيين جعلتهم ينقطعون جغرافياً عن أهلهم في الضفة ويسكنون في "أرخبيلات" خاصة بهم، وتم حصارهم اقتصادياً واجتماعياً. وقد أثر ذلك في البنية الاجتماعية التي اتسمت بالفقر، وقلة التعليم خاصة للفتيات، والخوف عليهن من هذا الواقع المرير. وبرغم القوانين التي تضيق على الفلسطينيين وتحد من قدرتهم على اختيار شركاء لهم من المناطق الفلسطينية، فان هذا الزواج موجودا وبكثرة. يدور البحث حول هؤلاء النساء اللواتي أضحين بعد زواجهن في المناطق الفلسطينية في واقع اجتماعي واقتصادي مختلف،

ويحاولن قدر استطاعتهن تدبير أمورهن والحفاظ على وجودهن في القدس في سياق سياسي لا يرحم من خلال تكتيكات ستظهر فيما بعد.

ملاحظات حول الأدبيات المعروضة

تصور الأدبيات السابقة تشابه السياقات الاستعمارية في رغبتها بإحكام سيطرتها على المكان والجسد. وكما ورد في الأدبيات السابقة يتضح أن السياق الاستيطاني الاسرائيلي بأنه سياق احلالي يهدف لإدامة السيطرة على المستعمَرين مع خلق سياسات طاردة للفلسطينيين من مدينة القدس على وجه الخصوص. وتشكل الكتابات السابقة محاولة لفهم تكتيكات الحياة اليومية التي تقوم بها النساء المقدسيات من أجل الحفاظ على عوائلهن. يمكن اعتبار اختيار المقدسية التي تحمل الهوية الزرقاء لزوج فلسطيني يحمل الهوية الخضراء ولا يستطيع الدخول للقدس الا بتصاريح خاصة يصعب الحصول عليها عمل مقاوم مع العلم أنه لا توجد هناك أية دراسة تتطرق إلى تكتيكات الحياة اليومية للنساء المقدسيات المتزوجات من الضفة ومحاولتهن اليومية من أجل الحفاظ على وجودهن وعائلتهن.

أؤكد هنا أن الواقع أكثر مرارة مما جاءت به القراءات حول مدينة القدس وأن الواقع المعاش سيء بما يكفي ليجعل الوجود العربي في القدس مقاومة سواء مقصودة أو لا. فمن خلال تجربتي الشخصية اكتشفت ان النساء وان تشابهت تكتيكاتهن إلا أن واقعهن مرير، وان محاولتنا للاقتراب من هذا الواقع هي محاولة بسيطة للمعرفة.

سأحاول في هذه الدراسة كشف ما لم يتم التطرق اليه في الدراسات السابقة وهو المرأة المقدسية التي تتزوج من المناطق الفلسطينية، كما تحاول النساء المقدسيات أن يسردنها بأنفسهن بالطريقة التي عشنها، وتعايشن بها، لأوكد من خلال ما تقمن به أن هؤلاء النسوة يتنفسن مقاومة لا يمكن أن تدرك بالتنظير، وإنما بملاحظة ما هو يومي.

الفصل الرابع
الزواج والحياة في مدينة القدس من وجهة نظر المبحوثات

يعرض هذا الفصل نتائج المقابلات ونقاشها حسب أهداف البحث والتي يتم عرضها بشكل تفصيلي في الفصل الاول، والتي تهدف محاولة الكشف عن ديناميكيات الحياة اليومية ضمن السياق الاستعماري للنساء المقدسيات اللواتي يحملن الهوية الاسرائيلية الزرقاء والمتزوجات من فلسطينيين من المناطق الفلسطينية. تركز المقابلات على تداخلات العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية على حياة هذه الفئة من النساء والمقيمات في مدينة القدس وضواحيها والمناطق الفلسطينية، وكيف ترتبط هذه التداخلات ارتباطا وثيقا بالأدوار الانجابية والانتاجية والمجتمعية للرجال والنساء ومكانتهم ومسؤولياتهم.

وعلى وجه الخصوص، يعرض هذا الفصل كيف صاغت تجربة حياة هؤلاء النساء جميع الأنماط الاجتماعية والاقتصادية في ظل التحكم بهن من خلال أيديولوجيا استعمارية استيطانية تحاول الحد من قدرة الفلسطينيات على اختيار شريك حياتهن. كما ويعرض هذا الفصل كيف يتأثر الواقع المعاش في مدينة القدس بالعلاقة المركبة للسياق الاستعماري الاستيطاني الصهيوني والذي يتدخل في الإطار الخاص والعام للمجتمع المقدسي وللنساء المقدسيات هؤلاء، محاولا بذلك فرض علاقات قوة تسيطر على المدينة المقدسة بكليتها بهدف تقليص هامش الحرية للمجتمع الفلسطيني في مدينته المستعمرة كلما سنحت الفرصة لذلك.

كما وتظهر المقابلات كيف يتكيف الفلسطينيين مع نظام الهيمنة هذا والذي يستهدف الحد من حرية الانسان الفلسطيني واتخاذ القرارات وصولا للمسائل الخاصة المتعلقة بالزواج واختيار الشريك. حيث أن القوانين الخاصة بمنع لم الشمل تستهدف بالدرجة الاولى عزل المقدسيين عن الكيان الفلسطيني ومنعهم من الزواج من فلسطينيين وذلك بهدف تفريغ مدينة القدس من العرب الفلسطينيين. وبالمقابل يظهر في المقابلات كيف يكون استعداد الأفراد لممارسة نشاطات واعية ومتعددة تساعدهم على التكيف مع أنظمة الهيمنة وفقاً لما يتلاءم ومصالحهم وذلك بغية الاستمرار والبقاء منتجين بذلك بنية وشكل السلوك. ان الاستهلاك حسب De Certeau هو أي سلوك خلاق ومبدع لمناهضة سياقات الهيمنة القائمة التي

تحاول الغاء حرية الفرد أو تقنينها (De Certeau 1984)، وان الوعي في هذا السرد لا ينتجه التعليم فقط بل تنتجه أيضا تجارب الحياة.

تظهر المقابلات بشكل أساسي كيف تضطر هذه الفئة من النساء للعيش في كثير من الأحيان بعيدا عن أزواجهن الأمر الذي يسبب لهن تحديات لواقعهن الجديد الصعب والذي يجعلهن عرضة لتدخل أطراف وقرارات خارجية بهن. وقد يعيش الزوج في مدينة القدس مع الأسرة بشكل غير قانوني لعدم حصوله على تصريح دخول من وزارة الداخلية الاسرائيلية. كما ونرى كيف يعيش الزوج والأسرة مع عدم القدرة على التحرك والعمل وعدم الشعور بالأمن. وفي مثل هذا الوضع نرى كيف تلعب النساء في أوضاع زيادة الضغوط دورا كبيرا في ادارة المصادر وادارة شؤون الأسرة واتخاذ القرار. وقد كان للتشتت الأسري القسري وعدم مقدرة الرجال على التحرك والعمل وفق قوانين وزارة الداخلية الاسرائيلية، سببا أساسيا في اعادة توزيع أدوارالنوع الاجتماعي الأمر الذي يؤثر على تفاصيل الحياة اليومية لحياة كل فرد في هذه الأسر، وأهمها الحرمان من الكثير من الحقوق الممنوحة للمواطنين في مجتمعاتهم. كما وتظهر المقابلات أيضا أن أوضاع المعيشة الاقتصادية لهؤلاء النساء صعبة وتتداخل بشكل مباشر مع الأوضاع السياسية التي تمنع لم شمل العائلات في اسرائيل للمواطنين العرب، وتجعل من الصعب على العائلة العيش سويا. كما وتظهر المقابلات أيضا كيف تعيش هؤلاء النساء ضمن أوضاع قلق وتوتر أعصاب وخوف من المستقبل على معيشتهن وعلى استمرار حياتهن الاسرية، وكيف كان لأوضاع التوتر والعنف الأسري الناجم عنه الأثر الأكبر في وجود حالات النزاع والطلاق كما بينت المقابلات.

يمكن موضعة النساء المقدسيات في إطار الاستهلاك الذي يتداخل بعلاقات غير مشروطة بالسياقات الاجتماعية وعلاقات القوة في السياق الاستعماري. فالمستهلكين لا يعبرون عن طبقة واحدة متجانسة كما وأنه لا يعبر عن فئة دون أخرى، ولا يختص بمستهلك دون غيره. فالاستهلاك هو مجال للإبداع يستخدم فيه المستهلكون، وهم في سياق البحث النساء المقدسيات، قدرتهم على الابتكار وإيجاد مجال معين لهم وفقاً للبيئة التي يعيشون فيها (De Certeau 1984). نرى كيف تحاول المقدسيات وفقاً لذلك ايجاد مجالاتهن الخاصة للمناورة مع نظام الهيمنة، حيث تستخدم فيها كل امرأة خبرتها الشخصية وواقعها المعاش للتحايل على النظام. إن هذا الواقع يمكنني قدر الإمكان من إدراك "المتروك"، وهو التفاصيل

الخاصة في الحياة اليومية للنساء المقدسيات المتزوجات في الضفة كي يتم فهم حقيقة ما يمررن به وما يقمن به. وبذلك تصبح التفاصيل الصغيرة للحياة اليومية تجربة خالصة لكل فرد.

أما بالنسبة إلى الأسئلة التي تم طرحها أثناء محاورة عينة الدراسة، فقد انقسمت إلى أربعة محاور رئيسية: المحور الأول يشمل معلومات شخصية بشكل عام مثل الإسم والعمر والعمل وعدد الأولاد وديمغرافية الاسرة. أما القسم الثاني فقد ركز على طريقة التعارف والزواج وعلاقات القرابة والسلوك الانجابي ورئاسة الأسرة. أما القسم الثالث فقد سلط الضوء على الترتيب السكني وفرص العمل والمشاكل والمصاعب والتحديات اليومية التي تواجه الأسرة بشكل عام وحياة النساء بشكل خاص. أما القسم الرابع فقد ركز على الأساليب التي تلجأ اليها النساء للحفاظ على اقامتهن في مدينة القدس بالدرجة الأولى وعلى وجود لم شمل عائلاتهن مع أزواجهن وأولادهن. فمن خلال هذه الاسئلة كان بالامكان الاجابة على اسئلة البحث.

وبعد محاورة العينة المدروسة، وجدت بروز خصائص اجتماعية وثقافية تميّزها عن غيرها، والتي بدورها تظهر خصوصية الظروف الشخصية المحيطة بهن وتشابك العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتحكم بشؤون حياتهن.

وفي هذا القسم سنتعرف قليلا على عينة الدراسة عن طريق التطرق لوصف بسيط لوضعهن الاجتماعي، بالإضافة الى إبراز أهم ما اكتشفت في شخصياتهن وذلك من خلال الحواري والنقاش.

1- المبحوثة نادية:

نادية عمرها 48 سنة. تعلمت حتى الصف التوجيهي وتزوجت عام 1988. تابعت تعليمها بعد الزواج في الجامعة المفتوحة قسم التربية. لديها سبعة أبناء 3 بنات وأربعة أبناء. سكنت بعد الزواج مع عائلة زوجها في بير زيت في المناطق الفلسطينية. تطلقت حديثا من زوجها بعد ان انتقلت من مدينة بير زيت وتسكن مع ابناءها في منطقة ضاحية السلام في بيت مستأجر. سكنت في بداية فترة انتقالها عند أهلها من أجل أن تثبت اقامتها لمدة سنتين وتستطيع المطالبة بحق أولادها في المواطنة المقدسية وحق زوجها في التقدم بطلب لم الشمل. انتقلت

بعد عامين للسكن في بيت مستأجر مع زوجها وأولادها لكنها لم تستطع الحصول على تصاريح لزوجها ولم يستطع زوجها الاستمرار فقرر العودة للسكن في بيرزيت وبعدها حصلت مشاكل وبعد ذلك الطلاق. كان سبب الطلاق الرئيسي هو عدم تمكن نادية من التنازل عن مواطنتها المقدسية وهويتها وحقوقها وعدم تعاون زوجها معها للحفاظ على حقوقها.

2- المبحوثة ربى:

ربى عمرها 31 سنة. تحمل درجة البكالوريوس في ادارة الأعمال والماجستير في حقوق الانسان من جامعة بيرزيت. تزوجت عام 2005. وهي أم لثلاثة أطفال مسجلين معها في بطاقة هويتها. تعمل في مؤسسة نرويجية تدعم مؤسسات محلية وتتخصص في مسألة تمكين النساء والمشاركة السياسية للنساء الفلسطينيات هي أصلا من مدينة القدس وزوجها من قرية كوبر بالقرب من بير زيت. وتسكن منذ الزواج مع زوجها في منطقة كفرعقب التابعة لبلدية القدس والواقعة خلف جدار الفصل العنصري. لم يصل زوجها للسن القانوني الذي يسمح له بالتقدم للم شمل العائلة. تسكن في شقة قاموا بشراءها في منطقة كفر عقب.

3- المبحوثة ام يوسف:

تبلغ ام يوسف من العمر 42 عاما، تعلمت حتى الصف العاشر. تزوجت عام 1994 ولديها 6 أولاد. زوجها ليس من الأقرباء وسكنت في البداية مع عائلة زوجها وانتقلت بعدها الى بيت مستأجر في منطقة كفر عقب الابعة لبلدية القدس. تعمل مساعدة للمسنين عن طريق مكاتب خاصة تابعة للشؤون الاجتماعية في القدس. وزوجها عامل من مخيم قلنديا. تسكن في منطقة كفر عقب. أهلها ساكنين في القدس. زوجها لديه تصريح الآن ويعمل في منطقة اسرائيلية. أولادها جميعهم مسجلين معها ومعهم أرقام هويات. يشكو زوجها من ضيق الوضع الاقتصادي وخصوصا بأنه يرى أنه مضطر لاستئجار بيت مع أنه يمتلك بيتا في المناطق الفلسطينية وأن عليه دفع التزامات كبيرة اضافية أرهقته بسبب مستوى دخله المتدني. ولذلك فانه ينوي العودة للسكن في منطقة قلنديا التابعة للمناطق الفلسطينية حينما يحصل جميع أولاده على لم شمل.

4- المبحوثة لينا:

لينا تبلغ من العمر 35 سنة، تعلمت حتى الصف الخامس. تزوجت عام 1993 وكانت تبلغ 15 عاما. هي الآن أرملة ولديها ستة أبناء ثلاث بنات وثلاثة أبناء. زوجها المتوفي كان جزارا وكان عنده تصريح اقامة بناء على طلب لم شمل وكان يعمل في اسرائيل وهو أصلا مقدسي لكنه يحمل هوية الضفة. سكنت في منطقة رام الله عند عائلة زوجها قبل انتقالها واستئجارها شقة في كفر عقب. وهي تسكن الآن في منطقة كفر عقب في شقة تملكها زوجها قبل وفاته.

5- المبحوثة منال:

منال تبلغ من العمر 46 عاما، حاصلة على شهادة البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها من جامعة بيت لحم. متزوجة منذ العام 96 من ابن عمها من قضاء الخليل وتسكن معه في مدينة رهط في بئر السبع وتعمل معلمة ويعمل زوجها في سوبرماركت في مدينة رهط البدوية ومع زوجته الثانية تزوج زوجها للمرة الثانية لعدم انجابها للأطفال ويعيش معها بشكل متقطع.

6- المبحوثة فداء:

فداء عمرها 50 عاما، تحمل شهادة بكالوريوس خدمة اجتماعية. مطلقة وتعمل في مدرسة خاصة حاليا وتسكن في بيت والديها المسنين في شعفاط. كانت متزوجة من طبيب من مدينة اللد والذين تم تهجيرهم قسرا الى رام الله عام 1984. يحمل زوجها الهوية الفلسطينية ويسكن في رام الله. سكنت مع عائلة زوجها منذ زواجها. عندها ثلاثة بنات وابن واحد لم تستطع الحصول لهم على أرقام هويات اسرائيلية بسبب رفض زوجها أن يولد أبناءها في مستشفى في منطقة القدس، كما ورفض السكن في منطقة القدس والتقدم بطلب الحصول على تصريح اقامة فيها. كان هذا الأمر موضوع الخلاف بين الزوجين والذي انتهى بالطلاق، دون ان تستطيع فداء الحصول على حقوق مخصص مطلقة لأنها متزوجة من فلسطيني ولا تستطيع الحصول على حقها الطبيعي مثل أي أم بأن يزورها أبناءها لأنهم لا يستطيعون الدخول الى القدس حيث تسكن اليوم بعد طلاقها مع والديها في القدس.

7- المبحوثة ميرفت:

ميرفت عمرها 32 سنة، تعلمت حتى الصف الثاني عشر (التوجيهي). تزوجت عام 2001 ولا تعمل وعندها 5 اولاد. تسكن ميرفت في منزلين الاول في منطقة العيزرية (منطقة ضفة) والثاني في منطقة راس العامود في القدس. تزوجها زوجها بدافع الحصول على الهوية الاسرائيلية لكنه لم يحصل بعد صدور قانون منع لم الشمل عام 2003 الا على تصريح اقامة. لا يستطيع زوجها قيادة سيارة توزيع البضائع الذي هو عمله الأساسي لذلك فقد قام بتوظيف سائق معه يرافقه هو دائما في توزيع البضائع والاشراف على العمل. وقد اضطر لذلك لأن تصريح الاقامة لا يمنحه الحق في قيادة سيارة داخل اسرائيل.

8- المبحوثة نعيمة:

نعيمة عمرها 36 سنة. تحمل درجة البكالوريوس في التربية الابتدائية. تزوجت عام 1998 ولديها 5 أطفال. تعمل معلمة للمرحلة الابتدائية في مدرسة في كفر عقب. هي أصلا من القدس وأهلها من سكان قرية الرام شمال القدس (منطقة ضفة) وزوجها مقدسي لكنه يحمل هوية الضفة لأن أهله كانوا يسكنون منطقة العيزرية حين قامت اسرائيل باحصاء السكان عام 1967. زوجها يعمل مزارع في منطقة أريحا وتسكن هي وزوجها في منطقة كفر عقب في بيت بالاجرة، ولكن زوجها يذهب ليعمل في الأراضي قي منطقة أريحا وتنام هي وأولادها لوحدها وقت غيابه. لم يستطع زوج نعيمة لغاية يوم مقابلة البحث من الحصول على تصريح اقامة في مدينة القدس.

9- البحوثة سهى:

سهى عمرها 42 سنة، تعلمت حتى الصف التاسع ولديها 5 أبناء ثلاثة أبناء وابنتان. تزوجت عام 1988 هي من القدس وزوجها أصلا من مدينة الرملة سكنت مع عائلة زوجها في بداية الزواج في منطقة سطح مرحبا في رام الله. تتنقل سهى الان بين بيتها المستأجر في كفر عقب مع ابنها المتزوج حديثا وأحيانا بيت زوجها المقيم في سطح مرحبا وبيت والديها الموجود أيضا في كفر عقب. اصيبت بمرض السرطان وكان عليها أن تثبت اقامتها في مدينة القدس كي تتلقى العلاج مما سبب لها الخلافات الكثيرة مع زوجها بعد أن انتقل زوجها للسكن

في مناطق القدس في بيت مستأجر وترك بيته في المناطق الفلسطينية. لم يستطع زوجها الحصول على تصريح اقامة ووصلت الخلافات الى الطلاق مرة وعادت بعدها اليه بعد تدخل الأهل. يسكن زوجها الآن في بيته في سطح مرحبا التابع للمناطق الفلسطينية ويزورونه بشكل متقطع ويرفض أن يتعاون مع زوجته وأولاده المضطرين للسكن في بيت تابع لمنطقة بلدية القدس وهذا ما يزيد أعباء الحياة على سهى ويجعل العائلة تعيش الوضع المشتت.

10- المبحوثة رنا:

رناعمرها 46 عاما، تحمل شهادة البكالوريوس في اللغة الانجليزية. تزوجت عام 1991 من شخص من رام الله يحمل الهوية الفلسطينية. لديها أربعة أولاد ثلاثة أبناء وابنة واحدة. تسكن الآن مع زوجها في مدينة رام الله ولها بيت مستأجر فقط للمحافظة على عنوان للأسرة عنوان في القدس في منطقة كفر عقب. سكنت منذ الزواج في مناطق تابعة لبلدية القدس. لم يستطع الزوج الحصول على لم الشمل بعد أن قدم له عدة مرات وبعدها لم يقدم له بعد عام 1999. حيث اكتفى أن ابناءه لديهم أرقام هويات مثل أمهم. انتقلوا في مكان السكن عدة مرات بطريقة المناورة وسكنوا بيوتا مستأجرة تابعة للمناطق الفلسطينية وللقدس 9 مرات في غضون 12 سنة. فحين كان تضيق بهم الأحوال المادية كانوا ينتقلون للسكن في بيت تابع لمنطقة فلسطينية والعكس تماما عند الحاجة لعنوان أو عند قدوم مولود لتسجيله ويحتاجون لأوراق رسمية كانوا ينتقلون للسكن في بيت تابع لبلدية القدس وهكذا دواليك من أجل كسب معركة اثبات الاقامة والحفاظ على الهوية المقدسية.

11- المبحوثة خيرية:

خيرية عمرها 40 سنة، تعلمت للصف الخامس ولديها 8 أولاد. تزوجت في عمر الرابعة عشرة عام 1987. هي من القدس وزوجها من قرية لفتا قضاء القدس التي تم تهجيرأهلها منها قسرا عام 1948. سكنت في مخيم قدورة في رام الله في السنوات العشر الأولى لزواجها، وتسكن حاليا في مخيم شعفاط مع أبناءها. لا يسكن زوجها معهم حاليا لأنه قرر العودة الى بيته في رام الله بعد أن تم رفض تجديد الاقامة السنوية له الأمر الذي جعله يفقد عمله في اسرائيل. وبعد عودته للسكن في المناطق الفلسطينية حصل على عمل في محل

سوبرماركت ويتقاضى أجرا زهيدا وبذلك فانه لا ينفق على الاسرة. ومع ازدياد المشاكل وقع بينهم الطلاق. تعتمد خيرية على ابناها في العمل والانفاق على الاسرة، كما أنها تتوجه لضمان الدخل من أجل الحصول على مخصصات بطالة. بدأت تجربة خيرية تختلف بعد انتقالها للعيش في البيت المستأجر في كفر عقب حين تركت لأول مرة بيت عائلة زوجها في رام الله وتوجهت لتسكن في منطقة تابعة للقدس. اضطرت خيرية للعمل لفترة 10 سنوات في مصنع الكعك في عطروت. لا تستطيع خيرية الآن العمل كما في السابق لأنها مريضة بالضغط والسكري وهذا ما جعلها تتوجه لقسم البطالة كي تتلقى مخصصات شهرية من الضمان الاجتماعي.

12- المبحوثة مرام:

مرام عمرها 37 عاما تعلمت حتى الصف الثامن. تزوجت عام 1996 وهي ابنة عشرين عاما. لديها 7 أولاد 4 بنات و 3 أولاد. تسكن حاليا في منطقة كفر عقب منذ عهد ليس بعيد حيث سكنت سابقا في منطقة ضاحية السلام في عناتا وفي منطقة صور باهر. عمل زوجها فترة باسرائيل بدون تصريح- مهرب- أما حاليا فقد حصل على تصريح أقامة سنوية ويعمل عامل في منطقة المثلث. يأتي زوج مرام لزيارة العائلة مرة اسبوعيا. تعمل حاليا لسد حاجات المنزل وتستعين بوجود والدتها التي انتقلت للسكن عندها بعد وفاة والد مرام.

13- المبحوثة ام أمير:

تأثرت كثيرا عند مقابلتي للسيدة ام أمير التي التقيتها صدفة في مكتب البريد المركزي في شارع يافا. كنت أجلس على مقعد الانتظار وكانت هي الى جواري صامته رزينة وبعدها سألتني ان كنت أعرف اللغة العبرية لأساعدها عند توجهها للموظف وهو ما حصل بالفعل. عرفت وقتها أن زوجها فلسطيني وأنها محجوز عليها في بنك البريد بمبلغ 100 الف شيكل. حادثتها قليلا وبعدها طلبت منها أن أجري معها مقابلة فوافقت وذهبت اليها في موعدي. وحين وصولي اليها وجدتها تبكي لأنها كانت قد استلمت نتيجة فحص الورم في جسمها الذي اتضح أنه سرطان يستدعي الاستئصال الفوري. زوج أم أمير فلسطيني من مدينة أريحا. لدى أبو أمير تصريح عمل فقط وليس لديه اقامة ويعمل في منطقة بالقدس يصل اليها جاهدا

خاصة وأنه يعاني تهتكا في شبكية العين جراء مرض السكري والضغط ولا يكاد يستطيع الرؤية. لا يتبق لأم أمير من راتب الزوج بعد حسم أجرة البيت والفواتير الشهرية الا مبلغ 600 شيكل- أي ما يعادل 170 دولار أمريكي_ وذلك لإعالة تلك العائلة المعدمة. لا تتلقى أم أمير أية مخصصات عن أبنائها لأنها محجوز على اسمها وحسابها في البنك وعلى كل معاملاتها ويجب أن تسدد الدين والذي يتم سداده لأقسط شهرية طويلة الأمد تكون قيمة القسط بقيمة المخصص الشهري للأولاد من مؤسسة التأمين الوطني. أم أمير تبلغ من العمر 38 عاما . تعلمت حتى الصف التاسع لديها 8 أولاد 5 بنات و3 أولاد. تزوجت عام 1992 وهي ابنة 17 عاما. وتسكن مع زوجها في مخيم شعفاط انتقلت اليه حيث يسكن أهلها بعد أن سكنت لفترة 10 سنوات في أريحا وسكنت في جزء من بيت أهلها لمدة سبع سنوات لوحدها مع أبناءها وبدون زوجها. كانت تعمل أم أمير مع المسنين ولكنها توقفت بعد أن أصيبت بجلطة في ساقها. تتلقى المساعدات من أخوتها ومن الجيران. لم أستطع الا أن أقطع على نفسي عهدا بمساعدة تلك المرأة التي أسعدها الحديث عن نفسها واسترسالها بشرح المصاعب اليومية وقال لي في ختام حوارها " كتير تريحت كأني رحت عند دكتور نفساني."

14- المبحوثة سماهر:

تبلغ سماهر السابع والثلاثين من العمر، تحمل سماهر شهادة البكالوريوس في ادارة الأعمال. تزوجت حين كان عمرها 28 عاما وكان ذلك عام 2004. سماهر أم ل 3 اولاد تعرفت سماهر الى زوجها محمد عن طريق عملها في أحد البنوك في رام الله. سكنت عائلة سماهر فيبيت العائلة لوحدها بدون زوجها في بيت حنينا في القدس. وهي اليوم تسكن في بيت مجاور لهم بعد أن سكنت فعليا لمدة 4 سنوات في بيت أهلها كي تثبت أقامتها بعد زواجها وبعد مماطلة الأربع سنوات حصل زوجها على تصريح اقامة لمدة 24 ساعة في القدس. تخاف سماهر في كل مرة يشارف فيها موعد الاقامة على الانتهاء خوفا من رفض السلطات الاسرائيلية أن تجدده وخصوصا لأن زوجها سوف ينتقل للسكن خارج منطقة القدس اذا لم يتم منحه تصريح اقامة. تسافر يوميا من القدس الى رام الله صباحا مع زوجها لإيصاله حيث لا يستطيع زوجها القيادة حسب القانون، الأمر الذي يحتم عليها ايصاله الى حيث يريد وهذا يسبب لهم المشاكل. تساعدها امها قي رعاية أبناءها كل يوم لأن الحواجز

العسكرية الموجودة تعيق تأخرهم بشكل يومي. ترفض سماهر الانتقال الى ضواحي القدس خارج جدار الفصل وذلك ايمانا منها بأنه سيأتي يوم يتم فيه سحب هويات القاطنين في تلك المناطق.

15- المبحوثة وفاء:

تزوجت وفاء عام 1998 وكانت تبلغ حينها 25 عاما. تحمل وفاء درجة البكالوريوس في الرياضيات وتعمل مدرسة رياضيات. تبلغ وفاء 40 عاما ولديها أربع بنات. تزوجت وفاء من خليل من قرية القبيبة وسكنت بعد زواجها هناك في بيت العائلة الذي كان يسكنه زوجها فقط بعد وفاة والديه وزواج أخواته. كان خليل يبلغ 40 عاما عند زواجه وكان يعمل سائق تاكسي يملكه وكان وضعه الاقتصادي ممتاز. أرادت وفاء أن تنتقل لتسكن في منطقة القدس وأقنعت بذلك زوجها. ساعد والد وفاء ابنته في شراء أرض خضراء في بيت حنينا لبناء بيت عليه والأرض الخضراء ممنوع عليها البناء وفق قانون بلدية القدس الاسرائيلية. تم بناء البيت في فترة وجيزة ساعدهم على ذلك أن الأب مقاول بناء. سكنت وفاء وزوجها البيت أملا أن يكونوا قد تمكنوا من الإفلات من أمر الهدم وأن يدفعوا فقط مخالفة مالية. وبعد 5 سنوات تم تبليغهم بأمر الهدم الذي حاولوا بشتى السبل وبالتوجه لعدة محامين منعه ولكن دون جدوى. حصل زوج وفاء في هذه الفترة على تصريح اقامة ولكنه كان يضطر الى أن يوقف التاكسي لدى بيت صديق له في رام الله ويصل الى بيت حنينا بالمواصلات ويسير لمنطقة بعيدة في بيت حنينا تدعى حي العقبة كل يوم صباحا ومساء. تم هدم بيت وفاء وقامت هي وزوجها باستئجار شقة بالقرب من أهلها. زوجها يحلم لأن يعود للعيش في القبيبة حتى يرتاح من موضوع الانتظار اليومي على حاجز قلنديا للوصول للقدس وهذا ما يثير المشاكل مؤخرا بين وفاء وزوجها.

16- المبحوثة ام سالي:

هكذا طلبت مني ان أسميها. عمرها 35 سنة من منطقة صور باهر في القدس وتزوجت قبل عشرين عاما عام 1993. لا تزال ام سالي صغيرة مع أن ابنتها سالي والتي تبلغ ال19 اصبحت امرأة مطلقة بعد أن تم تزويجها وهي ابنة 15 عاما. ام سالي أنهت الصف التاسع

وبعد ذلك كان نصيبها أن تتزوج شاب من مدينة أريحا. عاشت أم سالي مع عائلة زوجها في أريحا لمدة 10 سنوات أنجبت بها بناتها الثلاثة كان في معظمها عاطلا عن العمل ويعاني من الاكتئاب النفسي. زاد وضع زوجها النفسي سوءا فاصبح ينهال عليها وعلى بناتها ضربا الأمر الذي أدى الى طلاقهما. لم تسجل ام سالي بناتها في هويتها لأنها لم تستطع أن تسكن في بداية زواجها في منطقة القدس ولكنها بعد أن تركت أريحا وعادت لمنطقة القدس في عناتا استأجرت بيتا صغيرا يأويها مع بناتها وأصبحت تعمل في مجال التنظيف. مات زوج ام سالي مشنوقا بعد طلاقهما بعام واحد في حادث انتحار. تعيش ام سالي حالة اكتئاب بعد انتحار والد بناتها وبعد طلاق ابنتها التي زوجتها وعاشت مع زوجها لمدة 3 شهور. لم تعد أم سالي تقوى على العمل منذ 3 سنوات لأنها أصبحت مريضة. لا تتقاضى أم سالي مخصص أرملة لأن زوجها ليس مواطن قدس ولا يوجد لها اليوم معيل. لكنها تتقاضى مبلغا شهريا لأنها حصلت على نسبة عجز 65% مما يعني أنها لاتستطيع العمل لأنها لديها مشكلة في عضلة القلب. لا يكاد المبلغ يكفيها مع أجرة بيتها ومصروف عائلتها ويقوم بعض الجيران من أهل الخير بالتصدق عليهم. لا تساعدها عائلتها لأن اخوتها هم أبناء زوجة أبيها.

17- المبحوثة ايناس:

ايناس امرأة جميلة عمرها 25 عاما ولديها طفل واحد عمره 3 سنوات. أنهت ايناس الصف التوجيهي وتعلمت فن تصفيف الشعر وعملت في أحد الصالونات في القدس. تعرف اليها شاب من منطقة بدو يحمل الهوية الفلسطينية ويعمل سكرتيرا في أحد المكاتب في القدس. تزوجت ايناس عام 2009 وسكنت في منطقة بدو بجانب بيت أهله. وبعد زواجها ب 6 أشهر تم اعتقال الزوج والحكم عليه لمدة عامين. نشبت الخلافات بينها وبين عائلة زوجها لأنها أرادت أن تعود لتسكن عند أهلها وتضع مولودها في القدس وتسجله، بينما أصر أهل زوجها على أن تسكن عندهم لاستقبال حفيدهم. وبين شد وجذب وتدخل زوجها في السجن ازدادت المشاكل واستقرت ايناس عند أهل زوجها. وضعت ايناس ابنها محمد وهي في بيت أهلها. خرج زوجها من السجن بعد ذلك ولكنه لم يحاول مصالحة زوجته وارجاع ابنه حيث اعتبرها عاصية وخارجة عن طوع أهله وطوعه ولذلك قام بالزواج من احدى قريباته. قام أهل ايناس بعد ذلك بتوكيل محام لإجراءات طلاقها وهذا ما تم بالفعل. ايناس الان مطلقة ولا

تتقاضى مخصصات مطلقة ولا حتى مخصصات مطلقة أو نفقة لابنها لأن طليقها فلسطيني. وهي الان تعمل في مجال تصفيف الشعر والتجميل.

18- المبحوثة سمر:

تبلغ سمر الثلاثين من العمر. أكملت تعليمها الجامعي ولديها طفلين. سمر من منطقة صور باهر في القدس ومتزوجة من فلسطيني وتسكن في رام الله. تزوجت سمر عام 2009 قبل 4 سنوات وتعرفت الى زوجها أثناء الدراسة في الجامعة. زوج سمر يعمل استاذا في الجامعة وهو من منطقة يعبد في جنين ولا يريد أن ينتقل من رام الله الى القدس أو مناطق خلف الجدار التابعة لمنطقة بلدية القدس. زوج سمر يعيش أمام خيرين فقط. فهو إما أن يسكن في القدس داخل الجدار، وهو أمر مستحيل لأنه لم يبلغ الخامسة والثلاثين وهي السن القانونية المسوح بها التقدم بطلب لم شمل العائلات في مكتب الداخلية الاسرائيلي في القدس، واما أن يسكن في منطقة كفر عقب والتي يعتبرها زوجها خيارا صعبا ومقرفا بسبب الوضع السكاني المزدحم وقلة الخدمات. وأيضا يعتبر زوج سمر أن رام الله هي أبعد نقطة ممكن أن يبتعد بالسكن بها عن أهله الموجودين في جنين. أنجبت سمر الولدين دون أن يكون عندها عقد زواج اسرائيلي وهي لا تزال مسجلة ببطاقة هويتها الاسرائيلية عزباء. تريد سمر أن تسجل عقد اسرائيلي كي تسجل الأولاد نسبة لأبيهم. أم سمر تحاول مساعدة ابنتها وتشجعها بأن تعطيها غرفة للآحصاء والتفتيش عنها في بيت أهلها وتسجيل الزواج. أما زوج سمر فيقول أن الوضع قد يتغير بعد 3 سنوات ويصبح عمره فوق 35 عاما اذ أنه قد ينتقل نهائيا للسكن في منطقة تابعة لاسرائيل أو أنه سيسافر للخارج ويسكن مع زوجته مثل كل العائلات العادية بدون تشتيت.

19- المبحوثة ناهد:

ناهد سيدة عمرها 49 سنة. تزوجت ناهد عام 1985 وكانت حينها عشرين عاما. تعلمت حتى الصف الثاني عشر أما زوجها فقد تعلم حتى الصف الخامس. لديها 5 أولاد ويعمل زوجها حدادا في محددة خاصة يمتلكها في بيته الكائن في بيت جالا. زوجها فلسطيني يسكن بيت جالا وأصله من قرية عين كارم كما وأن أصل عائلة ناهد من قرية عين كارم في القدس

والتي تم تهجيرها عام 1948، ولكن سكنت عائلة ناهد القدس بينما عائلة زوجها كما هو الحال مع الكثيرين استقروا في مناطق أخرى. سكنت ناهد مع زوجها في بيت عائلته في بيت جالا حتى العام 1998 حين انتقلت مع أبناءها لتعيش في بيت عائلتها وذلك لأن والدتها توفيت ولم يتبق في منزل العائلة سوى أختها العزباء. كانت تشعر ناهد في تلك الفترة أن وجودها في بيت جالا كان يجب أن ينتهي وانها يجب أن تنتقل لمنطقة القدس إذ علمت أنه لم يتبق أمامها الا فترة قصيرة جدا للانتقال ولتسجيل أبناءها لأنها مع بلوغ أولادها 14 سنة فانهم يفقدون حقهم في لم الشمل. انتقلت ناهد لتعيش في بيت أهلها مع أبناءها في بيت العائلة في كفر عقب وتتحدث عنه بفخر أنه أول بيت تم بناءه في المنطقة حين كانت المنطقة هادئة ونظيفة وكانت تسمى سميرأميس وأن حديقة البيت اجمل من البيت نفسه. وأن الازدحام في تلك المنطقة يعود للوضع السياسي والاقتصادي ولاغلاق القدس. كان زوج ناهدة يخجل بأن يقيم في بيت عائلة زوجته فكان يزورهم مرة كل أسبوع وكان أبناءه يقيمون معه أيام العطل السنوية. تقدمت ناهد بطلب لم شمل لأبناءها وحصلت علىى أرقام هويات لابناءها بعد "تعب وشقاء" كما تقول. قدمت ناهد لزوجها طلب لم شمل في عام 2002 بعد أن حصلت على أرقام هويات أبناءها، ولم يحصل زوجها على تصريح اقامة الآ عام 2008 وذلك بعد سلسلة مرات تم رفضه بها. لا تزال ناهد تسكن في بيت العائلة في كفر عقب ولا يزال زوجها يسكن في بيت جالا ولكنه يستفيد من التصريح فقط لأنه يمكنه من الوصول من بيت جالا الى كفر عقب عن طريق بيت لحم القدس في المواصلات العامة أو مسافرا فقط في سيارة ابنه ويوفر عليه مشقة السفر عبر طريق وادي النار التي يسلكها الفلسطينيون بين المدن الرئيسية والتي تتصف بالصعوبة والمشقة.

20- المبحوثة سلوى:

سلوى عمرها 47 عاما تزوجت عام 1990 وهي في عمر الثالثة والعشرين. تحمل سلوى شهادة البكالوريوس في اللغة العربية وتعمل معلمة في احدى مدارس القدس. سلوى ام ل 5 أبناء. تعرفت سلوى الى زوجها عبد الرحيم عن طريق بعض الأصدقاء وهو من دورا قضاء الخليل وكان حينها يسكن في رام الله ويعمل في مدرسة هناك. حين تزوجت سلوى لم تكن هنالك تعقيدات كما هو الوضع اليوم بالنسبة للحصول على لم الشمل ولكنه لم يكن سهلا

وكان يتطلب سنوات عدة. بعد الزواج سكنت سلوى مع زوجها في بيت مستأجر في مدينة البيرة ولكنها في الوقت ذاته استطاعت عن طريق أصدقاء لها أن تدعي لها عنوانا وهميا في بئر السبع على أساس أنها تسكن في منزل عائلة الأصدقاء، وقامت بتقديم لم الشمل هناك. تقول سلوى أن منطقة بئر السبع كانت في ذلك الوقت أسهل بكثير من منطقة القدس وكان جواب لم الشمل لا يتعدى الأشهر. حصل زوج سلوى بعد سنة ونصف على هوية اسرائيلية وحصل على كافة حقوق المواطن المقدسي وانتقل ليسكن بشكل كامل في مدينة القدس في بيت مستأجر. كما أنه تمكن فورا من الحصول على وظيفة استاذ في مدرسة تابعة لوزارة المعارف الاسرائيلية. تعتبر سلوى أنها ومن خلال زواجها استطاعت أن تزيد سكان القدس العرب ب 6 أشخاص وتتوقع أن يصل هذا العدد مع أحفادها في المستقبل الى 30. تعتقد سلوى أن زواج المقدسيات من فلسطينيين يؤدي في النهاية الى زيادة الفلسطينيين المقدسيين في مدينة القدس وهذا ما تحاول اسرائيل أن تمنع حدوثه. ان الواقع السياسي في القدس وانعكاساته على الجانب الاقتصادي والاجتماعي على حياة المقدسيات المتزوجات من فلسطينيين يعيشون تحديا من نوع مختلف ينأى بهن عن مجالهن الخاص ليطال ويلامس المجال العام وحضورهن الشخصي في المؤسسات الحكومية.

الواقع الاقتصادي الاجتماعي في القدس أحد عوامل الطرد من القدس والجذب اليها

بدأت حرب الاستنزاف لتهجير الفلسطينيين المقدسيين من مدينة القدس منذ أن قامت اسرائيل بضم المدينة بشكل يخالف القانون الدولي الذي يعتبر مدينة القدس جزءا من المدينة الفلسطينية وذلك حسب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (اوتشا 2014). ولقد قامت اسرائيل بعملية ضمّ القدس الشرقية عام 1967 وباتباع سياسات تمييزية تهدف الى الحفاظ على "التوازن الديمغرافيّ" في القدس، أي أن تكون الأغلبية التي تعيش في القدس يهود بنسبة 70% .

يتوجب على اسرائيل إعطاء السكان الموجودين في الأرض التي قامت باحتلالها كافة حقوقهم، لكنها في الواقع ولأجل تنفيذ الهدف الديمغرافي، تتبع سلسلة اجراءات مقيدة وطاردة للسكان الذين قامت بضم أرضهم. ومن اهم هذه السياسات تظهر سياسة غياب التخطيط

لصالح الأحياء الفلسطينية، وبذلك يكون حظر البناء هو الأساس في التعامل مع المقدسيين بشكل لا يجد فيه المقدسيون بيوتا يسكنونها داخل القدس، وان وجدوا فان الاسعار تكون مرتفعة جدا. وبذلك ينتقل الكثير من المقدسيين للسكن خارج حدود بلدية القدس، مناطق السلطة الفلسطينية، الأمر الذي يعرضهم لخطر فقدانهم مواطنتهم المقدسية ولطردهم من مدينة القدس. ولقد تم اقتطاع 35% من مدينة القدس لبناء المستوطنات، في الوقت الذي لم يتم تخصيص إلا 13% من مساحة القدس للعرب للبناء عليها مع احتساب المباني الموجودة أصلا ضمن هذه الحصة. وبذلك فان حوالي ثلث السكان الفلسطينيين العرب يعيشون في بيوت مبنية بدون ترخيص، الأمر الذي يعرض حوالي 90000 فلسطيني مقدسي لخطر التهجير (اوتشا، 2014). ولقد قامت اسرائيل بالفعل بهدم حوالي 2000 بيت للفلسطينيين المقدسيين منذ العام 1967. وقد تحولت مدينة القدس بفعل المساحات الخضراء التي يمنع بها البناء ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات في الآحياء العربية الى مجموعة "أرخبيلات" (وايزمان 2009).

كما وتقوم اسرائيل اليوم بمنع حوالي أربعة ملايين موجودين داخل المناطق الفلسطينية من دخول مدينة القدس الا باستصدار تصاريح خاصة من اسرائيل. وفي العادة فان الحصول على مثل هذه التصاريح صعب للغاية (اوتشا 2014). يحيط بالقدس في الوقت الحالي جدار الفصل العنصري الذي تم ذكره أنفا، ويوجد على امتداده وعلى مسافات مختلفة 13 حاجزا عسكريا لا يسمح الا بمرور اولئك ممن لديهم التصاريح من الفلسطينيين. ولا يتمكن الفلسطينيين الا من الدخول عبر 3 حواجز على طول الجدار الفاصل الأمر الذي يعني اضطرارهم السفر الى مسافات طويلة وشاقة. ولا تقتصر اعاقة الجدار السكان الفلسطينيين ذوي البطاقات الفلسطينية فحسب، بل يتعداه ليشمل المقدسيين ممن يحملون الاقامة الدائمة في القدس والساكنين خارج الجدار من الوصول الى مدينتهم وأعمالهم وقضاء حوائجهم فيها. ولقد أضاف الجدار للوضع أزمة حاسمة حيث يحول بين الفلسطينيين وبين دخولهم لمدينة القدس، حيث انه فصل المقدسيين الذين اضطروا للسكن في مناطق السلطة الفلسطينية، لصعوبة العيش في مدينة القدس، عن حياتهم في مدينتهم وعن مواطنتهم (وايزمان 2009).

تهدف هذه السياسات الاستعمارية الطاردة للسكان العرب الفلسطينيين الى تفريغ القدس وتهجير سكانها. ومن هذه السياسات، الضرائب المرتفعة وتضييق الحيز المكاني على

السكان الفلسطينيين. وذلك عن طريق سياسة هدم البيوت وحظر البناء ورفع تكاليف البناء والتراخيص، بحيث يجعل الحصول على بيت في القدس شبه مستحيل. ولذلك تحول الناس للعيش خارج مدينتهم وبالتالي يتعرضون لفقدانهم لاقامتهم الدائمة "الاقامة الاسرائيلية" في المدينة.

ان الامتناع عن منح لمّ شمل العائلات للمقدسيين الفلسطينيين، وأيضا منع توفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والخدمات الأخرى، والتي يتلقاها اليهود في المدينة بشكل كامل، أدّت إلى مغادرة عشرات الآلاف من سكان المدينة. ولذلك فقد توجهت الكثير من العائلات المقدسية إلى ضواحي القدس ومناطق السلطة الفلسطينية وصولا الى الهجرة خارج البلاد. ولم يكن يعلم هؤلاء الناس أنهم يعرّضون وضع الإقامة الخاصة بهم للخطر والالغاء. وبذلك فقد تعرض الكثيرين منهم لفقدانهم حق المواطنة في مدينة القدس. وحسب القوانين المعمول بها في اسرائيل فانه تنتهي صلاحية الإقامة الدائمة عندما يقوم المواطن المقيم الدائم بمغادرة إسرائيل والاستقرار في مكان آخر. ولم تجرد إسرائيل حتى عام 1995 الإقامة للسكان الذين غادروا المنطقة الى خارج المناطق المحتلة. وكان الذين سافروا إلى الخارج يعودون كلّ ثلاث سنوات إلى القدس من أجل تجديد تصاريح مغادرة إسرائيل التي بحوزتهم في وزارة الداخلية. أمّا تجريد الشخص من الإقامة فلم يكن ليتم إلا في حالة حصوله على جنسية أو إقامة في دولة أخرى، أو المكوث خارج القدس لفترة سبع سنوات متتالية.

ولكن في عام 1995 تم تغيير القوانين في وزارة الداخلية الاسرائيلية وأصبحت الاقامة الدائمة مسألة مرتبطة بواقع الحياة بالمكان. أي أن المواطن المقدسي الذي يحمل الاقامة الدائمة يشترط عليه أن يكون مركز حياته في القدس ليحافظ على استمرار حقه في الاقامة الدائمة. وهذا معناه أنه عندما يتغيّر هذا الواقع فإنّ الإقامة الدائمة تنتهي. وحسب هذا القانون فإنّ المقدسيين الفلسطينيين الذين يسكنون خارج حدود المدينة لسبع سنوات متواصلة يفقدون "مركز حياة" في القدس ويتم بذلك الغاء اقامتهم وطردهم من مدينة القدس.

يزداد الوضع تعقيدا في القائمة الطويلة من المستندات المطلوبة من السكان المقدسيين لاثبات مركز الحياة في القدس. والمستندات هذه تشمل اثبات امتلاك أو استئجار بيت، فواتير الكهرباء والماء والتلفون والتي يجب أن تثبت أن استهلاك العائلة يتناسب مع حجمها، في اشارة الى أن البيت ليس فقط اسما وعنواناً ولكن مأهولاً بالفعل. هذا بالاضافة الى ان اثبات

الاقامة يستدعي حيازة فواتير ضرائب البلدية (الأرنونا) للبيوت والتي تظهر مكان سكن الشخص الفعلي، وأيضاً كشوفات رواتب العمل في اسرائيل ومستندات من مدارس الأولاد والتأمين الصحي والوطني وكشوفات بنكية تغطي فترة السكن في القدس لسنوات متواصلة. وفي حال لم يستطع المواطن اثبات ذلك، أو في حال نقصت لديه بعض المستندات، فانه يطلب منه مغادرة بيته وعائلته وعمله ويفقد حقه بالسكن والعمل في القدس وفي سائر مناطق إسرائيل كما ويتم الغاء الاقامة الدائمة وجميع الحقوق الاجتماعية (بتسيلم 2011). ولا يستطيع هذا المواطن الذي تم تجريده من مواطنته وهويته الاسرائيلية أن يستصدر هوية فلسطينية أو أن يتلقى العلاج أو أن يسافر لأنه لا يمتلك أوراق ثبوتية سارية المفعول ويبقى أمره معلقا. وعليه أن يبدأ معركته من جديد ومن الصفر لاثبات الاقامة لمدة عامين متتاليين وبمساعدة محامي مختص حتى يبدأ النظر في قضية منحة الاقامة الدائمة مرة أخرى. هذا ولقد تم الغاء أكثر من 14000 شخص على اعتبار انه قد انتهت إقاماتهم الدائمة منذ عام 1967 وقد جرت غالبية هذه الإلغاءات بدعوى انتقال المقيم للسكن خارج البلاد ولم يستطع سوى بضع مئات استرداد إقاماتهم (بتسيلم 2013).

ان الواقع الاجتماعي الاقتصادي في القدس شديد الارتباط بالواقع السياسي والذي تم الحديث عنه آنفا. وعن الأوضاع الاجتماعية والمعيشية لمدينة القدس وخصوصيتها وأثرها على النساء. فقد حدثتني هناء، وهي من مواليد القدس وحاصلة على شهادة الماجستير في علم الاجتماع بقولها كيف أن العائلات المقدسية تعاني من واقع اقتصادي صعب :

"الناس في القددس وضعهم الاقتصادي صعب كتير. معظم العائلات بس الأب بيشتغل ومعدل المعاشات من 5000-6000 شيكل واجرة البيت والأرنونا بتوصل شهري لحوالي 3000 شيكل يعني هاي العائلات بتعيش تحت خط الفقر لأنه سله الغذاء الشهرية في اسرائيل هي 5000 شيكل بدون مصاريف تانية. صحيح انه أهل القدس بياخدو ضمان اجتماعي للاولاد بس هاي المخصصات اليوم هي في الحد الأدنى ."

كما وانها أشارت الى ان الوضع الاقتصادي يجعل بعض العائلات يفضلون تزويج بناتهم على تعليمهن وذلك لتخفيف النفقات الاسرية:

"وفي كتير عائلات اليوم بتشوف انه البنات عبء مادي واجتماعي ما بيصدقو انهم يكبرو علشان يجوزوهم ويخلصو منهم ومن مصروفهم

وهيك كثير عائلات بتجوز بناتها بعمر مبكر يعني يلا يلا يخلصو صف 11 أو توجيهي لأنه أصلا ما بفكروا أنه يسمحولهم يكملوا تعليمهم. طبعاً أنا ما بقدر أعمم لأنه في عائلات اللي الاحتلال عمل عندهم هاجس من الخوف على مستقبل اولادهم والشهادة بالنسبة الهم صارت حماية."

وتتابع هناء الشرح عن الوضع الاقتصادي في القدس وأثر ذلك على نظرة أهل القدس لتزويج بناتهم لفلسطينيين يحملون الهوية الفلسطينية ومن سكان المناطق الفلسطينية. كما وأن سياسات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني تحرم المرأة المقدسية من اقامتها في القدس ومن حقوقها الاجتماعية عند زواجها حيث لا تحصل المرأة المقدسية المتزوجة من فلسطيني من المناطق الفلسطينية على نفقة طلاق او قرار تنفيذ لحصولها على النفقة كما وأن المرأة الأرملة في ذات التصنيف لا يمكنها الحصول على مخصص أرملة تتمكن من خلاله إعالة نفسها وإعالة أطفالها.

"عززت سياسة الاحتلال فكرة التمييز بين المناطق وهدا اهم اشي عن طريق منع لم الشمل لأنه هيك هم بيقصدوا انه يمنعو الزواج بين أهل القدس وباقي المناطق يعني الحياة بعدها بتكون مستحيلة. حتى انه كتير من العائلات ما بترضى تناسب (تزوج بناتها) بعض لأنها من سكان منطقة معينة، يعني مثلا انهم من الضفة أو انهم سكان مخيم يعني أنا بعرف جارتنا أصلها من الخليل ومقيمة بالقدس وحاملة هوية القدس وما قبلت تجوز بنتها عالخليل لقرايبهم وكان الهاجس تبعها انه " كيف بدها تطلق وتولد عالحواجز واذا مات جوزها مين بدو يعيلها."

ومن هذا السياق نلمس أن مكان سكن المرأة الفلسطينية المتزوجة حسب الثقافة الفلسطينية المحلية يكون تابعا لمكان سكن زوجها. وهذا ما له افرازات خاصة في حال زواج المقدسية التي تحمل الاقامة الاسرائيلية في القدس والمتزوجة من شخص فلسطيني. فالمرأة المقدسية لا تستطيع حسب القوانين الا أن تسكن في مدينة القدس أو في المناطق التابعة لبلدية القدس والواقعة خارج الجدار العنصري العازل الذي يحيط القدس، والذي يعتبر مخرجا وحلا للكثير من العائلات. حيث أن تلك المناطق هي فعليا مفتوحة لمناطق

السلطة الفلسطينية وتكاليف المعيشة بها أقل نسبيا بالمقارنة مع تكاليف الحياة المرتفعة في مدينة القدس.

وبالرغم من هذه الظروف والمعيقات القانونية لأشكال هذا الزواج والتي قد تعيقه فان الكثير من العائلات تعتبر أن الزواج من فلسطيني متعلم هو أمر يستحق التضحية وأن النظرة لشباب مناطق السلطة الفلسطينية هي أفضل من الشباب في منطقة القدس.

> "وكمان بالعكس في ناس بيحبو يجوزو بناتهم للضفة لأنه شباب الضفة زلام أكتر خصوصا بسبب تفشي المخدرات وتسهيل وصولها للشباب في القدس يعني الشرطة نفسها متورطة في المخدرات. وكمان نقطة مهمة انه كتير من شباب القدس بيتسربو من التعليم وبيصيرو عمال تنظيف وأشغال عامة وما بيكونو متعلمين علشان هيك ممكن العيلة انها تفضل عريس لبنتهم من الضفة لأنه متعلم وعلى أمل انه يحصل على هوية ويستقر في القدس ويشتغل على شهادته اذا بتغير اسرائيل قانون لم الشمل."

تظهر المبحوثات أن مدينة القدس تعاني من الحصار الاقتصادي الذي تضربه اسرائيل على مدينة القدس التي تعاني من سياسات الاحتلال التدميرية، ضعف الأداء الاقتصادي لمدينة القدس منذ أوسلو، وعزوف المستثمرين الفلسطينيين أو الأجانب عن الاستثمار في المدينة. وللإيضاح يمكن الإشارة إلى أن عدد سكان القدس من الفلسطينيين هو حوالي 371,844فلسطينيًا؛ ويشكّلون 39% من إجمالي سكّان القدس. ويعاني 79.5% من كلي العدد من الفقر(بتسيلم 2011). ان هذا المؤشر الخطير يشير إلى أن مجالات العمل للسكان المقدسيين محدودة في عدد من القطاعات وهي الفندقة والمطاعم، التربية والتعليم، اضافة إلى النسبة الأكبر التي تشتغل كأيدي عاملة في اسرائيل. وتتضح قسوة الوضع الاقتصادي في نسبة الشباب الصغار المقدسيين الذين يتحولون للعمل في اسرائيل وفي نسبة ربات البيوت اللواتي يحاولن أن يجدن مصدر رزق يساعد في اعالة أسرهن حيث نرى الكثيرات من النساء المقدسيات يعملن في مجال تقديم الخدمة للمسنين في بيوتهن وهذا ما يطلق عليه باللغة العبرية "ميطابيلت". وقد أصبحت هذه الكلمة ذات معنى سياقي مفهوم ومعرف لدى المقدسيين. حيث تعمل المرأة المقدسية التي لا تحمل شهادات تعليمية هذا العمل. وقد تعمل المرأة لدى مسنة واحدة تزورها يوميا لمدة ساعتين وتتقاضى 23 شيكل لقاء الساعة. ويسمح

للمرأة أن تعمل مع حالتين فقط. أي أن المراة التي تعمل في هذا المحال تضطر لأن تخرج يوميا للعمل لعمل بسيط وأجرة زهيدة لا تكاد تسد الرمق ولكن هذا العمل تفضله الكثير من النساء بدل العمل في المصانع والتنظيف في المستشفيات والمؤسسات.

وعن هذا الوضع تقول هناء:

"البنات اللي ما بيتعلمو وبعد ما يتجوزو ويحتاجو بيصيرو يتعلمو دورات زي التجميل أو بيصيرو يشتغلو بالتنظيف أو مساعدة المسنين زي ما هو الحال عند المئات من المقدسيات لأنه اليوم في كل حارة بتلاقي عشر نسوان بيشتغلو "مطابيلت" مع المسنات. وهدا كله لأنه الوضع الاقتصادي لأغلب العائلات المقدسية سيئ، وحتى لوكان الوضع منيح الضرائب الي صارت ع كل اشي تقريباً، حولت الإنسان المقدسي لآلة عشان يجيب مصاري ليدفع الضرائب ليستفيد من الحد الأدنى للخدمات اللي ممكن تقدمه الدولة للسكان."

أما بالنسبة للشباب المقدسيين فان المشكلة تكمن في الاساس بقضية التسرب من التعليم غي عمر مبكر

"بيضلو العرب في الوظايف المتدنية والمشكلة الأساسية كيف أنا بشوف هي التعليم في القدس لأنه معظم الطلاب بيتسربو بسبب الاهمال في مدارس البلدية وعدم ملائمة المدارس لمستواهم اذا كان عندهم مشاكل تعليمية واحتياجات خاصة أو انه الوضع المادي صعب في العيلة وبيصير لازم يساعدو عائلاتهم وبيتسربو من المدارس."

وهكذا يتحول الشباب المقدسيين لسوق العمالة في اسرائيل والذي تتجلى فيه سياسة التمييز العنصري.

" بتلاقي المعظم عمال أو سواقين أو بيشتغلو بمهن متدنية من ناحية هرمية المهن لأنه عدد كبير من شباب القدس بيتسربو من التعليم وبيكون يحكي عبري بس ما بيعرف يقرأ ولا يكتب واذا مخلص مدرسة كمان مستوى العبري في المدرسة بيكون مبتدئ لأنه ما فيه تركيز عليه وفيه كتير بيتعلمو بمدارس خاصة ما بتعلم عبري وبيضلو بيعرفوش عبري الا اذا تعلمو على كبر وبالتالي اذا اشتغلوا وين ما كان رح يكون وضعهم

متدني ورواتبهم أقل لأنه احنا بدولة فيها سيادة اللغة العبرية وهيك عدم تعلم اللغة وعدم الحصول على درجة تعليم هي من الأسباب اللي ساعدت على وجود فجوة واضحة بين العرب المقدسيين واليهود في العمل وفي المعيشة."

تتضح سياسة التمييز العنصري المهينة في الفصل في العمل نفسه بين العرب واليهود وفي اختيار العرب لأعمال محددة تكون عادة أدنى من الأعمال التي يقوم بها العمال اليهود وتتميز بأعمال الخدمة. تقول هناء:

"سياسة التمييز العنصري بين العرب واليهود واضحة يعني مثلا في شغل سوبرماركت بياخدو اليهودي لشغل مراقب أومسؤول أو كاش والعربي بيشغلوه عتال لنقل البضاعة وترتيبها عالرفوف وحتى بالمستشفيات كمان بتلاقي العرب في التنظيف طبعا بيكون فيه ممرضين ودكاترة عرب بس عدد كتير قليل وكل عمال التنظيف على الأغلب عرب أو يهود أفريقيا وعمال الأكل وتوزيع الطعام في المستشفى بيكون كله يهود حتى العمال اللي بينقلو المرضى بين الأقسام ولغرف العمليات بيكونو يهود. "

من جانب آخر تؤكد ام يوسف أن الوضع الاقتصادي سيء جدا وأنه لذلك الكثير من العائلات تقرر تزويج بناتهن وحرمانهن من حقهن في التعليم :

" أنا ما قدرت أكمل تعليمي وما صدق أبوي وأجا واحد وخطبني. شو بدك يعني من عامل أكبر حلمه انه يطعمي أولاده ويلبسهم وما في حدا يساعده الكبار بنات والأولاد صغار. ولما صار الوضع هيك طلعت من المدرسة بالصف الثامن لاني أصلا ما كنت شاطرة وكنت استحي من وضعي وكانو البنات يلبسو أحسن مني وقلت أحسن أطلع عشان كمان أساعد امي في شغل البيت لأنها كان عندها ماكنة خياطة وكنت أخفف عنها وأساعدها."

كما وتؤكد منال عن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع المقدسي رغم أن وضع عائلتها الاقتصادي جيد:

> "احنا الحمد لله كان وضعنا الاقتصادي منيح، وانعكس على وضعنا بين الناس كان أبوي يشتغل مقاول بناء مع شركة اسرائيلية صاحبها ابوي اعجبه شغله وبعد كم من سنة صار ابوي مسؤول عن العمال العرب وصار ابوي كمان هو يجيب عمال ويوصلهم وتحسن هيك وضعنا المادي كتير، طبعاً الوضع ما كان هيك في الأول كنا يا دوب في مستوانا المعيشي ولولا أنه أبوي تعب ما كنا حصلنا على هاد الوضع الحمد لله لكن هاد مش الواقع الحقيقي للناس في القدس الي بتعاني من وضع صعب وقلة شغل ومحاسيم (حواجز عسكرية). "

ترسم هذه المقابلات صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي والانساني للسكان الفلسطينيين في مدينة القدس، حيث أن الوضع الاقتصادي المتردي الذي تعاني منه أغلب العائلات أدى الى تحولات ديمغرافية في القدس نتيجة سياسة الترحيل الممنهج الصامت لسكان القدس العرب بوسائله المختلفة بشكل يعيق عملية التنمية الاقتصادية في مدينة القدس. ان الفقر وتدني مستوى المعيشة في كافة النواحي وفقدان حق المواطنة ينعكس بشكل سلبي على الاستقرار الاجتماعي.

ان خبرة حياة المرأة المقدسية المتزوجة من فلسطيني في سياق هذا البحث تختلف عن خبرة النساء الأخريات في القدس، وذلك لأن تأثيرات الاحتلال السلبية طالت جوانب هامة في حياتها. وعند الحديث عنها لا بد من توضيح الممارسات اليومية التي تواجهها لتأكيد صمودها ووجودها في القدس. فالتأثيرات السلبية للممارسات العنصرية ضد الشعب الفلسطيني في القدس مثل الأحداث اليومية المتمثلة، على سبيل المثال لا الحصر، بهدم البيوت وسحب الهويات والتي تقع بعبئها الأكبر على االنساء (اتحاد لجان المرأة العاملة 2012). حيث نرى من خلال نساء عينة البحث كيف أنهن تحملن أعباء اضافية تتمثل في متابعة شؤون المؤسسات الرسمية مثل وزارة الداخلية والـتأمين الوطني وما يرافق ذلك من مشقة اثبات الاقامة الدائمة في حدود بلدية القدس وفي ذات الوقت السكن مع الزوج في حدود المناطق الفلسطينية. وهذا بالطبع يستوجب تجميع الأوراق الثبوتية واستصدار أوراق رسمية من محامين ومن دوائر مختلفة. ويحصل كل ذلك بظروف وصول النساء بظروف شاقة الى

القدس ومرور الحواجز اليومية الممتدة على طول الجدار الفاصل لمدينة القدس للوصول الى تلك الدوائر. ولا يستطيع الزوج من الناحية القانونية في هذه الحالة أن يحل محلها لأنها هي من يتوجب عليها أن تعالج ملفها الرسمي في الدوائر الحكومية بنفسها ولا يستطيع أحدا ما أن يقوم مقامها.

اسباب زواج المقدسيات اللواتي يحملن الهوية الاسرائيلية من فلسطينيين يحملون الهوية الفلسطينية:

أثر الوضع السياسي القائم في مدينة القدس على الوضع الاجتماعي خصوصا فيما يتعلق بمسألة الزواج (اتحاد لجان المرأة العاملة 2012). حيث أصبح بعض الناس في منطقة القدس يفضلون تزويج أبناهن وبناتهن لشركاء من حملة الهوية الاسرائيلية وذلك تفاديا لما سيواجهونه من تعقيدات اجرائية تمييزية عنصرية ضدهن من قبل الاستعمار الصهيوني الذي يمنع لم شمل عائلاتهم وطردهم خارج مدينة القدس. ورغم حالة الفصل السياسي القسري فان الزواج بين المقدسيين والفلسطينيين من حملة الهوية الخضراء موجود وبكثرة. وهنالك اعتقاد بأن الزواج من شخص يحمل الهوية الفلسطينية ومتعلم هو أفضل من شخص يحمل هوية القدس الاسرائيلية وغير متعلم. وفي ذات الوقت هنالك من يعتقد أن الفلسطيني المتعلم قد لا يكون وضعه المادي جيدا، الأمر الذي سوف ينعكس سلبا على الحياة الزوجية مستقبلا. ولذلك يكون الاعتقاد أن الأفضل لحياة زوجية مستقرة هو أن الزواج من مقدسي لأنه أكثر استقرارا من ناحية العمل والناحية المادية، وأسهل من ناحية المعاملات والوثائق الرسمية والمحافظة على المواطنة المقدسية. ولا تزال هنالك فئة من الناس ترى أن زواج المقدسية من شخص يحمل الهوية الفلسطينية هو مرفوض تماما وذلك لما يحويه هذا الزواج من عقبات سياسية تواجه المرأة المقدسية في حياتها اليومية.

توزيع المبحوثات من ناحية رأيهن في زواج المقدسيات من أشخاص من حملة الهوية الفلسطينية:

زواج المقدسية من فلسطيني هو صعب جدا	90%
زواج المقدسية من فلسطيني مثل أي زواج آخر	10%

وقد عبرت ام أمير باختصار عن رأيها بالموضوع بأنها لن تسمح أبدا أن تتزوج ابنتها من شخص يحمل الهوية الفلسطينية لأنه سيجر لها المتاعب بالمقارنة مع زواجها من مقدسي يحمل هوية القدس لأنها تصبح هي المسؤولة عن المحافظة على هويتها ومواطنتها كما وتصبح هي مسؤولة أيضا عن أن تسكن في بيت تابع لمنطقة القدس وعن تدبير أمورها بشأن الولادة في مستشفى اسرائيلي وعن تسجيل أولادها كي يتم منحهم الهوية الاسرائيلية. وغير ذلك فانها لن تتمكن مستقبلا من العيش مع أولادها سويا في مدينة القدس. ولكنها تستدرك لتقول أن ما تقوله ربما "حرام" لأن الزواج "قسمة ونصيب بيد الله وليس بيد اسرائيل".

ان معظم حالات المبحوثات في الحالة الدراسية أوضحن أنهن يتحملن كافة المسؤولية في هذا النطاق. ويمكن أن تترجم هذه المسؤولية بلغة المال والوقت والجهد الى أرقام كبيرة. ولا يكون انسحاب الزوج من تحمل هذه المسؤولية لأنانية في نفسه، كما هو حاصل مع بعض حالات المبحوثات، ولكن لأن المرأة المقدسية هي المخولة قانونيا لتقديم الطلبات وللمراجعة ولتوقيع المستندات. ويكون دور الزوج ايجابيا واضحا اذا ساعده وضعه الاقتصادي على تمويل مشروع زوجته في المحافظة على هويتها ومواطنتها المقدسية كأن يتحمل نفقات السكن والاستئجار أو شراء شقة في منطقة القدس. أما اذا كان وضع الزوج الاقتصادي سيئا أو متوسطا فان الزوجة اما أن تضطر للعمل أو للسكن في مناطق تابعة للسلطة الفلسطينية مع المناورة بادعاء عنوان وهمي لها في مدينة القدس عند الأقارب او الأصدقاء، وهو أمر يحمل في طياته أيضا المجازفة اذ أن الادعاء قد ينكشف وتخسر المرأة بذلك مواطنتها المقدسية المتمثلة بفقدان حقها بالهوية المقدسية الاسرائيلية.

تقول أم أمير:

"أنا برفض أجوز بنتي لواحد من الضفة لأنه راح تضل طول عمرها شقيانة لا خليها تاخد واحد من القدس ويكون هو مسؤول عن كل شي ليش بنتي تتعب تاخده عامل في القدس ولا دكتور في رام الله يضيع لها هويتها. بس كمان لما بيجي النصيب الواحد بيحكيش ولا كلمة يعني يمكن بنتي في الاخر تاخد واحد ضفة وانا مش حابة لاني جربت وتعبت الله هو اللي بيعلم بس يمكن كلامي هدا حرام لأنه شو ما تعمل اسرائيل فينا احنا شعب واحد واذا في قسمة ونصيب واشي بايد الله مش بايد اسرائيل ."

لا نستطيع اغفال أثر القرارات السياسية على الحياة اليومية للفلسطينيين. ولا يعني هذا كما هو وفقاً للحالات الدراسية ان زواج المقدسيات من أشخاص يحملون الهوية الفلسطينية اختلف مع تغيير الأوضاع السياسية وما نجم عنه من قرارات. ومع أنه يظهر من خلال مسح عينة البحث ان نسبة الزواج حتى عام 2000 كانت 75% قبل صدور منع الشمل، و25% بعد صدور قرار منع لم الشمل، ولكن واقع الحال مختلف اذ ان زواج المقدسيات من فلسطينيين يحملون الهوية الفلسطينية موجود وبكثرة.

توزيع المبحوثات حسب سنة الزواج:

1985 -1981	5%
1990 -1986	20%
1995 -1991	15%
2000 -1996	35%
2005 -2001	20%
2010 -2006	5%

لا يختلف وضع المرأة المقدسية في ظل هذا النوع من الزواج بعوامل كالتعليم مثلا. والملاحظ أن جميع النساء اللواتي يحملن شهادة البكالوريوس يعملن، أما غير المتعلمات أو اللواتي أنهين الصف الثاني عشر فأقل فانهن يتجهن للعمل في وظائف أخرى تتباين من

ناحية الاعتبار الاجتماعي كالعمل في تصفيف الشعر والتجميل، العناية بالمسنين والتنظيف والخدمة في البيوت.

توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	نسبة المبحوثات
تعليم ابتدائي 1-6	10%
تعليم اعدادي من 1-9	20%
تعليم ثانوي 10-12	25%
تعليم جامعي – درجة البكالوريوس	35%
تعليم جامعي- درجة الماجستير	10%

كما ويظهر المسح الآتي توزيع المبحوثات من ناحية انخراطهن في سوق العمل حسب مجالات العمل التي تم ذكرها في المقابلات:

تعمل معلمة في مدرسة	35%
تعمل موظفة في بنك- مؤسسة	10%
تعمل في مصنع	5%
تعمل في صالون حلاقة	10%
توقفت عن العمل بسبب المرض	15%
تعمل في مجال رعاية المسنين	10%
لا تعمل	15%

واعتبارا لأوضاع النساء الاقتصادية والاجتماعية، فالمرأة المقدسية إما أن تتعرف عليه وتنشأ بينهما علاقة حب، أو أن يتم خطبتها تقليدياً خلال شبكة العلاقات الاجتماعية التي تمتد للضفة الغربية وغزة أيضاً. فالنساء المقدسيات رفضن هيمنة الخطاب الصهيوني وتجلى الرفض بالزواج من رجال من فلسطينيي المناطق الفلسطينية أو كما يسميه الاستعمار الصهيوني "أجنبي" كما هو منصوص عليه صراحة في القوانين الإسرائيلية. وهذا هو

خطاب الاستعمار الصهيوني المبني على القوة والتراتبية الاجتماعية والتي تحاول المنظومة الاستعمارية تدعيمه ليس بالسيطرة والتدخل في سياقات اللغة والتعليم والدين فحسب، بل وبمحاولة تشكيل الثقافة الشعبية (كيفوركيان 2010) من خلال السيطرة على "المكان الخاص" للأفراد. يظهر هذا المسح لعينة المبحوثات أصل العلاقة بين الزوجين فيما اذا كانت قرابة ونسب عائلي أو تعارف.

توزيع المبحوثات من ناحية القرابة مع الزوج كالتالي:

الزوج من أقرباء العائلة	10%
الزوج من شبكة المعارف والعلاقات الاجتماعية	75%
الزوج زميل في الجامعة أو العمل أو تعارف	15%

جدير بالذكر أنه لم يتبين أن هنالك علاقة بين مستوى التعليم للزوجة وعلاقة القرابة مع الزوج. وبالنسبة للمبحوثات فقد كان قرار زواجهن ناتجا عن قناعة تامة بأن هذا الزواج شأنه شأن أي زواج آخر وليس مختلفاً كون العريس يحمل الهوية الفلسطينية ولا يستطيع الاقامة في القدس الا عندما يحصل على الاقامة كما تم شرحه أنفا.

تحدثنا منال عن قرار زواجها:

" أنا جوزي حبيته كنت بعرف انه هويته ضفة وراح أتغلب بعد الجيزة هادا بالمرة ما أثر على قراري وهو فوق كل شي ابن عمي ومن سكان مدينة دورا بلدنا وأصلنا."

وتقول أم أمير:

" أنا من سكان مخيم شعفاط وأهلي لاجئين من تل الصافي ولما أجوا قرايب جوزي خطبوني ما كناش حاسين بالفرق بين هوية قدس وهوية ضفة أنا تجوزت في 92، وسكنت في ريحا مع عيلة جوزي وكان وقتها

يشتغل في مخبز في طيرة المثلث وما لاقيت أي فرق بينه وبين واحد من القدس."

وتقول مرام:

" أصلي من جينصافوط، وفي ال67 وقت الاحصا كان سيدي في القدس وهيك أهلي أخدوا الهوية الزرقا وأنا تجوزت ابن عمي من جينصافوط وسكنت في البلد أنا يعني رجعت لأصلي".

أما خيرية فتقول:

" كان عمري 14 سنة لما أجوا ناس اصلهم من لفتا وما كنت أعرف أي اشي في الدنيا، محبوسة بهالدار ويا دوب أروح ع الدكانة الي جنب الدار ولما أجو وخطبوني بصراحة انا انبسطت كتير قلت لحالي بهرب من مرة ابوي وما كنت بعرف أي شي انه هو من القدس ولا من الضفة، ويمكن وقتها ما كان حتى أبوي يعرف أصلا الفرق."

وتقول رنا:

" لأنه أهلي كانت عندهم مشكلة مع التأمين الوطني وكان بدها وزارة الداخلية تسحب هوياتهم كنت بعرف انه السكن في الضفة ممنوع حسب القانون. صحيح انه كان في لسه لم شمل مسموح بس ما كانو بيعطو لم شمل الا لحالات قليلة كتير. وكنت بعرف انه اذا تجوزت من الضفة بدي أعاني في مسألة السكن لأنه يا بسكن بالضفة وبخسر هويتي ويا بضطر أسكن بالقدس وبندفع كل مصارينا أجارات دور ومع هيك لأنه الشاب أعجبني ومتعلم وواثق بنفسه أنا قررت أنه نخطب ونتجوز ومش مهم شو ما يصير زينا زي غيرنا. "

وتقول سهى:

" أنا من سكان كفر عقب من زمان وأهلي ساكنين فيها، وتربيت فيها، درست للصف التاسع بعدها تركت المدرسة، لأنه ما كان في مدارس في كفر عقب لازم نروح ع رام الله أو القدس، وأبوي خاف علينا وخلانا نترك المدرسة. وبعدين تجوزت عن طريق جارتنا، كان ابن أختها

يدوروا على عروس وهي دلتهم علي وسكنت عند دار اهله. كانوا ساكنين بسطح مرحبا عند البيرة. "

وتقول نعيمة:

" زوجي من القدس بس بحمل هوية الضفة لأنه أهله كانوا بسكنوا منطقة العيزرية وقت ما عملت اسرائيل إحصاء 67 بس هو من عيلة أكابر من القدس وولد وحيد أهله عنده أخت وحيده دكتورة أسنان تعالجت عندها وحبتني ودلت علي ولما أجوا يخطبوني أبوي فرح بنسبهم وافتخر فيهم مع أنه زوجي كان مخلص توجيهي راسب بس أبوي انعجق فيهم. "

وتقول ميرفت:

" كنت ساكنة في منطقة أبو ديس وعشان ما نتمشكل مع الداخلية حط أبوي عنوانا عند دار سيدي في راس العامود وتجوزت عن طريق عمتي كانت تعرفه لأنه ابن جيرانهم وقالت لامي أنه اهله مناح كتير ومحترمين من الضفة وشرطه انه يتجوز وحدة معها هوية اسرائيلية لأنه كان ماخد رخصة شحن وبدو هوية االسرائيلية ينقل بضايع بين القدس والضفة. "

وتقول فداء:

" زوجي لاجئ من مدينة اللد وساكن في منطقة الطيرة في رام الله. ابوي كان ميسور الحال وامي كان تهتم فينا وفي لبسنا، وكنا أحلى بنات في الحارة وكانت تسافر كتير ع الشام وتجيبلنا أحلى لبس ولما كبرنا انطلبنا كتير (كتير اجو ناس خطبونا) وأهلي يحكوا ما بتروحوا إلا من عز لعز ولما طلبني دكتور من رام الله أهلي وافقوا بدون تردد لأنه انك تناسب دكتور هدا اشي كبير في مجتمعنا وما اهتم حدا من أهلي لمسألة الهوية أصلا هدا كان في قبل القوانين اللي بتمنع لم الشمل وحتى بعد القوانين الناس بتتحايل عالوضع. "

وتقول لينا:

" جوزي محمد الله يرحمه كان لحام أصله من القدس وهويته ضفة وساكن في رام الله ولما أجو أهل محمد يخطبوني ما كان لفرحتي حد

لأنه كنا ساكنين في البلدة القديمة في القدس وعيلة كبيرة 13 نفر في دار صغيرة مكونة من غرفتين والبلاط مكسر والدار قديمة كتير وطول اليوم شغل لهيك امي ما اهتمت اذا رحت ع المدرسة أو غبت وأنا كنت مش شاطرة بالمرة فطلعت من صف الخامس عشان أساعدها. تجوزت بعمر 15 يا دوب بقرأ وبكتب ورام الله حلم بالنسبة الي لأني كنت أكره دارنا في القدس وكنت أشوف رام الله أحلى وأرقى من القدس لا كنت فاهمة شو يعني ضفة ولا قدس وما كان في حواجز والناس تقدر تروح وتيجي بسهولة. "

وتقول أم يوسف:

" ما بعرف كيف بيصير النصيب بالآخر بنحكي هيك صار جوزي بكون أخو صاحبة بنت حما أختي العلاقات عنا كتير متشابكة ومعقدة المهم انها دلتهم علي وكنت أعرف انه من الضفة وبيشتغل حداد وما كان اشي مهم انك تتجوزي من الضفة أو القدس ما كان في هالنعرة زي هالأيام يعني اليوم اللي مش لاقية حد ياخدها من القدس بتتجوز من الضفة وأصلاً ما كان في حاجز قلنديا ولما أجوا أهله طلبوني دخلوا كلهم من مفرق ضاحية البريد كان فيه مدخل وكل الضفة بيفوتوا ويطلعوا زينا بدون تصاريح. "

وتقول ربا:

" عرفت جوزي من الجامعة لما كنت أدرس في جامعة بيرزيت وهو كان من قرية قريبة من الجامعة اسمها كوبر يعني حامل هوية الضفة أنا بصراحة ارتبطت فيه لأنه عجبني شاب كويس ومحترم والكل بيشهد له ولما أجا يخطبني من أهلي كنت على معرفه فيه هم عارضوا في البداية بس في الآخر وافقوا. "

وتقول نادية:

" وادي الجوز في القدس هو أحلى اشي في حياتي الطفولة والدلال، كنت الوحيدة مع ست أخوه ومشيولة عكفوف الراحة لهيك كان زواجي مسالة مش سهلة ولازم يكون الشخص يستاهلني ومن عيلة ميسورة الحال

ومحترمين. الله يرحمه أبوي كان اله صحاب ساكنين في بيرزيت ونتزاور كتير مع بعض ولما أجوا يخطبوني ما اعترض عشان هوية قدس ولا ضفة ما كان وقتها يفرق الموضوع بس شرط عليهم أسكن بدار لحالي وما كان واضح انه لازم أسكن ضفة ولو كان أبوي عارف كان حط عليهم شرط أسكن بالقدس."

وتقول هناء:

"تعرفت على جوزي لما كنت برحلة مع معلمات المدرسة على مصر وهناك أعجبته وأصر انه يتعرف علي ويتواصل معي ع التلفون لما رجعت من مصر كنت أعرف انه من رام الله وبحمل هوية الضفة ومتجوز ومطلق من قبل وكان يشتغل مقاول ومعاه تصريح تاجر بيدخل ع اسرائيل وغني كتير وصار يحكي معي ويغريني بالمصاري وأنا بصراحة انغريت بالمصاري وما حسبت حساب للمشاكل الي ممكن أتعرض الها أهلي في البداية رفضوا وبعدين مشي الحال."

تظهر المبحوثات حالات مختلفة لأسباب الزواج من رجال من مناطق السلطة الفلسطينية. وقد كان أبرزها أن أغلب المبحوثات قد تزوجن في فترة لم يكن الزواج من حملة الهوية الضفة يشكل فرقاً بالنسبة للمقدسيين. إلا أن الأمر اللافت للنظر أن الاتجاه السائد في الزواج كان يعتمد على وجود شخص ثقة يمنح الأهالي الثقة بالنسبة للمتقدم للزواج و15% فقط من عينة البحث تزوجوا من أولاد العمومة. كما أوضحت 15% من الحالات أن هناك عدة صفات مستحبة في المجتمع المقدسي منها الشهادة "الطب"، والنسب "عائلة معروفة"، والمال، مما يجعلهم لا يناقشون المشكلات التي سوف تنشأ فيما بعد أي أن هذه الاعتبارات هي ذاتها التي تتم مناقشتها لدى اتمام أي زواج في السياق المجتمعي العربي بدون التطرق لخصوصية الحالة الدراسية قيد البحث.

أساليب تعامل النساء مع السيطرة الصهيونية

أدركت النساء أن المصاعب التي سوف تواجههن منذ البداية هي العيش في منطقة مختلفة عما اعتدن عليه. ان موقع سكن النساء الجديد يتضمن تهديدا لحقهن في هويتهن

المقدسية ووجودهن في المدينة وما يتبع ذلك أيضا من صعوبات في الوصول إلى أهلهن والوصول الى المؤسسات الرسمية لتسجيل أبنائهن في هوياتهن ومنح أزواجهن التصاريح من أجل البقاء في مدينة القدس. ولقد انعكس ذلك سلباً على الحياة الأسرية التي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الشعور بالأمان الأسري وجعلهن يحاولن جاهدات ابتكار تفاصيل يومية للمقاومة تمكنهن من الابقاء على أسرهن، وهو ما يحاول البحث القاء الضوء عليه لما للقدس من خصوصية.

ان الزواج وحق الاختيار هو خيار انساني لا يجب أن يتدخل به أحد. ان النظام الاستيطاني الصهيوني لا يمنع صراحة زواج المقدسيين من غيرهم، لكنه ينتهك بإجراءاته وسياساته وقوانينه أبسط هذه الحقوق من خصوصية حق اختيار الزوج، ليتم بذلك اعتبار حامل هوية الضفة أجنبياً ويخضع بالتالي لما يطبق على الزوج الأجنبي. ولأن هذا الشخص فلسطينياً فإن الإجراءات تصبح أكثر تعقيداً وصعوبة سعيا لافراغ القدس من سكانها الفلسطينيين. وهكذا فان المعوقات التي تضعها اسرائيل أمام زواج الفلسطينيين في القدس تعتبر "الجدار الآخر" أي إضافة لجدار الفصل العنصري الذي يعزل القدس عن باقي المناطق الفلسطينية حيث أن المقدسيين الذين يحملون الهوية الاسرائيلية بوضع "مقيم دائم" والمتزوجين من فلسطينيين يحملون الهوية الخضراء يكونون مجبورين على العيش منفصلين أو أن يتركو أزواجهم وأطفالهم يعيشون بعيدا عنهم. وأن هذه المعوقات لها تأثيرات كبيرة على قرارات الزواج وتكوين الأسر لدى الفلسطينيين في القدس مثلها مثل التأثيرات التي تهدف الى ترحيلهم من القدس نتيجة جدار الفصل العنصري عليهم (Conte 2005). كما أن هذه المعيقات تشكل الحياة اليومية المعاشة لهذه الفئة خاصة من المجتمع المقدسي، وهن النساء اللواتي قد يفقدن اقامتهن وحقهن في مدينتهن، اللواتي يعشن حالة من الانكشاف أمام المستعمر الذي يتربص لهن ويتابع تطور حياتهن ترقبا لاثبات مغادرتهن السكن في المدينة، حتى يقوم بالغاء اقامتهن ومنعهن من العودة للمدينة مرة أخرى. وهكذا نرى أهمية أن تعي هؤلاء النسوة وعائلاتهن توقيت ومكان التحايل حتى تتم مواجهة ألة الاستعمار وحتى لا يتم ترحيلهن بالشكل القانوني الذي تتبعه اسرائيل ضدهن لخصوصية وضعهن.

الاستقرار بالقدس

تعتبر النساء المقدسيات أن الانتقال للسكن في القدس أو ضواحيها التابعة لبلدية القدس الاسرائيلية أحد التكتيكات الهامة التي يتخذنها من أجل الحفاظ على وجودهن في المدينة وتسجيل أبنائهن في هويتهن على الأقل إذا لم يتمكنّ من الحصول على تصريح اقامة لأزواجهن. ان هذا التكتيك يأتي رداً على استراتيجية الآلة الاستعمارية التي تسوغ قوانين اجلاء ومحو الفلسطيني من مدينة القدس. ان قرار السكن في مدينة القدس ليس سهلا كما يبدو في ظاهره. وكما هو الحال في الوضع الطبيعي فان قرار السكن بالنسبة هو قرار شخصي بامتياز يتعلق بالزوجين فقط.

أما في مدينة القدس فان "ممنوع" هي الكلمة التي تلخص الموقف وذلك نتيجة لحقيقة أنه لا يستطيع أي فلسطيني أن يسكن في مدينة القدس أو الدخول اليها الا اذا كان مقدسيا ويحمل الهوية المقدسية. حيث أنه من الممنوع أن يسكن المقدسي خارج حدود مدينة القدس ومن الممنوع عليهم ان يسكنوا في حال زواجهم من شركاء مقدسيين بأن يسكن شركاءهم معهم في المدينة. حيث يحتاج الشريك في هذه الحالة الى تصريح دخول واقامة لا يمكن البحث بشأنه الا حين بلوغ الزوجة الفلسطينية المتزوجة من المقدسي 25 عاما وبلوغ الزوج الفلسطيني المتزوج من مقدسية 35 عاما. وعليه فان فارق السنوات لهؤلاء الشركاء يعني بقاء الاسرة في فضاء التشتت والبعاد. فلا تستطيع المقدسية المتزوجة من فلسطيني أن تتقدم له بطلب اقامة ودخول لمدينة القدس الا حين بلوغ زوجها 35 عاما. وهذا لا يضمن بالتأكيد أن طلب الدخول والاقامة ستتم الموافقة عليه بتلك السهولة.

هنا يتكشف الاستيطان الصهيوني على حقيقة أنه يمنع زواج المقدسيين من الفلسطينيين فعلا مع انه لا يصرح به بصيغة قانونية صراحة. فهو يمنع دخول وسكن الفلسطينيين في القدس حتى ولو كانوا متزوجين من مقدسيين. كما وأنه يقف ملوحا بالتهديد لكل مقدسي أو مقدسية بحرمانهم من حق الاقامة في القدس اذا ما فكروا بالانتقال للسكن ولو على بعد عدة أمتار خارج حدود بلدية القدس الاسرائيلية حيث يعتبر مستنكفا عن اقامته في المدينة.

وهكذا لا يسمح للأزواج بالعيش سويا ولا يتسنى لهم الا حلولا محددة ومقيدة. فاما أن تسكن الزوجة المقدسية في مدينة القدس لوحدها ويسكن زوجها في مناطق السلطة الفلسطينية حتى يتم زوجها الخامسة والثلاثين من العمر، حين يسمح له وقتها بتقديم طلب لم الشمل له، أو

أنها تسكن معه في المناطق المحيطة بالجدار خارج القدس والتي لا زالت تابعة لبلدية القدس الاسرائيلية. أو أنهم قد يختارون أن يناوروا بالسكن وذلك عن طريق استئجار بيت يتم تسجيله عنوانا لدى الدوائر الرسمية ويسكنون في منطقة تابعة للسلطة الفلسطينية ويعيشون في هذه الحالة تأهبا يفرضه عليهم التفتيش الدوري للدوائر الاسرائيلية المختصة بشؤون السكان لكونهم سكان القدس.

تعيش هذه العائلات من أجل اثبات الاقامة في القدس حالة تأهب دائم. فأولاد هذه العائلات يجب أن يتعلموا في مدارس تابعة لمنطقة القدس، وأن تكون لدى العائلة كشوفات فواتير ماء وكهرباء وتليفون تظهر أنهم يعيشون فعلا في القدس وأن قيمة الاستهلاك هي في حدود المعدل الطبيعي لمثل حجم العائلة. وبالاضافة لذلك يجب أن يكونوا معروفين في الحي الذي يسكنون به ومعروفين لدى أقرب بقالة ومحلات تجارية أخرى في المنطقة. ان هذا الوضع يعني بالضرورة بقاء هذه العائلات دائما في وضع " التمسرح" كل يوم حتى تغفل عن أي تفصيل. فالعلاقة والصلة الدائمة مع الجيران مطلوبة دائما كي تصلهم أخبار اذا ما سوف تتداهمهم حملة تفتيش. فاحيانا يتم الادعاء في حال مداهمة حملة تفتيش لعائلة لديها منزل في القدس وتعيش فعلا في رام الله، يتم الادعاء انهم في السوق أو في الرحلة وأنهم سيأتون بعد قليل ويتم فعلا تبليغ العائلة أنهم يجب أن يضروا لبيتهم فعلا. تنجح مناورات بعض الناس في هذا الوضع وتفشل مناورات الكثيرين لأن بعض الجيران لا يفضل أو أن يخاف أن يتعاون حتى لا يتحمل المسؤولية القانونية في حالة الشهادة الكاذبة. كما وأن الفشل في اثبات السكن في القدس يكون بسبب دقة الفحص الذي يتم اجراءه. حيث يعالج التفتيش اذا ما كان العائلة فعلا تعيش في البيت أم لا ويكون ذلك عن طريق فحص ملابس كافة أفراد العائلة الشتوية والصيفية والداخلية منها، وأيضا ألبومات وصور العائلة والأوراق الثبوتية الرسمية. كما ويتم فحص محتويات المطبخ ومحتويات الثلاجة والطعام والأواني بحثا عن ما يثبت أن المطبخ فعلا قيد الاستخدام وأن الطعام طازجا وليس قديما. كما وأنهم يقومون بتصوير داخل الثلاجة ورفوف المطبخ. وبنفس الدرجة فانهم يفحصون أمورالحياة اليومية الأخرى مثل الغسيل ويقومون بتصوير سلة الغسيل وحبل الغسيل. ان الدقة في حيثيات التفتيش والكيفية التي تتم بها تجعل هذه العائلات تعيش حالة توتر دائم ورهبة من مغبة فقدان اقامتها في القدس وسحب هوياتهم اذا ما تم اثبات أنهم لا يعيشون في القدس.

يبرز المسح الآتي لعينة البحث كيف تتعامل هذه العائلات مع قضية مكان السكن عند حدوث الزواج وكيف يتأثر مكان السكن بالتقاليد المتبعة في المجتمع العربي وكيف أن المرأة تسكن مع أهل زوجها أو قريبا منهم. في البداية وحسب عينة البحث مع عائلة الزوج في المناطق الفلسطينية دون الانتباه للوضع السياسي والقوانين المجحفة التي تحرم الزوجة من اقامتها في مدينة القدس ومن ضم ابناءها معها في هويتها ومنحهم أرقام هوية دائمة، وهذا يبرز بوضوح كما يلي:

توزيع المبحوثات من ناحية مكان الإقامة بعد الزواج:

سكن الزوجان بعد الزواج في المناطق الفلسطينية قرب عائلة الزوج	0%
سكن الزوجان بعد الزواج في المناطق الفلسطينية بعيدا عن عائلة لزوج	10%
سكن الزوجان بعد الزواج في بيت عائلة الزوج في المناطق الفلسطينية	60%
سكن الزوجان بعد الزواج في جزء من بيت عائلة الزوجة	5%
سكن الزوجان بعد الزواج في حدود بلدية القدس	15%
سكن الزوجان منذ بداية الزواج في منزلين واحد تابع للمناطق الفلسطينية والآخر لبلدية القدس	5%
سكن الزوجان في منطقة اسرائيلية غير القدس	5%

إن صعوبة موضوع السكن في القدس جعل القرار بشأنه صعبا أيضا. وقد أبرزت الدراسة عدة محاور للنقاش في هذا الخصوص مثل قرار الانتقال في السكن ويتطرق الى اشكالية اتخاذ مثل هذا القرار فيما اذا كان القرار فردي أم ثنائي بين الزوجين وخصوصية الحالات. وأيضا تناقش محاور النقاش مسألة القرار في اختيار مكان السكن والانتقال للسكن سواء كان الى داخل المدينة أو الى ضواحيها لأن لذلك علاقة مباشرة مع الوضع المادي

للعائلة لأن تكاليف السكن في مدينة القدس أعلى مما هي في المناطق المحيطة بالجدار تلك المناطق التي لا زالت تتبع لبلدية القدس. كما أن قرار اعتماد الزوجة المقدسية على نفسها أو على أهلها هو محور مهم من محاور النقاش .

هذه المحاور ستؤدي بنا إلى استخلاص عدة نتائج مثل الكشف عن قدرة الظرف الصعب على تمكين النساء الذي سنلحظه عند العديد منهن، واعادة تقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة، واعتبار هذه ألآسر أسرا ترأسها نساء. نستطيع في النهاية أن نستبين الحالات التي استطاعت أن تحافظ على تكوينها الأسري في سياق الفصل في العيش في مكان واحد بين أفراد العائلة، وفهم الزوج لأهمية الهوية المقدسية وحفاظ الزوجة عليها مهما كانت الأسباب، والتحول في النمط الثقافي السائد حول مفهوم رب الأسر وتوزيع الأدوار. وسيتم استعراض هذا التكتيك وكيف تم أخذ القرار بشأنه كوسيلة للمناورة في اسلوب العيش والتحايل للاحتفاظ بحق الاقامة.

توزيع المبحوثات من ناحية مكان السكن في منطقة القدس بعد الانتقال من بيت عائلة الزوج في المناطق الفلسطينية:

سكنت العائلة بعد الانتقال في بيت مستأجر	75%
سكنت العائلة في بيت قامت بشراءه	0%
سكنت العائلة في جزء من عائلة الزوجة	10%
سكنت العائلة مع عائلة الزوجة في نفس البيت	10%
سكنت العائلة في بيت قامت ببناءه	5%

ان تكتيكات الحياة اليومية في القدس هي عدم ثابتة وهشة ولكنها تقاوم وتجابه "منظومة عمل واضحة للسياسات الاسرائيلية" (كيفوركيان 2011) وأن هذه المقاومة الفردية "تولد مهارات بدائية غير مدروسة ومركبة" وهذا ما يتضح من خلال سياق المبحوثات.

القدس كمكان للإستقرار وقرار الانتقال للسكن فيها:

جدير بالذكر أن الفارق بين منطقة القدس والمنطقة التابعة للمناطق الفلسطينية قد يكون مكانا على بعد عدة اعتبار أو في الجهة المقابلة من الشارع. يظهر هذا المسح عن المبحوثات فيما اذا كان قرار الانتقال بمبادرة الزوج أو الزوجة أو الاثنان معا:

الانتقال للسكن في القدس كان بقرار الزوجين	20%
الانتقال للسكن في القدس كان بقرار الزوجة فقط	80%
الانتقال للسكن في القدس كان بقرار الزوج فقط	0%

نرى من خلال المسح أن قرارالانتقال كان بمبادرة المرأة المقدسية وحدها بنسبة 80% بدون مبادرة زوجها وهي إما أن تكون قد قامت باقناعه للإنتقال معها للسكن في منطقة القدس، أو انها اختارت أن تنتقل مع أولادها لوحدها تاركة زوجها يسكن في البيت التابع للمناطق الفلسطينية وحيدا. وقد نرى أن الزوج قد يلتحق بزوجته وأولاده للسكن معهم، أو أنه قد يزورهم بشكل دوري أو أنه قد يسكن معهم لفترة ثم يعود أدراجه للسكن في المناطق الفلسطينية بعد أن يستنفذ كل المحاولات للحصول على تصاريح اقامة ويصاب بالاحباط. كما وأنه قد يشعر أن زوجته أصبحت هي صاحبة القرار الأمر الذي يخلق مشاكلا من نوع م3ختلف تؤدي بالزوجين الى النزاع الذي قد يصل الى الطلاق.

يمكن الاستنتاج من خلال عينة البحث أن ردة فعل الأزواج لقرار الزوجة بالانتقال للسكن في مدينة القدس تباينت كما يلي :

كان السكن في مدينة القدس رغبة الزوج برضى تام واستمر الزوج بالسكن في منطقة القدس.	30%
وافق الزوج على الانتقال ولكنه تراجع بسبب الأعباء المادية المترتبة على هذا القرار وعاد لوحده يسكن في المناطق الفلسطينية.	15%
وافق الزوج على الانتقال ولكنه نادم بسبب صعوبة الوصول ووجود الحواجز العسكرية والمعابر ويهدد بالعودة للسكن في المناطق الفلسطينية.	10%
وافق الزوج على السكن في منطقة القدس مع العائلة في القدس ما دام يحصل على تصريح اقامة وسيعود للسكن في المناطق الفلسطينية اذا تم رفض تصريح الاقامة مستقبلا.	5%
رفض الزوج الانتقال للسكن في منطقة قدس رفضا قاطعا واستمرت الزوجة بالسكن بالمناطق الفلسطينية دون أن يكون لها عنوان بمنطقة القدس.	5%
رفض الزوج الاستمرار في السكن في منطقة قدس رفضا قاطعا وعادت الزوجة بالسكن بالمناطق الفلسطينية ولها عنوان مسجل اقامتها بمنطقة القدس لدى أقاربها.	5%
رفض الزوج الاستمرار في السكن في منطقة قدس رفضا قاطعا وسكنت الزوجة مع أولادها بمنطقة القدس وحصل الطلاق بين الزوجين.	10%
رفض الزوج فكرة أن يقدم لم شمل وأن يساعد زوجته باثبات اقامتها وحصل الطلاق بين الزوجين.	5%
انتقلت الزوجة للسكن في مناطق القدس بعد أن طلقها زوجها بسبب المشاكل.	10%
تسكن الزوجة وحدها في منطقة اسرائيلية ويسكن زوجها في المناطق الفلسطينية بعد أن تزوج أمرأة أخرى هناك ويزور زوجته بشكل متكرر.	5%

نرى على سبيل المثال كيف أن أم يوسف خاضت جدالا كبيرا مع زوجها من أجل أن تقنعه بالإنتقال للسكن في الجهة المقابلة لمنطقة مخيم قلنديا وهي المنطقة التي تعتبر منطقة قدس. ومع أن الفرق المكاني صغير لكنه جيوسياسيا واسع ويتضمن معان لها علاقة

بالصمود في مدينة القدس والتشبث بالمكان واثبات الإقامة، وغير ذلك معناه اعطاء الفرصة لاسرائيل في تنفيذ خططها القاضية بتهجير الفلسطينيين من مدينة القدس بادعاء الدواعي القانونية ومخالفة قوانين الاقامة الدائمة في اسرائيل. ويكلف ذلك عادة العائلات المضطرة للانتقال أعباء مادية تتراوح بين أجرة بيت وفواتير وتفاصيل أخرى مثل شراء آثاث جديد كما هو الحال مع ام يوسف التي اضطرت أن تشتري آثاث مستعمل لأن والدة زوجها وأخوته رفضوا أن يأخذ أخيهم آثاث بيته القديم أملا في أن سيعود للسكن مرة أخرى في بيته الذي يتملكه في المناطق الفلسطينية.

تقول أم يوسف:

"عرضت على جوزي انه نترك البيت اللي في المخيم وننتقل للجهة المقابلة اللي هي منطقة قدس يعني هي بس نقطع الشارع عاليمين مخيم وعالشمال قدس وأهل جوزي رفضو انه ننقل العفش وجوزي ما قدرش يحكم عليهم علشان انه متأملين نرجع نسكن عندهم وعشان هيك اضطرينا نشتري عفش مستعمل للدار اللي استأجرناها."

تعتبر أم أمير نفسها قليلة الحظ بسبب زواجها من رجل يحمل هوية الضفة على الرغم من عدم أهمية ذلك في الوقت الذي تزوجت فيه. ان شعورها بسوء الحظ كان يعود للوضع الصعب الذي تعانيه العائلة وذلك لأن والدهم المعيل يحمل هوية فلسطينية. كانت أم أمير تسرد قصتها بكثير من الاسهاب والتفاصيل وكأنها تقول لي " أنا لن أنسى"، وهو ما فعلته بالحقيقة:

"سكنت في ريحا (مدينة أريحا) 8 سنين وكان الوضع صعب ... ولا اشي بتغير ولا اشي بتحسن وأنا بقول اولادي وعشان اولادي ونبهتني جارة لأهلي بنت حلال انه لازم أسجل أولادي في هويتي لأنه اذا تركت جوزي بيكونو اولادي معي وبعيشو بالقدس مش كأنه أنا بعيش بدولة وهم عايشين بدولة تانية وما بنقدر نكون مع بعض ولا نسافر مع بعض وكأنه هم من دولة تانية مش اولادي وخلفتهم من بطني."

تظهر هذه الحالة كيف أنه اذا تعرضت المرأة المقدسية في حياتها الزوجية للطلاق وأولادها غير مسجلين في بطاقة هويتها فانهم لا يستطيعون العودة معها للسكن في منطقة

القدس. وبذلك فهي في تلك الحالة تخسر حضانة أولادها ولا تستطيع أن تضمهم اليها الا وفق تحقيق شروط تتعلق بعمرالأولاد ومدة اعادة اثبات الاقامة في القدس واستصدار اقامة مشفوعة بوثائق حقيقية وزيارات تفتيشية لفحص اقامة العائلة من قبل الجهات المختصة. تقول ام أمير:

> "خفت اني انحرم من هويتي واولادي وينحرمو اولادي من امكانية السكن في القدس ويضلو كل عمرهم بالضفة يعني كل هالمرار بالحياة وما أطلع لولادي هويات ويقدرو يعيشو معي في القدس. وحكيت مع جوزي وما رضي وما رديت عليه تعبت من العيشه والله وكيلك زي الغولة الي بتوكل كل اشي الا أولادها هيك صرت حملت أولادي ورجعت ع القدس."

أما مرام فقد كان السكن في ضواحي القدس قراراً منذ البداية وكما هو الحال لدى الكثيرمن المقدسيين حيث ينزعون للسكن في المناطق التي تكون تكاليف الحياة فيها وأجرة البيوت وضريبة البيت أرخص مثل منطقة كفر عقب ومنطقة ضاحية السلام. وهنالك، الأكثر فقرا يضطرون للسكن في منطقة مخيم شعفاط حيث لا يدفعون هنالك ضريبة الأرنونا ولا فواتير ماء والكثيرين أيضا حتى لا يدفعون فواتير كهرباء، ولكنهم بالمقابل يعيشون ظروفا اجتماعية وبيئية صعبة ناتجة عن اكتظاظ السكان وفقدان الخصوصية ومشاكل اهمال الخدمات والمرافق العامة مما يضطر الكثيرين بعد ذلك منهم للبحث عن مكان سكن مناسب للانتقال اليه يكون تابعا لبلدية القدس ويكون في ذات أرخص نسبيا من المناطق التي يكون تكاليف معيشتها مرتفعا كما هو الحال داخل القدس نفسها وفي احياءها مثل بت حنينا وشعفاط ووادي الجوز. ففي تلك المناطق يتراح معدل الايجار الشهري لشقة ذات ثلاث غرف ما بين 800-1200 دولار وقد تصل قيمة ضريبة الأرنونا أيضا لمبلغ 1500-2500 دولار سنويا. تقول مرام:

> " سكنت في مخيم منطقة عناتا جنب (بجانب) مخيم شعفاط هناك في عناتا منطقة قدس اسمها ضاحية السلامّ سكنا فيها من الأول وكانت المصاريف معقولة ومش غالية وأنا في الدار ما بشتغل وجوزي كان يشتغل باسرائيل بدون تصريح شغل مهرب مع هيك يا دوب شغله بالعافية (بالكاد) مكفينا كمان معروف عن منطقة عناتا انها مش كتير منيحة مليانه مدمنين مخدرات وبضل الواحد خايف ع الأولاد وحاله خصوصا وجوزي بغيب

عن البيت وين تا تيجي عشان كل هالأوضاع خاف علينا كتير وأنا بطلت أأمن والأولاد صغار وكل ليلة ما أصدق يطلع النهار، وأضل أستنى أخر الأسبوع تايجي جوزي. بالآخر تعب هو كمان احنا هون وهو بعيد وصار يدورع شغل قريب والحمد لله لقي شغل في مخبز في صور باهر وانتقلنا هناك وضلينا سنتين ساكنين في صور باهر وما كان الوضع أحسن كتير في صور باهر أهلها بضلوا يحسسوك انك غريب وبتعاملوا بعنصرية غير انها غالية لهيك انتقلنا ع منطقة كفرعقب لأنه سعرها أطرى من بيت حنينا وشعفاط اللي هي المحلات الوحيدة اللي ممكن نسكن فيها بدون مشاكل حوالينا، المهم فضلنا كفر عقب لأنها منطقة قدس ومفتوحة ع الضفة وفيها مدارس للأولاد."

بينما تحدثت خيرية عن تجربتها في الزواج ومحاولاتها السكن في القدس أو أي منطقة اسرائيلية كتجربة مريرة مرت بالكثير من المشاكل خلالها من أجل تحسين وضعها على كافة المستويات:

" كان وضع جوزي من الأول صعب والحياة الصعبة اللي عشتها خلتني أفكر شو ما كانت الحياة صعبة مش رح تكون زي اللي عشته عند مرة أبوي لما تجوزنا سكنت في دار حماي في رام الله في مخيم قدورة أعطوني غرفة معهم وما حسيت بالراحة وضليت مصره تاطلعنا من دار حماي لأنه كان لازم أسكن بكفرعقب منطقة قدس وأسجل اولادي بهويتي غير هيك بتضيع حقوقي وحقوقهم. جوزي يا دوب كان شغله يكفي اجار الدار واشياء بسيطة فطلعت اشتغل في البيوت، وبعدين اشتغلت في مصنع الكعك في عطروت وبعدها بفترة انتقلنا لمخيم شعفاط ولليوم أنا واولادي ساكنه هناك".

قد يوافق الرجل الفلسطيني زوجته المقدسية ويهتم بالسكن بمنطقة القدس للحفاظ على مواطنتها ولمساعدتها في أن يحصل أبناءها على الهوية المقدسية أيضا وليصل هو على عمل أفضل في اسرائيل، ولكن قد يثنيه عن ذلك مصلحة شخصية أخرى تتعلق بالمحافظة على ممتلكاته في المناطق الفلسطينية تجعله يعود للسكن في المناطق الفلسطينية تاركا وراءه زوجته وأولاده كما حصل مع خيرية ونادية وسهى. تقول خيرية:

"وبعد ما أخدنا هويات الاولاد صار أخوته بدهم يوخدوا حصته من الدار بعد ما مات أبوه، وصار بدو يرجع يسكن لأنهم معتازينها، وهو صار بدو يرجع ع رام الله وصار يعمل مشاكل في الدار حتى صاحب الدار زهق وصار بدو يطلعنا من الدار، وانا والأولاد ما رضينا نرجع وهو رجع لحاله يسكن في رام الله واحنا ضلينا في القدس."

وقد لا يوافق الزوج على الانتقال للسكن في منطقة القدس لأنه متعلم وحاصل على وظيفة جيدة في المناطق الفلسطينية ولا يحتاج لأن ينتقل للعمل في اسرائيل. تقول فداء:

" أساس كل المشاكل اللي صارت بينه انه هو ما كان بدو من القدس ولا اشي وأنا ما كنت بقدر أتنازل عن هويتي. هو دكتور وشغله منيح في رام الله."

أظهرت رنا منذ بداية الحديث عن تجربتها وعياً بما سيحصل لها منذ موافقتها على الزواج من شاب يحمل هوية فلسطينية وأنها يجب أن تسكن مع زوجها بعد الزواج في منطقة قدس. كانت رنا تعلم أنها ستواجه الكثير من الصعوبات كي تنجح في مسعاها لتأسيس عائلة:

" أنا من البداية قررت أسكن بالقدس وما تنازلت عن هيك علشان أنا بعرف أديش صعب اذا ما بنكون ساكنين قدس وبيسحبو اليهود هويتي مني وبيرموني برة القدس بدون هوية انه بعدها ما حدا بيقدر يعطيني هوية ولا حتى السلطة الفلسطينية ولا الاردن ولا بقدر اتحرك بالحياة باشي ويكون مجبورة بالقانون اني أرجع أسكن واثبت اقامة وادفع مصاري للمحامي وأضل أركض عالقضايا علشان يمكن بعد سنين يرجعو لي هويتي. أصلا اذا أخدو لي هويتي أنا عالمستشفى ما بقدر أروح ولا دكتور ولا دوا ولا حتى أسافر يعني بعيش بدون اوراق هيك."

كما أنه كان لزواج خالة رنا المتوفاة من رجل من مدينة الخليل لا يحمل الهوية المقدسية نتائج سلبية عرفتها كل عائلتها وكابدت مشقتها. تقول رنا:

"وبالعيلة عنا قصص كتير اضطرت ستي أنها تدعي بأن أولاد خالتي المتوفية اللي كانت متجوزة بالخليل وهوية جوزها ضفة انها متبنية أصغر ولدين عندها لأنهم كانو مولودين بالقدس ومعهم أ}قام هوية ولأنه امهم ماتت صغار كان لازم ستهم (جدتهم) تتبناهم ولا بيخسرو هويتهم. وراحت

عن طريق محامي وعملت لهم معاملة تبني وزورو لهم شهادات مدارس من مدرسة خاصة بمصاري لأنهم ما كانو مقيمين معها كانو مع أبوهم وابوهم مش فرقانه معه، وكانو اخوتهم الكبار هوية ضفة ستي عملت هيك لانها خافت عالاولاد تروح هويتهم القدس وبدها تدير بالها عليهم بعد ما ابوهم تجوز. اخوانهم الكبار خسرو حقهم في الهوية عشان هيك شفنا كيف الاخوة والعيلة تشتتت لما الاخوة الصغار أجو عالقدس والكبار ضلو بالخليل. يعني لو كانو كلهم نفس الهوية كان قدرو يسكنو الاخوة الايتام بدار واحدة هم المساكين الاخوة الايتام تفرقو اتنين سكنو عند دار سيدهم بالقدس واتنين بالخليل."

كما ويعود وعي رنا بالمشكلة لأن أهلها كان لديهم مشكلة مع قضية اثبات الاقامة في القدس في أواخر الثمانينات في الوقت الذي كان نادرا ما يسمع عن مثل هذه المشكلة. تقول رنا:

"وكمان أنا عشت مشكلة أهلي مع التأمين واثبات الاقامة في القدس كانت عنجد مسرحية كل يوم فصل جديد وتخطيط جديد مين لازم ينام بدار القدس ومين بالضفة واذا أجا كشف عدار القدس وما لقو الجميع كيف بدنا نبرر غياب مثلا امي ولا أبوي عن الدار يعني في يوم أجو عنا يعملو احصا لامي يشوفوها ساكنة ولا لا في القدس وكانت الساعة 11 بالليل وما لقيوها وأثبتو انها مش ساكنة وصار بعدها مشاكل كتير مع امي وأبوي واضطر أبوي يحط محامي للقضية اللي أخدت سنين."

تمثل المبحوثة رنا تجسيدا واضحا للكيفية التي يكون فيها السكن والعنوان هو مكان التحايل والتملص . حيث تتحدث رنا عن قصة انتقال العائلة في 9 بيوت مستأجرة وكان ذلك مرهوناً بتوقيت يتناسب مع حاجة العائلة للتوجه لمكتب الداخلية الاسرائيلية. وكانت رنا هي التي "تركض" دائما بين كاتب العدل والداخلية والبلدية لتقديم الأوراق الثبوتية المطلوبة. وكانت تضطر دائما أن تأخذ معها اولادها الثلاثة في الحر والبرد دون أن تمتلك العائلة سيارة مما يضطرها إلى المشي مسافات طويلة، أكبرهم يمشي على الأرض، أما الاثنان الآخران فتضطر لحملهما من أجل عدم استنفاذ الوقت. وفي آخر سكن لها وكانت فيه مع أولادها الذين أصبحوا 4 تقول رنا:

" أنا أكتر واحدة في الدنيا تعبت وكنت دايما أركض عالداخلية والتامين والبلدية والبريد ومسؤولة عن الاوراق ومواعيد المؤسسات ومعاي 3 اولاد بجر واحد عالأرض واتنين بحملهم على ايدي ونقلت دور كتير كنا مرات نسكن دار قدس ولما نبطل نقدر معناش مصاري ندفع أرنونا نرجع عالضفة ولما بدي أخلف أرجع عالقدس. وفي الآخر قلت خلص ما بدي أخلف وما بدي اشي بالقدس."

كانت هذه الحادثة آخر ما كان ينقص رنا كما تقول فقررت هي وزوجها العودة إلى الضفة بعد أن أخذ 4 من أولادها أرقام هويات، وتعبت هي وزوجها من البقاء في القدس وتحمل مسؤولية متابعة المؤسسات وحدها.

تظهر تجربة سهى كيف أن الوضع المادي هو العامل الأهم الذي يؤثر على قرار الأسرة حتى ولو كان ذلك القرار مصيريا وله علاقة بالأوراق الرسمية الثبوتية للزوجة، كما وأنه قد يمتد للأولاد. والأخطر من ذلك أن يتنازل الزوج عن علاج زوجته المريضة بالسرطان وتركها بدون علاج وذلك رهنا للوضع الاقتصادي الذي لا يحتمل بموجبه مجابهة السكن في مدينة القدس وتحمل نفقاتها. تقول سهى عن تجربتها:

" أنا من اول ما تجوزت سكنت في بيتونيا كان عمر الانتفاضة الاولى سنة وجوزي كان يشتغل في بلدية القدس وكان معه هوية الضفة وكان عنا تأمين بس لما مرضت بالسرطان كان المفروض انه اسكن في القدس عشان التأمين الصحي والمستشفى. سكنت في كفر عقب اقرب منطقة لدار حماي في سطح مرحبا في البيرة وبعدين ماتت حماتي وفضيت دارها وجوزي أصر انه ننتقل ع دارأهله لانه شغله كان مش منيح كتير والمصاريف والأجرة والأرنونا ما كان يقدرع كل هالمصاريف ورجعنا ع الدار وبعدين تعبت صحتي واضطريت ارجع ع القدس كمان مرة عشان علاجي غالي وكان لازم التامين الصحي القدس يكون مع جوزي وجوزي ما عنده تأمين صحي وأصلا في الضفة أنا ما بقدر أتعالج لأني ما عندي هوية فلسطينية."

أما نعيمة فقد كان زواجها من ابن العائلات المقدسية مفخرة لأهلها رغم أنه لم يكن يملك هوية مقدسية لعدم تواجد أسرته أثناء الإحصاء عام 1967 في مدينة القدس. وكان قرار سكن نعيمة بالقدس سببا لما تعرضت له من مشاكل مع عائلة زوجها الذين لم يأبهوا لمسألة

محافظتها على هويتها واقامتها في القدس وكانت لهم اعتبارات عائلية تجعل مسألة ان يستأجروا بيتا عارا يلحق بمستواهم الاجتماعي:

" أول ما تجوزت سكنت في دار أهله في العيزرية، فيلا كبيرة وكتير حلوة، و ضليت حتى اتخرجت من الجامعه وخلفت أولادي التنين كان بدي أحافظ على هويتي عشان أطالب بهوية لاولادي ولم شمل لجوزي وعشان هيك انتقلنا لنسكن في كفر عقب وأخت جوزي سكنت في دار العيلة حتى ما تنسرق الدار وحماتي أجت معنا ما بدها تخلي ابنها الوحيد لحاله. صارت حماتي تنكد علينا وتضل تحكيلي اني سبب المشكلة وخراب بيت ابنها لأنها ما كانت بدها اياه يترك ريحا "أريحا" محل ما بشتغل، ولانهم عيلة ملاكة في القدس وعندهم أراضي زراعية وهو المسؤول عنها والمشكلة أنه ما كان في معهم سيولة مصاري والوضع صعب مع زوجي بس كان عنده أملاك وممنوع يبيع أي اشي. وما تغير اشي علينا لما صرنا أقرب ع القدس أنا صرت اشتغل وهو ما رضي يشتغل عند حدا لأنه اللي متله الناس بشتغلوا عنده حسب رايه. "

أما حالة ميرفت فانها تظهر وضعا مختلفا، حيث ان زواج زوجها منها كان يهدف بالأساس الى حصوله على الهوية الاسرائيلية، وذلك لأنه يعمل سائق شاحنة ومن الأفضل أن تكون حركته غير مقيدة بين اسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية. أما عن تجربتها التي ابتدأت بزواجها من رجل لا تعرفه وانما أوصت به عمتها وكان يريد أن يتزوج من مقدسية ليحصل مستقبلا على هوية اسرائيلية ومستعدا للسكن في منطقة قدس منذ البداية تقول ميرفت:

‘‘ من أول ما تجوزنا كان هدف جوزي انه يوخد الهوية وما قدر يوخدها بس بعد وقت طويل صار يطلعلوا تصاريح اقامة 24 ساعه وبطل يهتم بقصة الهوية زي الاول بس حافظنا على وجودنا في القدس لحد اليوم من اول ما تجوزت في 2001 سكنت في راس العامود في منطقة الشياح قبل الحاجز عشان جوزي ما كان معه تصريح وبعدين انتقلنا على بيت أهل في جوزي العيزرية وضلينا محافظين على أنه موجودين في القدس، احنا لليوم بندفع أجرة البيت في راس العامود مع انه كتير صغير وغالي يعني 1500 شيكل بالشهر بدون الارنونا، وبنروح ع القدس بننام- ننام- مرتين في الاسبوع ع الاقل وضعنا الاقتصادي تحسن وبنقدر ندفع الايجار

والضريبة والتأمين وكل اشي لأنه زوجي طلع من الغرفة التجارية ورقة انه تاجر وأعطوه تصريح تاجر وصار يشتغل مع ناس ويجيب ويودي بضاعة ومش هو اللي بيسوق شاحنته هو صار موزع ويوصل بين التجار العرب و اليهود بين الضفة والقدس اليوم احنا معروف عنا انه احنا من سكان القدس والجيران بيعرفونا مع انه احنا فعلا ساكنين ضفة."

أما فداء فقد تزوجت من رجل يناسب معايير المجتمع المقدسي بكونه من حملة الشهادات التي يمكن التفاخر بها بين العائلات المقدسية حتى لو كان من الضفة، لكنه لم يتطرق أبدا لمسألة أن يسكن في منطقة قدس، أو أن يحصل هو أو أولاده على هوية أسرائيلية، أو على الأقل أن يحافظ على حق زوجته في اثبات مكان اقامتها في منطقة تابعة لبلدية القدس كي لا تخسر حقها في الاقامة. وقد أثار ذلك الكثير من المشاكل التي أدت في النهاية للطلاق. تقول فداء:

"سكنت مع زوجي في رام الله من أول ما تجوزنا، وتضايقت لما عرفت انه جوزي ما كان مهتم باني أتمسك بهوية القدس وكان رافضها لأنه كان يعتبر انه اللي بيسعى للهوية محتاج للمصاري وشحاد، وهو مش محتاج وهو دكتور واني أنا مرته وتابعة اله وبالتالي لازم أنسى كل موضوع الهوية."

لم ينتبه زوج فداء الى أن قراره أثر سلبا على حالة زوجته النفسية وأن هذا كا مصدرا للمزيد بين المشاكل بين الزوجين خصوصا وأن الزوجة شعرت بأنها وحدها تعيش تحت التهديد الذي يطال هويتها وحقوقها في القدس وأن القضية هي قضيتها الشخصية التي لا بد ان تجد لها حلا بطريقتها الخاصة بينما زوجها لا يشعر بما يهددها وثير مخاوفهابشكل دائم. وصل الأمر بفداء لأن تشعر أن زوجها هو "الاحتلال الثاني" الذي يقيد حركتها ويمنع دخولها للقدس حيث منعها زوجها من الذهاب للقدس الا برفقة أولادها الذين لا يستطيعون المرور عبر الحواجز لعدم حيازتهم شهادات ميلاد وأرقام هويات. تقول فداء:

" فكرة اني انسى موضوع هويتي كانت تحول الحياة من صعب لاصعب وكنت ألاقي الحياة صارت سودا خصوصا وأنا أفكر كيف ما بدي أقدر أزور القدس وأدخلها أنا واولادي وصرت أقارن حالي مع خواتي كنت أشوفهم كيف بيطلعو وبيدخلو وبيتنقلو بين القدس والناصرة وبيسافرو برة وأنا ما بطلع من رام الله أنا واولادي ولا مرة بنقدر نكون عيلة مع بعض

وما بنقدر نتحرك وانه جوزي كمان هو سبب المشكلة وبعدين لما كبرو اولادي صارو ما بيدخلو عالقدس الا بدهم كواشين وصرت أروح أزور أهلي لحالي وصار هو كمان ما بدو اياني أروح لاني بترك اولادي وراي يعني هو صاراحتلال تاني لأنه بيمنعني اروح عالقدس."

كان اختيار فداء الاستمرار في السعي لتثبيت هويتها ومواطنتها خيارا أفضليا على خيار استمرارها بحياتها الزوجية وسكنها في رام الله. ومع استمرارالأزمة لديها، خصوصا حين تأكدت أنه قد تم سحب هويتها، قررت فداء ترك زوجها وأبناءها والعودة للسكن عند عائلتها في مدينة القدس. تقول فداء:

"كنت رايحة عالدكتور في القدس وما قدر يحكمني لأنه ما لقى اسمي. كان اسمي ملغي عالكمبيوتر في التأمين الصحي. عرفت انهم قطعوا لي التأمين الصحي (تم الغاءه بسبب اعتبار الشخص خارج البلاد لمدة تزيد عن المسموح بها قانونا) ولما راجعت عرفت انه سحبو لي هويتي وانه لازم اسكن في القدس بجد واثبت اقامة لمدة سنتين وأنا ما تخيلت حالي انه بيوم من الايام يمنعوني أدخل القدس ولما حكيت لجوزي وانه لازم مثلا نستاجر بيت في القدس مثلا على حدود رام الله زي منطقة كفر عقب رفض الفكرة وقال لي خليهم يسحبوا هويتك اصلا شو بدك فيها هو ما اهتم اذا انا بقدر ادخل القدس ولا لأ، وهيك كبرت المشاكل وفي الاخر قررت أتركه وارجع عند اهلي عالقدس واسكن واحل مشكلة هويتي لانه هو بدو يضيع حقي في بلدي .أصلا أنا كنت محبوسة مش عايشة في رام الله وكنت بدي اتحرر من هالخناق صعب كتير ما أدخل القدس أصلا لما بشوف باب العمود بنبسط وبقول الحمد لله."

لم تكن لينا أو زوجها يدركون أن تبعات زواجهما تتطلب منهما الحفاظ على هوية الزوجة المقدسية حتى لا تفقد اقامتها الدائمة في القدس. كما انها لم تكن تعي أهمية أن تكون ولادتها لأطفالها في مستشفى ولادة تابع لمنطقة القدس حتى تتمكن من تسجيل أولادها في بطاقة هويتها. أدركت لينا أهمية أن تثبت لينا مكان تواجدها في القدس فقط حينما أحست بضرورة أن ينتقل زوجها للعيش في اسرائيل لصعوبة وضع زوجها المادي وعمله الذي لا يكاد يسد رمق العائلة. سعت لينا للسكن في منطقة كفرعقب التابعة لمنطقة القدس والقريبة

أيضا الى رام الله، كي تقدم لم شمل لزوجها. حينها فقط اكتشفت انها مضطرة لتقديم لم شمل لابناءها وشكرت الله كثيرا حين علمت انها لا تزال امامها الفرصة لذلك لأن أكبر أبناءها كانت لم تبلغ الثانية عشرة. وهكذا دخلت لينا في دوامة اثبات السكن والاقامة لمدة عامين وتجميع الفواتير والمستندات المطلوبة والسعي الدؤوب بين المؤسسات المختلفة لاكمال الملف الذي يضمن حفاظها وحفاظ أبناءها على هوياتهم وللحصول على لم شمل لزوجها. تقول لينا:

" أنا أصلا تجوزت صغيرة وما كنت أعرف اشي وما كنت عارفه انه اذا سكنت في الضفة وولدت في مستشفياتها راح يتغير علي الوضع لهيك كل اولادي تسجلوا هوية ضفة، بعدين عرفت انه اذا بنتقل لمنطقة قدس وبقدم لم شمل لجوزي اولادي بيصيرو معي مسجلين في هويتي وبيصيرو يعطوني تأمين وطني وبطلع لجوزي هوية وبيصير يشتغل في اسرائيل. المزبوط انا كتير في البداية اتشجعت أكتر شي علشان أطلع لجوزي هوية يشتغل لأنه شغله كان ضعيف بس لما كبرو اولادي شكرت الله انه صار مع اولادي شهادات ميلاد وبيقدرو يدخلو مع عالقدس ويروحو ويجو. انتقلنا أنا وجوزي واستأجرنا بكفر عقب ونقلت كل عفشي وقدمت طلب لم شمل لجوزي ولاولادي وقعدت سنتين علشان أقدر أقدم لآنه كان لازم أعيش سنتين بالقدس ويكون عندي اوراق أرنونا ومية وكهربا لمدة سنتين."

ان تغيير الوضع في حياة لينا جعلها تبحث عن تطوير ذاتي كي تساعد في تدبير دخل الاسرة وطور فاعليتها داخل اسرتها. تقول لينا:

"جوزي صار يروح يشتغل مهرب باسرائيل كان ينزل تهريب عالقدس ومن المصرارة في باب العامود كان يروح بسيارة على شفاعمرو وكان يضل هناك شهر وشهرين لانه الطريق صعبة وكان يتركني مع الاولاد لحالي وفي غيابه كنت أروح أتعلم تصفيف شعر وتجميل علشان أحسن وضعي. بعد سنتين جوزي أخد إقامة لمدة 12 شهر وضل يروح يشتغل بالشمال في مسلخ لحوم."

أصبحت لينا فجأة هي المسؤولة عن أبناءها وشرحت لي كيف أن زوجها لم يعد يحتمل فوضى وضجيج الأولاد وأحست بفتور العلاقة بين زوجه وأبناءه بسبب التعود على غيابه المستمر لفترة طويلة. تقول لينا:

" صار جوزي ييجي كل 3 أسابيع ويكون طايش راسه من الاولاد لانه تعود الهدوء لحاله وصار لما ييجي يصيح في الاولاد ويتقاتل معي وصارو الاولاد يخافو من جيته ويكرهوها وصرت أطلب منه يترك الشغل في الشمال لكنه كان بدو يشتري شقة بكفر عقب علشان نبطل ندفع أجار دار وفعلا اشترى شقة عالتقسيط وخلص حقها السنة الماضية في الشتا وكان خلص لازم يرجع ولكنه الله يرحمه صابته جلطة وهو نايم ومات هناك وأنا حالياً ساكنة في كفر عقب."

ان قرار الانتقال للسكن في مدينة القدس ليس بالقرار السهل حيث أنه وكما ورد في معظم الحالات تتم مجابهته أما من الزوج أو من ذويه ويكون إصرار الزوجة عليه في الغالب وفقا لحاجتها الملحة لأن تتمسك بمواطنتها الدائمة في مدينة القدس وبهويتها المقدسية وأن موضوع السكن هذا واثبات الاقامة والمواطنة لا يتم بحثه وقت الخطبة ولذلك تحصل المشاكل لاحقا عندما يتم تهديد المرأة بسحب هويتها أو عندما لا تستطيع المرأة المقدسية الحامل من الولادة في مستشفى اسرائيلي او عندما لا تستطيع أن تسجل مولودها في هويتها ويتم رفض منحه شهادة ميلاد بعد الولادة. ولقد حدثتني أم يوسف كيف أن والدها وافق على زواجها بسرعة لأنه كان يريد أن يزوج بناته، ولم يكن هنالك حينها فرق واضح بين مقدسي وفلسطيني وأين تسكن مع زوجها، لذلك لم تتم مناقشة مسألة السكن. نرى كيف أثر ذلك وضعها الاقتصادي وعلى امورها الخاصة مثل ولادة أطفالها والكيفية التي عالجت بها التفاصيل المختلفة ذات العلاقة.

تسرد ام يوسف حكايتها وتركز على قصة كفاحها منذ البداية وإصرارها على أن تكون ولادتها في مستشفى في القدس وكيف كان ذلك يكلفها أن تبيع مصاغها لكنها اليوم تعتبره انجازا كبيرا لأنها قامت بتسجيل أولادها ببطاقة هويتها، ولم تكن لتنجح بالقيام بذلك بسهولة إلا لأنها ولدتهم في مستشفى في مدينة القدس:

"أنا سكنت في مخيم قلنديا بس في القسم اللي تابع للضفة عند أهل زوجي في الطابق الأول التسوية لأنه شغل جوزي كان ضعيف كتير وما في

امكانية يفتح بيت ويدفع ايجار. وكنت أخلّف (أولد) في مستشفيات القدس أبيع كل مرة قطعة دهب (مصاغ) أسدد وأدفع التأمين وأبوي ساعدني بالمصاري وفي آخر ولادة الي أنا عرضت على جوزي انه نترك البيت اللي في المخيم وننتقل للجهة المقابلة اللي هي منطقة قدس يعني هي بس نقطع الشارع عاليمين مخيم وعالشمال. وكانو وقتها ولادي لا تسجلو ولا في هوية امهم ولا في هوية ابوهم. أنا انجنيت لانه كنت خلص لازم أقدم لم شمل لجوزي وللاولاد وكنت ما بقدر أقدم للاولاد ولأبوهم لا لأنه هيك الداخلية بيشكو فينا. وكان بدي يطلع تصريح لجوزي علشان يصير يشتغل في اسرائيل ويقدر يصرف على بيت الاجرة."

بينما تقول ربا عن تجربتها:

"لأني درست في جامعة بيرزيت بعرف شو يعني اني اكون من القدس وأتجوز من الضفة وشو هي المشاكل. وأهلي عارضو اني أسكن في الضفة. بس جوزي منيح كتير وخليت الأمور على تيسير رب العالمين سكنت في كفر عقب من البداية استأجرنا شقة وبعدين اشترينا شقة على التقسيط. أولادي خلفتهم كلهم في القدس بس لما رحت علشان أسجل في المستشفى للولادة كان لازم أعطيهم شيك بمبلغ الولادة لأنه جوزي مش اسرائيلي بس أنا كنت أشتغل وعندي تأمين وطني بيدفع عني قيمة الشيك. وكنت بقدر أزور التأمين الوطني بدون خوف لأني مثبتة اقامة بالقدس وعندي اوراق رسمية. ولانه التأمين الوطني كان بدو مني دين من يوم ما صرت 18 سنة ما دفعت مصاري للتأمين، وأنا كنت بفكر انه الشغل خلص مغطي عني واكتشفت انه كان لازم أروح أسدد الدين وأزبط ملفي واني أبلغهم اني حامل لانه جوزي ضفة وأنا ما كنتش بعرف، وبعد ماعرفت رحت سديت الدين قسطو لي اياه ولما ولدت أعطوني منحة ولادة. وربنا يسرها صار يطلعلو تصريح وبيزور أهلي عادي وبشتغل أنا في القدس وأولادي مسجلين في القدس والوضع علي مش كتير صعب زي بقية اللي متزوجات من الضفة يعني أنا ضربة حظ لأنه احنا ساكنين بنص المسافة بين أهلي وأهله ومش بحاجة لتعقيدات نسكن جوة القدس منطقة كفر عقب هي عنجد حل لأنها قدس وضفة بنفس الوقت."

ومن تجربة لأخرى تقول هناء التي تزوجت بسبب الاغراء المادي لوضع زوجها المقتدر:

" معظم المشاكل التي تنتج من زواج المقدسية من أهل الضفة هي مشكلة المصاري. يعني عشان تسكن في القدس بدك تدفع مصاري كتير مستوى المعيشة غالي وأجارات مرتفعة وتأمين والأرنونا وغيرها. بس أنا ما لاقيت مشكلة لآنه من أول ما تجوزنا اشترى لي زوجي شقة في كفر عقب وكان في عندي شغل في مدرسة تابعة لوزارة المعارف وبدفع تأمين وطني وصحي وكل شي تمام وتلوش (ورقة معاش اسرائيلية) وخلفت اولادي في القدس واخدو أرقام هويات. بس بعدين انقلب زوجي علي وصار بدو ياخد مني مصاري وصار بدو ياخدني انتقل وأعيش في داره في رام الله جنب مرته الاولى وباع الشقة اللي كنت ساكنة فيها وبدت المشاكل."

اظهرت المبحوثات اللواتي تم التعرف اليهن أن التكتيك الأول الذي لجأن اليه هو الانتقال إلى مدينة القدس أو أحد المناطق التابعة لاسرائيل مثل كفر عقب وذلك لقرب هذه المناطق من الضفة وسهولة الانتقال نسبياً بين مدينة القدس ومناطق السلطة الفلسطينية، أو العيش في منزلين أحدهما بالضفة والآخر في منطقة يتبع لبلدية القدس الاسرائيلية.

هناك حالة واحدة فقط انتقلت فيها المبحوثة إلى مدينة النقب، وابتعدت عن القدس كخيار اتخذته لتستفيد منه مستقبلاً من أجل زوجها الذي يحمل هوية الضفة وكيف أخذت على عاتقها وحدها مبادرة الخروج بالحل الأيسر، وكيف واجهت صعوبات في التأقلم في المكان الجديد. تقول منال:

"من أول ما وافقت ع زواجي من ابن عمي وأنا بعرف صعوبة اني اخد حد ما معه هوية قدس عشان هيك قررت اني ابعد عن محط الانظار أو بكلمة تانية أبعد عن مدينة القدس لأنه الوضع معقد وحتى ما في محل الواحد يسكن اقترحت على ابن عمي انه بعد ما نتجوز نروح على النقب لأنها قريبة على دورا قضا الخليل بلدنا ومحل ما ابن عمي وأهله ساكنين، وقلت أنا هناك بشتغل في مدرسة وكمان هناك المعاش أحسن وبقدم له لم شمل وبعدين بياخد هوية كنت بفكر انه الموضوع هو اجراءات قانونية وبيمشي الحال وما كنت بعرف انه الموضوع صعب هلقد."

أظهرت المبحوثات أن الانتقال إلى مدينة القدس أو إلى ضواحيها، باستثناء حالة منال، كان يعتمد بالدرجة الأولى في أغلب المقابلات على المرأة ورغبتها في الحفاظ على هويتها وتأمين مستقبل أفضل لهم ومحاولة تحسين الوضع الاقتصادي للعائلة بشكل عام. ولذلك نجد أن الأزواج الذين دعموا هذا الاتجاه كانوا يعلمون أن الأوضاع الاقتصادية أفضل من الضفة وأنهم وعائلتهم مستفيدين، كما أن من رفضوا المشاركة في حفاظ الزوجة على هويتها اعتبروا أن الحصول على هوية مقدسية نوع من التسول بتعليق أحدهم " أنا مش شحاد هوية". ذلك يعني أن قرار المبحوثات بالانتقال للقدس كان هدفاً عند النساء المقدسيات وأزواجهن بشكل عام وتقديم طلب لم شمل لهم. ولم يكن للمستوى التعليمي أثر على قرار الحفاظ على تماسك الاسرة. حيث اعتمد ذلك على معرفة المقدسيات أو أزواجهن بقوانين إسرائيل. كما أنه اعتمد أيضاً على الوضع الاقتصادي للعائلة وقدرة الزوج على الإعالة وقدرة المرأة على المكافحة والاستمرار والخروج للعمل من أجل الحفاظ على الهوية. ولقد كان لعزوف الأزواج عن الاستمرار في السكن في القدس الى عدم مقدرتهم على الحصول على تصريح دخول للقدس.

يظهر المسح الآتي توزيع المبحوثات من ناحية تمكن الزوج من الحصول على تصريح اقامة بعد تقديم طلب لم شمل العائلة في القدس:

قدم طلب لم شمل في مكتب داخلية القدس وحصل على تصريح اقامة سنوية.	30%
حصل على هوية اسرائيلية بعد أن قدم طلب لم شمل في منطقة اسرائيلية غير مدينة القدس.	5%
قدم طلب في مكتب داخلية في منطقة اخرى باسرائيل وحصل على تصريح اقامة.	5%
قدم طلب لم شمل في مكتب داخلية القدس ولم يحصل على تصريح اقامة.	30%
رفض تقديم طلب لم شمل.	5%
لم يبلغ 35 عاما وهي السن المسموح بها لتقديم طلب لم الشمل.	10%
لم يحصل على موافقة على طلب لم شمل واستنكف حقه في المحاولة مجددا.	15%

ان السكن في مدينة القدس هو رد فعل النساء المقدسيات للحفاظ على وجودهن في ظل وجود نظام استيطاني احلالي يسعى الى "محو" الأصلانيين واستبدالهم بالمستوطنين (Wolfe 2006). ولأن الهدف هو تفريغ المدينة من سكانها الفلسطينيين فان ردة فعل المقاومة لانهاء الاستيطان هي الصمود والبقاء (Veracini 2011).

هل قرار الانتقال للسكن في القدس هو ثنائي أم فردي؟

تظهر نصوص المقابلات أن توجه المبحوثات للانتقال الى مدينة القدس كان في الأغلب قرار فردي. أما بعض الحالات التي كان يرغب بها الزوج بالحصول على تسجيل الأولاد في بطاقة هوية الزوجة على هوية مقدسية والانتقال للعيش في مدينة القدس أو الاستفادة من تحسين الوضع الاقتصادي للعائلة بشكل عام فقد كان القرار فيها ثنائي.

يظهر هذا المسح عن المبحوثات فيما اذا كان قرار الانتقال بمبادرة الزوج أو الزوجة أو الاثنان معا:

الانتقال للسكن في القدس كان بقرار الزوجين	20%
الانتقال للسكن في القدس كان بقرار الزوجة فقط	80%
الانتقال للسكن في القدس كان بقرار الزوج فقط	0%

لا يعي البعض حجم وحقيقة مشكلة زواج المقدسية من فلسطيني وقد يلزم الأمر الاستعانة بالخرائط الجيوسياسية التي توضح كيف يتم إقصاء مدينة القدس عن المدن الفلسطينية واغلاقها حتى أمام المقدسيين من أجل تنفذ خطة تفريغها التي تستهدفها السلطات الاستيطانية . ويتم الاعتقاد أنها المرأة المقدسية تختار أن تسكن في بيت تابع لمنطقة القدس طمعا في الامتيازات الاجتماعية التي تحصل عليها العائلات في القدس. ولكن الحقيقة تكمن في محاولة تلك المرأة المقدسية الحفاظ على اقامتها وهويتها المقدسية وعلى أن تضم أولادها معها في بطاقة هويتها مما يسمح لها القانون بعد ذلك بدخولهم للقدس والعيش معها كما والسفر معها أنها لا تكون قادرة للسفر معهم مستقبلا عبر نفس الحدود في حال لم يتم تسجيل أولادها معها.

كما ويعتقد البعض أن المقدسية تفعل ذلك من أجل أن تعطي لزوجها الفرصة لأن يحصل على تصريح اقامة والعمل في اسرائيل حيث يتلقى العمال والموظفون أجورا أعلى. ولكن بالمقابل، وحقيقة الحال فان من يختار أن يسكن في منطقة تابعة لبلدية القدس فانه يضطر للعيش وفق لمتطلبات حياة مختلفة ومستوى نفقات أعلى، حيث أجرة السكن وضرائب السكن والضرائب المختلفة مرتفعة. هذا وتكون تكاليف الحياة مرتفعة خصوصا اذا اختارت العائلة السكن في القدس داخل جدار الفصل، حيث تكاليف الحياة المرتفعة تجعل الناس يغادرونها وينتقلون للسكن الى مناطق تابعة لبلدية القدس خارج جدار الفصل، وكأن هذه العائلات بذلك تقوم فعلا بلم شملها بنفسها باختيارها مكانا يصلح للسكن لحملة البطاقات المقدسية الاسرائيلية ولحملة البطاقات الفلسطينية. ان هذه المناطق بالطبع مفتوحة على المناطق والأسواق الفلسطينية ولكنها مغلقة للدخول لمناطق القدس إلا عبر الحواجز العسكرية وهو ما ينغص على العائلات السكن فيها وللوصول يومياً الى أعمالهم ومدارسهم. ومع المعاناة اليومية لهذه العائلات عبر تلك الحواجز العسكرية، والاضطرار للوقوف في طوابير طويلة ولوقت طويل انتظارا للتفتيش وللسماح بالوصول، تختار بعض العائلات للعودة والسكن داخل الجدار لتعود ثانية الى الحل الآخر وهو السكن في مدينة القدس وداخل الجدار، برغم التكاليف الباهظة للحياة هناك. ان الوقوع في كماشة اثبات إقامة الفلسطيني المقدسي أمام هذا الاستيطان الذي ينتظر نهايته يعرض العائلات المقدسية ،وخصوصا العائلات في عينة البحث لأزمات اقتصادية واجتماعية لها انعكاساتها على واقع مختلف نواحي الحياة اليومية المعاشة والطريق التي يتم بها اختيار التكتيكات اللازمة لضمان استمرار حياة العائلة والعيش سوياً. ان القرار بتخلي المرأة المقدسية عن سكنها في منطقة تابعة لمدينة القدس يعني بالضرورة فقدانها لاقانتها وهويتها المقدسية وعدم امكانها الحصول على وثائق بديلة.

وعن ذلك أخبرتني منال التي انتقلت إلى مدينة النقب وابتعدت عن المشاكل التي يواجهها المقدسيين في اثبات اقامتهم. خصوصا وأن زوجها يحمل الهوية الفلسطينية. وكان اختيارها هذا نابعا من محاولتها ايجاد حلولاً أقل صعوبة لها ولزوجها وكان ذلك قرارها ومبادرتها والذي أقنعت به زوجها منذ البداية. تقول منال:

" أنا أدرى بوضع القدس وكنت عارفة اني راح اتغلب كتير حتى جوزي يحصل ع اقامة مؤقتة ع أقل تقدير وأنا من جهة تانية عارفة انه هو حابب

> ياخد هوية أو ينتقل من الضفة ويعيش هون عنا، لهيك صرت أفكر بحلول شو ممكن أعمل وأسرع اشي لقيته أني اقدم اشتغل معلمه في النقب هناك عرفت انه الاقامة للزوج بتطلع أسهل، طبعاً أنا كنت بعرف انه الي بقدم لوظيفة لهديك المناطق بتوظف ع السريع لأنه كان عندهم نقص معلمين وقليل اللي كانو بيقبلوا يشتغلوا في النقب لصعوبة العيشة هناك وأنا نسيت كل اشي وقدمت أشتغل معلمة هناك واشتغلت ونزلت مع ابوي هناك استأجرنا دار ولما تجوزت قدمت لزوجي طلب وبعد 6 أشهر اجت الموافقة على منح زوجي اقامة و لحد اليوم احنا في النقب وجوزي ما اخد هوية وبشتغل هناك كمان."

كما ذكرت أم أمير:

> "كنت أنا بدي مصلحة اولادي وجوزي ما بدي أنا كمان أخسر هويتي وأبطل أقدر أفوت عالقدس، وكمان لانه الشغل في الضفة خفيف وحكيت اذا جوزي بيطلع تصريح زيارة عائلة بيقدر يجي يدخل عندي عالقدس وبيضل مهرب لحتى ما يقدر يطلع تصريح اقامة ويشتغل والمشكلة انه دار حماي رفضو المشروع وصارو يحكو لجوزي اني دايرة ع راسي وبدي أجرجر ابنهم وشايفه حالي عشان هويتي ما حد قادر يكسر راسي."

كذلك مرام التي أخبرتني بأنها اضطرت لتغيير سكنها حتى يلاءم المكان الجديد وضع العائلة الاقتصادي وحتى لا يتنافى ذلك مع حقيقة المحافظة على وجودها مقيمة في حدود بلدية القدس وأن ذلك كان قراراها وقرار زوجها:

> " انا وجوزي قررنا انه ننتقل لكفر عقب. احنا هلا ساكنين في كفر عقب لأنه المنطقة فيها ارنونا يعني منطقة قدس وارخص من كل المناطق الي سكنا فيها لأنها مفتوحة ع رام الله وبنشتري من رام الله أرخص من القدس."

وتشرح خيرية كيف كان في البداية جزءا من قرار الانتقال للقدس:

" كنا ساكنين في مخيم قدورة في رام الله عند دار حماي وجوزي كان يشتغل عامل في عطروت في اسرائيل وعرفت انه اذا بولد في القدس أحسن لانه الاولاد بياخدو هويات وكنت بقدر اولد لانه مغطى من شغله وولدت في القدس 4 اولاد وبعدين الولد الخامس أجا وصار لازم عشان هويات الاولاد اني أنتقل وصرت أدور ع منطقة في القدس ولأن الوضع المادي صعب سكنا في مخيم شعفاط لأنه جوزي كان خايف تروح الهويات ع الاولاد فكان همه الوحيد انه نأمنهم وواجهتنا مشاكل ومرات بحس ما الها نهاية بس ع الاقل ساكنين بمنطقة قدس وشو ما كان الوضع بحكي الحمد لله."

تتحدث رنا عن تجربتها وكيف كان زوجها يوافقها في القرار. تقول رنا:

"من البداية ما طلعنا نسكن بره القدس وسكنا في ضاحية البريد دار قدس ارخص وكانوا يعتبروها منطقة ضفة لأنه ما كان فيها أرنونا، اضطرينا ننتقل أو نفكر في حل ضلينا في ضاحية البريد وحطيت عنواني عند ستي وطولنا ع هالحكي حكالي جوزي ما بدنا اشي وانتقلنا سكنا في ضواحي رام الله، اشترينا دار وكنا مرتاحين كم سنة بعدها انتقلنا لنسكن بالايجار في كفرعقب لانه حكتلي المحامية لازم انتقل لمنطقة اسرائيلية جوزي وافقني ورجعنا للتعتسة من أول وجديد."

نرى أن البعض يسكن في بداية هذا النوع من الزواج في منطقة الزوج وذلك حسب الأعراف السائدة التي ترى بأن المرأة تتبع زوجها في منطقة سكنه. ونرى أيضا أنه كيف يتم بعد ذلك التفكير بالحاجة للانتقال للسكن ولاثباته بمنطقة القدس والحصول على عنوان وتسجيله في وزارة الداخلية الاسرائيلية في منطقة القدس. تصف سهى حكايتها التي ابتدأتها في منطقة بيتونيا في مدينة رام الله، فتقول:

"سكنت أول مرة في منطقة بيتونيا وخلفت أولادي على تأمين زوجي لأنه كان يشتغل في بلدية القدس قبل الانتفاضة. بس ما رضيوا يعطوهم هويات لأنه ما في أرنونا، في حملي الثالث في آخر شهر كان عندي دوالي

بالرجلين وما كنت أقدر أتحرك ورحت أسجل في بيكور حوليم ومارضيوا يسجلوني لأنه اسمي ملغي من التأمين بحجة اني خارج البلاد."

وكما يظهر من حالة سهى فان من يثبت عدم سكنه في منطقة القدس لا يستطيع ان يتعالج ولا يستقبله أي مستشفى اسرائيلي ويسقط حقه في التأمين الصحي واالعلاج وفي مثل هذا الوضع تجد المرأة المقدسية أنه يتوجب عليها السكن في منطقة القدس واثباته فيها فعليا. ولأنها ترى أن موضوع هويتتها واقامتها هو قضيتها هي فانها تضطر للاستفسار من جهات قانونية وسؤال الناس ممن لديهم الخبرة في الموضوع لايجاد حلولا تلائم وضعها. تقول سهى:

" وأنا حامل كان وضع الدوالي برجلي بيزيدوا وقالو الدكاترة انه هدا خطر أثناء الولادة وما كان معي فلوس لأغطي تكاليف الولادة باسرائيل وبنفس الوقت ممنوع أولد في مناطق السلطة وبطلت عارفة وين اروح ولا شو أعمل وبالآخر ناس دلوني على مركز للدفاع عن الفرد والله ورحت عندهم وحكيت المشكلة واني لازم أخلف في مستشفى قدس. وبعد كم يوم اتصلوا وحكولي انهم سجلوني في مستشفى الدجاني وبدها الولادة تكون ع حساب التأمين الاجتماعي بس لازم أدبر حالي وأسكن في منطقة القدس علشان التأمين بدهم يجوا عندي احصا ويثبتو اني مقيمة في القدس وحتى يدفعوا عني مصاريف الولادة. والله وأجت منهم وما صدقت ع الله و هالاشي صار وسكنت في منطقة كفر عقب."

ان تكاليف الحياة المرتفعة للسكن في المناطق التابع لبلدية القدس يؤجج المشاكل بين الزوجين. حيث أن الزوج المثقل بأعباء المصروفات والنفقات في منطقة القدس، لا يجد له مخرجا ألا العودة الى بيته الأصلي في مناطق السلطة الفلسطينية والتنازل عن حق زوجته وأولاده في الاحتفاظ بهوية القدس. ولا يتبق للزوجة التي ليس لها بديلا عن الاحتفاظ بهويتها المقدسية خوف ان تم سحبها ودخولها في دوامة محاولة اعادة ارجاعها بالشكل القانوني، ومحاولتها الدائمة للعيش مع اولادها بشكل الطبيعي سائر كل ام في العالم الا العيش ضمن نوع من الاضطراب العائلي الذي يشوش مجرى حياة الأسرة بالانتقال بين مناطق القدس والمناطق الفلسطينية وما يترتب عليه من اجراءات وتكاليف. تشرح سهى كيف كان زوجها

غير داعم لها في مسألة الحفاظ على هويتها ومواطنتها وكيف أثر ذلك على قرارات العائلة بالاستقرار بمنطقة القدس وعلى الآثار السلبية المترتبة عليه. تقول سهى:

" في الاول ما رضي جوزي انه نسكن بالقدس بس في الآخر وافق، وخلفت بقية أولادي و بعد سنتين قدمت لم شمل لجوزي وما طلعلوا وحكالي خلص أنا مش شحاد لهوية القدس وبعد ما امه ماتت وفضيت دار أهله صار كل يوم يعمل نكد عشان نرجع عدار أهله وحجته الشغل مش منيح، ومش قادر ع الايجار والأرنونا و ضل هيك وصار بدو يحلف علي يمين طلاق. رجعنا سكنا في الضفة ولسوء الحظ في 2001 ظهر اصابتي بمرض السرطان في الغدة الدرقية ولما رحت للعلاج كان لازم أقدم للتأمين علشان يعطوني مخصص وهناك قالولي التأمين ملغي لأني رجعت أسكن ضفة، فقلتلهم لأ أنا ساكنة قدس، لأني خفت اني ما أقدر أتعالج ويلغوا التأمين الصحي وصرت زي المجنونة أدور ع دار بالقدس ما كان قدامي مجال أرجع وأستشير زوجي يعني حياتي الي ع كف اختيار وأخوتي الله يرضى عليهم ساعدوني ودفعوا الايجار ل3 أشهر وجوزي مش عاجبة ومش مهتم شو بصير في و المشكلة انه ما عنده تأمين صحي في رام الله أصلاً وما الي علاج الا في اسرائيل الضفة ما بيعالجوني، كل هالحكي هو ما فهمه واعتبر بتدخل دور اسبابي واهية وما الها داع وراح ع المحكمة وطلقني."

أما نعيمة فتقول أن زوجها كان يريد منذ البداية أن يسكن في منطقة القدس وأن يحصل أبناءه على هويات قدس خصوصا وأنه مقدسي بالأصل ولا يستطيع دخول القدس الا بتصريح زيارة ولذلك فهو يريد أن يعوض عن ذلك بأبناءه:

" جوزي من الأساس كان بدو هوية للأولاد وحابب يسكن القدس لأنه هو في الأصل قدسي بس ما كان أهله موجودين يوم الاحصا، يعني شغلة حظ وكنا ساكنين بالعيزرية منطقة ضفة. وما رضيو في الداخلية انهم يسجلو الاولاد لانه ما فيه أرنونا باسمي وأبوي اقترح انه ننتقل نسكن بمنطقة قدس علشان نحل مشكلة الاولاد. وسكنا في منطقة كفر عقب وأنا رحت ع التأمين وسجلت اني ساكنة بالقدس."

أما زوج ميرفت فكان زوجها في الأساس يبحث عن زوجة لديها هوية اسرائيلية كشرط أساسي في الفتاة التي يتقدم لها:

" جوزي كان عنده شرط اني يكون معي هوية اسرائيلية وكان رافض فكرة انه يتجوز من الضفة لأنه شغله بحاجة انه يكون معه لم شمل، أو اقامة وكان ينقل بضاعة بين الضفة واسرائيل فكان هدفه من الأساس يسكن في منطقة تابعة للإسرائيليين من البداية لهيك من لم تزوجنا سكنت في القدس في راس العامود في منطقة الشياح ولدت اولادي في مستشفى اسرائيلي لأنه شغل جوزي كان فيه أوراق معاش وكان صاحب الشغل يدفع عنه وبعدين خلفت بقية أولادي في نفس الدار وشغله غطاه في التأمين و بعدين انتقلنا للعيزيرية لدار أكبر ملك النا وما تخلينا عن دار الشياح لأنها عنوانا وبنروح وبنيجي ع الدارين."

وتقول فداء:

" لما تجوزنا كان عادي الزلمة الضفة تقدم له مرته لم شمل بسهولة لكن جوزي ما كان بدو لأنه كان كتير مرتبط بدار أهله والقدس وهويتي وهويات الاولاد ما كان بعنيله عنده اشي وكان فاهم انه اذا بدك هوية قدس يعني انت لاحق مصاري وشحاد من اليهود لانهم بيعطوا تأمين للأولاد وضل الوضع هيك وبعدين خلفت اولادي هوياتهن ضفة الاربعة ساكنين في رام الله وبطلو يقدروا يدخلوا للقدس لما كبروا. وقد ما حاولت أنه نسكن في القدس ع الفاضي ما كان يقتنع وما كان يرد علي بعد فترة رحت ع الدكتور وعرفت انه قطعوا لي التأمين الصحي ولما راجعت عرفت انه سحبوا لي هويتي وانه لازم اسكن في القدس بجد واثبت اقامة لمدة سنتين. كمان مرة حكيت لجوزي ولكنه رفض فكرة انه نستأجر بيت في القدس مثلا على حدود رام الله زي منطقة كفر عقب وقال لي خليهم يسحبوا هويتك اصلا شو بدك فيها. هو ما اهتم اذا انا بقدر ادخل القدس ولا لا وهيك كبرت المشاكل وفي الاخر قررت أتركه وارجع عند اهلي ع القدس واسكن واحل مشكلة هويتي لأنه هو بدو يضيع حقي في بلدي أصلا أنا كنت محبوسة مش عايشة في رام الله ما بحبها وكنت بدي اتحرر من هالخناق. تركته ورجعت لبيت أهلي وبعدها طلقني في المحكمة."

وتقول لينا:

"أنا سكنت معاه في دار أهله في البيرة وخلفت اولادي الآربعة وسجلوهم كلهم في هوية أبوهم وصارو ضفة زيه لأنه ما كنت ساكنة قدس وما معي أرنونا وبعدين قالت لي قريبتي اني اذا بنتقل لمنطقة قدس وبقدم لم شمل لجوزي اولادي بيصيرو معي بيتسجلو بهويتي وبيصيرو يعطوني تأمين وطني وبطلع لجوزي هوية وبيصير يشتغل في اسرائيل، صح هو ما كان يفكر في الموضوع، بس أنا اقتنعت وصرت ادور ع دار في كفر عقب حتى قبل ما اوخد المواقفة هو مش موجود اغلب الوقت وما رح يمانع اني استأجر، وبعدين بأسوأ الحالات ما بحكيله اني استاجرت الا بعد ما اكون رتبت كل الامورالمزبوط انا كتير تشجعت أكتر شي علشان أطلع لجوزي هوية يشتغل لأنه شغله ضعيف. انتقلنا ع الدار الي واستأجرناها بكفر عقب ونقلت كل عفشي وقدمت طلب لم شمل لجوزي ولاولادي وقعدت سنتين علشان أقدر أقدم لأنه كان لازم أعيش سنتين بالقدس ويكون عندي اوراق أرنونا ومية وكهربا لمدة سنتين. "

وتقول أم يوسف:

" سكنت في مخيم قلنديا جهة الضفة أنا عرضت على جوزي انه نترك البيت اللي في المخيم وننتقل للجهة المقابلة لأنها قدس يعني هي بس نقطع الشارع عاليمين مخيم وعالشمال قدس وجوزي كان عنيد وما قبل وبعد ما خلفت البطن التالت صار لازم ننتقل لانه الاولاد ما تسجلو ولا في هوية امهم ولا في هوية ابوهم البنت الاولى أعطوها رقم مؤقت ولما رحت على الداخلية ما أعطوها شهادة ميلاد وقالولي بدهم اثبات سكن ومية وكهربا وتلفون وعقد ايجار أنا روحت عالدار ومش عارفة شو بدي أسوي قلت في حالي رضي والا ما رضي الاولاد أهم اشي وبدي أنتقل شو ما صار وشو ما حكى هو أو أهله."

أما ربا فتقول:

" من أول ما تزوجنا سكنت في كفر عقب، وأنا زوجي كان هدفنا من الأساس ما أبعد عن مدينة القدس، صح الحياة صعبة، و كان في اجار

وأرنونا وتأمين بس لما خلفت أولادي كلهم بالقدس كان الوضع أخف لما كنت أطالب بهويات لأولادي ولم شمل لزوجي."

أما نادية فتقول:

"بعد االانتفاضة صارت الحواجز معبية الدنيا عند بيت حنينا وخفت انه يجي يوم ما أقدر أدخل أنا وولادي عالقدس منشان هيك قررت أنه لازم نرجع ع القدس. جوزي كان كتير متعلق في أهله، وهم ما عارضوا الفكرة بس جوزي كان صعب يترك أهله وحارته هم نمط حياتهم كان مع بعض يقعدو كل يوم بعد العصر وكان صعب عليه بتعرفي في القدس هون ما حدا بيتدخل في حد. فانتقلت ع القدس لحالي أنا وأولادي وما نقلتش كامل أغراضي بس الأشياء المهمة الي بنحتاجها خلال الفترة الي انتقلنا فيها."

أما هناء فتقول:

" من أول ما تجوزت كان عندي شرط أنه أسكن في القدس، أنا روحي معلقة بالقدس، وعشان ما نخسر هالزواج التقينا في نقطة محايدة وقريبة ع القدس وهي كفر عقب، من أول ما تجوزنا اشترى لي شقة في كفر عقب."

كانت مسألة الحفاظ على هوية القدس في كثير من الحالات سببا من أسباب الخلاف خاصة عند الأزواج الذين اعتبروا أن الحصول على الهوية نوع من "الشحدة"، بالتالي فهم قاوموا انتقال المقدسيات إلى القدس أو الى أي مكان يسمح لهن بالمطالبة بالهوية لأولادهن ولم الشمل لأزواجهن. لم يكن هذا الحال دائماً، فقد كان هناك بعض الأزواج الذين أدركوا أهمية أن تبقى زوجاتهم في نطاق القدس وساعدوا زوجاتهم في ذلك مع علمهم أنهم سيواجهون عدم الاستقرار في العائلة وتمزيق كيانها بين القدس والمناطق الفلسطينية. وقد تضمن هذا أيضا احتمال امكانية عدم حصولهم على لم الشمل، واستثناء بعض الأولاد من منحهم الهوية. بالاضافة لهذه الأمور التي سببت المشاكل تتدخل أيضا تكلفة السكن الباهظة في القدس أو ضواحيها، ويضاف اليها تكاليف الضرائب والتأمين وارتفاع مستوى المعيشة، الأمر الذي لم يستطيعوا احتماله في النهاية مع عدم الحصول على النتيجة المرجوة وهي الحصول على الموافقة على لم الشمل المتمثلة بتصريح الاقامة المؤقت. وهنالك القلة ممن صبروا على

الوضع الاستثنائي لعائلاتهم، واستمروا في كونهم أجانب في دولة اسرائيل ونالوا ما يريدون بعد سنوات من الانتظار. وأخيراً ظهرت في المقابلات من كان لديهم الحظ وحصلوا على لم شمل في فترة زمنية أقل.

تشير نتائج المقابلات إلى وجود عدة إجراءات تقوم بها النساء المقدسيات من أجل الاحتفاظ بالهوية من حيث مساعدة أهلها أو أن تتعاون هي وزوجها وأولادها في سبيل ذلك. اضافة إلى اللجوء إلى مؤسسات حقوق الإنسان والمحامين. وقد أدى هذا إلى إعادة تقسيم العمل في البيت، وانتقال المرأة لتكون المعيلة الأولى بالأسرة، ولتمكينها من كافة الجوانب، مما جعلها في النهاية أن تختار إن كان الحفاظ على الأسرة يتطلب وجود الزوج أم لا فكان الطلاق في بعض الحالات حلاً للكثير من المشكلات.

اعتماد المرأة على أسرتها وعلى نفسها عند زواجها:

أظهرت منال من خلال المقابلة أن أهلها هم من قدموا لها يد المساعدة حينما تزوجت وساعدوها من أجل أن تستقر في زواجها خاصة وأنه ابن عمها:

> " اهلي ما رفضوا زواجي من شب بحمل هوية الضفة لأنه ابن عمي ما بعرف لو طلبني شخص تاني اذا ممن يوافقوا أو لأ يعني ابن عمي أعطاني أفضلية عند أهلي أكيد رح يساعدوني بس كونه قريب خلاهم يساعدوا بشكل أكبر، فلما قررت أقدم ع التدريس في النقب وأبعد عن القدس عشان زوجي شجعوني كتير، ولما توظفت وصار لازم أدور ع سكن هناك، نزل أبوي معي واستأجرنا دار، وضل معي تا جهزنا كل اشي حتى أجا زوجي عندي. وأهلي الي ساعدوا زوجي انه يجي على النقب تهريب ويدورعلى شغل وأنا أقدمله لم شمل والحمد لله هاد الخطوة ساعدتنا."

كذلك تحدثت أم أمير عن تجربتها التي اعتبرتها مليئة بالمواقف والتي جعلتها تتخذ الكثير من القرارات الحاسمة بمساعدة أهلها وبمساعدة ابنتها الكبرى أيضا:

> " من الأول كانوا أهلي معي يعني أنا لولاهم ما بعرف شو عملت من أول ما تجوزت والمشاكل بينا بتزيد من الوضع الاقتصادي الصعب والسكن عند دار حماي. رجعت عالقدس عند أهلي وسكنت في غرفة عند دار أهلي لأخوي كان بدو يتجوز فيها بعدين أنا ما كان رح أقدر أعتمد على أهلي

كتير وصار الوضع صعب كتير عند أهلي فطلعت واستأجرت وبلشت أشتغل "مطبيلت" (مساعدة) مع مسنين وما كفانا شغلي وعشان هيك طلعت بنتي الكبيرة من المدرسة وكانت في الصف التاسع وصرت أضاعف الشغل وهي تدير بالها ع أخوتها الصغار في غيابي."

أما مرام فمنذ زواجهما وهي وزوجها يتعاونان على انجاح الأسرة بطريقة البحث عن العمل للطرفين ومحاولة تغيير مكان السكن بما يتناسب مع ظروفهم المادية وبرغم الصعوبات التي واجهوها الا انهم لم يلوح لهم اليأس بالباب. ومع أن وضع أهل مرام المادي لم يكن يسمح لهم بأن يساعدوها، وكان لقرار امها بالسكن عندها وقت غياب زوجها الأثر والدعم النفسي الكبير في ظل وضعها الصعب وغياب زوجها عن البيت. تقول مرام:

"ما كان وضعنا المادي منيح كتير، يعني يدوب بنقدر ندبر حالنا، وزوجي قاعد تهريب معنا في القدس، وصار يحاول يحسن وضعنا فراح يشتغل تهريب على طيبة المثلث، وانمسك هناك وانحبس. واضطرينا ندفع 1000 شيكل للمحامي عشان يطلعوا من الحبس هيك لميت من أهلي مع انه 1000 يعني مش مبلغ بس بالنسبة النا والله كثير ولما طلع صار زوجي يدور ع شغل وبطلنا نشوفه في الدار الا بالعطل والمناسبات يعني ما بدنا نحتاج اشي، وقررنا ندور ع دار أرخص. أنا صرت أدور ع شغل، ولما كنا ساكنين في صور باهر اشتغلت في مصنع للملابس الداخلية كان اسمه "تريومف" وكان وضع الشغل صعب كتير والمفروض اني أكون أشتغل على ماكنة الخياطة الساعة سبعة ونص، لهيك كان المفروض يكون عند الاولاد حد يدير باله عليهم وأنا وأبوهم غايبين عن الدار أجت أمي وسكنت عنا."

يظهر هذا النص من مقابلة مرام بعض أشكال المخاطر التي تتعرض لها العائلة حين يتم القبض على رب الاسرة وهو يدخل للمناطق الاسرائيلية بشكل "التهريب" حيث يتعرض الأب للاعتقال والغرامة والطرد ويتعرض أفراد أسرنه الأذى والألم النفسي. وفي مثل تلك الظروف لا بد من مساعدة وتضامن أفراد العائلة الذي يعتبر تضامنها سببا لمساعدة هذه العائلة في الاستمرار وهذا ما حصل كما راينا مع عائلة مرام.

وقد تحتمل المرأة المقدسية عذابات الحياة اليومية واضطرارها للعمل بظروف شاقة وغير عادلة ولكنها تستمر بسبب حاجة الاسرة الملحة. وهنا نرى أيضا انه لولا مساندة "الجدة" والدة مرام في القيام مقامها أثناء غيابها للعمل لما استطاعت أن تعمل وأن تساعد في دعم عائلتها ماديا ومساعدة زوجها.

"كان الشغل صعب كتير. كنت أقعد على الماكينة على خط الإنتاج وعلى شمالي زي السكة كل ساعة بستلم صندوق وكان لازم أشتغل بسرعة عشان أنجز عشان أكسب مصاري أكتر وإذا رفعت راسي بروح مني الوقت وبيقل عدد الصناديق والله بموت من التعب ومرات وأنا أشتغل بصير أعيط لو أنه جوزي شغله منيح ما بتبهدل هيك وما بضل للساعة 4 وأنا مطملة راسي ما برفعه، ولا بشوف إلي قدامي إلا الساعة عشرة ربع ساعة وجبة الفطور، والساعة واحدة نص ساعة وجبة الغدا، و الشغل زي العبيد بالنسبة الي. وأنا لولا امي كانت بالدار مع الاولاد كان ما قدرت أشتغل."

أيضا تحدثنا خيرية عن تجربتها بصوت مليء بالتعب:

" يعني من البداية كنت حاسة انه جوزي فقير وبدو مساعدة وأنا لما صار الحمل تقيل علينا واستأجرنا دار وطلعنا من دار حماي بطل يكفينا المصروف وصار صعب نرجع لورا لانه اللي حوالينا بيشمتو فينا فصرت أروح أشتغل في البيوت علشان أقدر أكفي حاجات البيت وبعدين رحت اشتغل على مصنع العوجوت- الكعك- في عطروت اشتغلت هناك 4 سنين واليوم أنا ما بشتغل ومقدمة لضمان الدخل."

في ذات الوقت عبرت رنا عن عزمها لانجاح حياتها مع زوجها مع ما احتملته حياتها من متاعب لأنها وزوجها لم يجدوا أي شخص يساندهم من أفراد عائلتهم. فاضطروا الى تغيير مكان سكنهم بشكل متكرر والى العمل المستمر والتعب وتلقي القروض البنكية. خاصة وأن أمها رفضت هذا الزواج الذي لا يناسب ابنتها، فتقول:

" امي من الأساس كانت رافضة فكرة اني اتجوز من الشاب اللي أنا ما شفت في عيب هو صح حسب رأيها ضفاوي ومن قرية بس مش غلط الشاب منيح ومرتب بس هيك عنا بالقدس بعتبروا حالهم مدنية وما بيجوزو الا لمدنية هيك يعني مستحيل أطلب من أهلي أي اشي شو ما كان. وعشان

هيك أول اشي عملته كان اني طلعت من الجامعه، ما كان في مجال أني اكمل دراسة خاصة وانه شغل جوزي كان في القدس مؤقت مش ثابت وجزئي كمان وصار لازم أنا أشتغل بوظيفة كاملة وأعتمد على حالي لأساعد اسرتي وبالنسبة الي الوضع أسهل منه والمفروض نتساعد بوجود اجرة البيت الغالية والحياة في القدس وكأنه عنجد الحق علي."

وعلى الرغم من أن التوقيت الزمني لزواج سهى لم يكن يلقي بالاً إذا كان الزوج من المناطق الفلسطينية أم من منطقة القدس إلا أنها لم تتلقى أي دعم من زوجها الذي لم يكن سنداً لها بالمفهوم المتعارف عليه. حيث أنه ساندها في البداية، ثم رفض العودة معها إلى القدس وبذلك اضطر أخوتها لمساندتها ولدفع بدل الايجار عنها كي تستطيع اثبات اقامتها واستمرار علاجها. تقول سهى:

" وفي سنة 2001 صابني سرطان في الغدة الدرقية ولما رحت عالعلاج كان لازم كمان أقدم للتأمين علشان السرطان حتى يعطوني مخصص وهناك قالو لي انه التأمين ملغي لاني رجعت أسكن بالضفة أنا قلتلهم لا انا ساكنة قدس وخفت كمان ما أقدر أتعالج يلغو لي كمان التأمين الصحي وركضت أفتش على دار واخوتي الله يرضى عليهم دفعوا عني ايجار البيت وجوزي مش عاجبه ."

أما زواج نعيمة فقد تم اعتباره فرصة ممتازة وفقاً للمعايير التي يوافق عليها المجتمع المقدسي خصوصا وانه ابن عائلة عريقة ومرموقة رغم أن زوجها ليس متعلما ولا يملك الهوية الزرقاء. ولم يكن وضع أهلها أفضل حالاً حيث كانوا يعانون مشاكل مع التأمين الوطني ووزارة الداخلية الإسرائيلية بخصوص مسألة اثبات الاقامة. وبسبب وضع عائلة زوجها الذي يبدو للناس ممتازا فقد منعها ذلك أن تطلب المساعدة حتى من أقرب الناس اليها وهم أهلها وقررت أن تعمل وتستدين من البنك وتشارك في الجمعيات التي توفر عن طريقها المال من أجل مساعدة زوجها وعائلتها تقول نعيمة:

" مع انه وضع أهل زوجي منيح لكن من ناحية سيولة ما معهم عندهم بس أملاك والدار وطبعا هاد الأشياء مستحيل انها تنباع. وأنا بستحي أطلب مساعدة من أهلي علشان صورة زوجي قدامهم. وأنا هلا صرت أشتغل بالتعليم ومع اني بشتغل بس دايما ملحوقين (محتاجين) لانه التزامات الحياة

كتيرة واولادنا بدفع عليهم بمدرسة خاصة التلاتة الكبار وآخر الشهر أنا كتير بتداين على حساب معاشي –اوفردرافت- بس هادا مشكلة لانه لما بيجي المعاش بيكون أخده البنك وكمان بشترك بجمعيات علشان أدفع أقساط الاولاد وأجار الدار والارنونا.ولليوم أنا ساكنة في الاجار."

أما ميرفت فلم تحتاج إلى مساعدة أهلها لأن عمل زوجها كان جيداً وكان قادراً على استئجار بيت في القدس، رغم ارتفاع ايجاره، والسكن في منطقة ضفة والانتقال للسكن بين البيتين للحفاظ على تواجدهما وخوفاً من حملات التفتيش التي تقوم بها المؤسسات الحكومية الإسرائيلية، ولكنهم بالمقابل احتاجوا مساعدة أفرادا آخرين خارج نطاق العائلة وهم الجيران في بيتهم في منطقة القدس ليدعوا وقت حصول التفتيش أنهم مقيمين دائمين في القدس، كما واحتاجو لجيرانهم في المنطقة الفلسطينية اذا ما زارتهم حملة التفتيش هناك ليقولوا للمفتشين بأنهم غير متواجدين وانهم انتقلو للسكن في منطقة القدس منذ زمن طويل. تقول ميرفت:

" احنا فعليا ساكنين في العيزرية ومستأجرين عنوان بس في منطقة القدس راس العامود وكنا دايما بنوصي الجيران والدكان القريبة ومعتمدين عليهم. يعني اذا أجو على بيت القدس يقولو انه احنا ساكنين براس العامود واللي في العيزرية انه يقولو احنا مش ساكنين وهيك احنا محافظين هلى جيراننا اللي بيساعدونا وقت الحاجة."

تظهر حالة المبحوثة فداء كيف تضطر المرأة للتنازل عن حقوقها للحصول على الطلاق وذلك لصعوبة الاجراءات وتنازع القوانين. ومما سهل عليها الاستمرار في حياتها بدون أزمات إضافية هو موقف أهلها ومساندتهم لها. تقول فداء:

" لما عرفت انهم قطعوا التأمين، وسحبو لي هويتي ولازم أقعد سنتين أثبت وجودي في منطقة اسرائيلية خفت كتير اني ما أقدر أشوف أهلي، وحكيت لجوزي ننتقل ع كفر عقب وما رضي وقال لي خليهم يسحبواهويتك اصلا شو بدك فيها. هو ما اهتم اذا انا بقدر ادخل القدس ولا لا وهيك كبرت المشاكل وفي الاخر قررت أتركه وارجع عند اهلي عالقدس واسكن واحل مشكلة هويتي لانه هو بدو يضيع حقي. تركته ورجعت لبيت أهلي وبعدها طلقني في المحكمة مقابل اني أتنازل عن مؤخر الصداق وعن كل شي. وبعد ما تطلقت اثبتت اقامة في القدس عند امي وابوي وهم ساندوني في

مشكلتي ودبرت شغل مرشدة في مدرسة خاصة بوظيفة جزئية ومشت أمور هويتي."

ومنذ أن وافق أهل لينا على زواجها من شاب يحمل هوية المناطق الفلسطينية، فقد اتخذت حياتها منحى آخر لم تكن تدركه في بداية الأمر. فالوضع الاقتصادي الصعب الذي يعاني منه زوج لينا، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة التي تعاني منها عائلة لينا جعلها لا تلجأ لطلب المساعدة من أهلها. حاولت لينا أن تساعد زوجها بتعلمها لمهنة تصفيف الشعر خاصة وأنها تركت المدرسة منذ الصف الخامس، وتستطيع القراءة بصعوبة بالغة، فتقول عن نفسها:

" أنا بتذكر لما أجا التأمين يحصينا وهم لما بيجوا يتأكدوا بيصوروا الخزانة والتلاجة وكل اشي ولما فتح التلاجة تفاجأ انها فاضية والفريزر ما فيها ولا اشي وصار يقول لي انه احنا أكيد ساكنين صوري وما صدق انه احنا فقرا وما في عنا أكل. و لحد الوقت الي كنت فيه بقدم لزوجي لم شمل كان يروح يشتغل مهرب باسرائيل. كان ينزل تهريب عالقدس ومن المصرارة في باب العامود كان يروح بسيارة على شفاعمرو وكان يضل هناك شهر وشهرين لانه الطريق صعبة وكان يتركني مع الاولاد لحالي وفي غيابه كنت أروح أتعلم تصفيف شعر وتجميل علشان أحسن وضعي."

أما أم يوسف فقد علمت منذ البداية أن زوجها من سكان المناطق الفلسطينية، وأن عمله ليس جيداً، مما سينعكس على وضعه الاقتصادي والاجتماعي، لكن النصيب تم كما قالت، ورغم ذلك فقد حاول زوجها بالقليل الذي يحصل عليه أن يحافظ على هويتها وعلى سكنها بالقدس. حافظت ام يوسف على وجودها بدفع التأمين، كما أنها أنجبت أولادها في القدس، لكن الزوج لم يكن يستطع أن ينفق على متطلبات الولادة في مستشفى في القدس. حيث كانت الولادة الأولى في القدس بتغطية من عمله، بينما دفع والد أم يوسف تكاليف ولادتها الثانية، أم ابنها الثالث فقد اضطرت إلى بيع قطعة من مصاغها من أجل ذلك. وحين قررت أن تساعد زوجها بالعمل، واجهت صعوبة في تقبل والدها لعملها في البداية ، ثم أدرك والدها أن الحال لا يمكن أن يتحسن دون مساعدة الطرفين لأن ذلك مهم لاستمرار سكن ابنته في القدس. تقول ام يوسف:

"أنا بحس اني متحملة المسؤولية أكتر من اي واحدة من خواتي أو حتى جاراتي لانه جوزي ضفة وفقير وفش شغل اله وخصوصا بعد ما انتقلنا وسكننا في كفر عقب بالطلعة مش قبال المخيم وصرنا ندفع أجرة بيت ومية وكهربا وأرنونا ووالله انه كانت تمرق علينا أيام ما نلاقي حق ربطة الخبز وخلفت البطن الرابع في دار القدس ولأول مرة أنا بيمرق علي الحمل وأنا هادية ومش قلقانة أنا في البطن الأول ما كنتش حاسة بالمشكلة بس البطن التاني والتالت الله لا يفرجيك قديش كنت ما أنام من القلق. وقلت لجوزي أنا بدي أساعد وأفتش على شغل وبالفعل رحت على المحلات في رام الله أفتش على وظيفة بياعة ووالله دخلت محل أواعي من أول ما شافني قالي يلا ابدي هلا قلت له بس لازم اتصل في جوزي وأبلغه وبعد اسبوع أبوي عرف اني بشتغل في محل أواعي وحلف على امي بالطلاق انه ما بشتغل وأنا اضطريت أقعد وكانت فترة صعبة صرت أعمل أكل في الحارة اللي بدها تلف ورق دوالي واللي بدها محشي كوسا وهيك. "

تعتبر أم يوسف أن عملها في مجال خدمة المسنين والذي يساعدها على دفع أجرة البيت المستأجر في القدس انجاز عظيم بالنسبة لها وكان هبة من الله.

"بعد فترة كنت عند أهلي وأبوي قال لأمي أنا بدي أطلع من خطية هالبنت قوليلها اذا بدها تشتغل تروح تشتغل وأنا حسيت أنه الحمد لله ابوي ما بيغضب علي. ودلتني واحدة على الشغل مع المسنين ورحت تدربت لمدة اسبوع في مستشفى عصام الجعبة للمسنين وبعدين أعطوني حالة مسنة بروح عندها ساعتين في اليوم وبيعطوني على الساعة 23 شيكل يعني مع المواصلات بحصل ألف شيكل. واليوم صار معي حالتين وباخد عليهم الفين شيكل والحمد لله. المهم انه اضل ساكنة بدار القدس واقدر أدفع الأجار هدا انجاز عظيم وهو اللي مخليني أقدر أعيش أنا وعيلتي بالقدس."

كذلك فعلت ربا التي كانت واعية لمسألة زواجها من شاب يحمل الهوية الفلسطينية ويسكن في المناطق الفلسطينية. أدركت ربا أن العقبات التي ستعترضها ستكون كثيرة ومعقدة، وبما أن "التقدم بأي طلب في اسرائيل يتطلب تقديم الكثير من الأوراق الثبوتية" كما تقول. ولأن والديها رفضا زواجهما في البداية خوفا من أشكالية هذا الزواج، فقد كان طلب المساعدة منهما أمراً مستبعداً وكان عليها هي وزوجها الاعتماد على أنفسهما وعلى عملها

لمساعدة أسرتها. وللخصوصية في حالة ربا أن دخلها الشهري أعلى من دخل زوجها وتشعر أن ذلك قد يكون سببا لمشاكل مستقبلية. تقول ربا:

" أمي وابوي عارضوا كتير في البداية لآنه أنا من القدس وهو من كوبر وأهلي حسو انه كتير بعيد وهويت ضفة وكيف انه يمكن أبعد عنهم وما يقدروا يتواصلوا معي. بس بعدها لأنه صرنا نقول بنسكن قريب في كفر عقب بيننا وبين أهله والمسافة مش بعيدة وبيطلع تصريح زيارة وهيك الله يسر الموضوع. وأنا حسيت بالاختلاف انه موضوع الضفة والقدس وكيف لما بروح اولد بروح عند أهلي لأنه ما أعطوه تصريح. وأنا صرت أشتغل والحمد لله بساعد بالبيت بس من جديد أعطوني ترقية في الشغل وزاد راتبي وصار أحسن من راتبه وصرت خايفة انه هدا يعمل لنا مشكلة في المستقبل. أنا حاسة انه جوزي مش كتير مبسوط من فكرة انه صار راتبي أعلى بكتير مع أنه انبسط لأنه وضعنا المادي بيحتاج لدفعة لقدام."

يظهر المسح الآتي توزيع المبحوثات من ناحية تلقي المساعدة المالية أو مساعدات عينية أخرى من الأهل أو الجيران:

تتلقى العائلة المساعدة من اهل الزوج	0%
تتلقى العائلة المساعدة من أهل الزوجة	5%
تتلقى العائلة المساعدة من أهل الزوج وأهل الزوجة	0%
تتلقى العائلة المساعدة من الجيران فقط	5%
لا تتلقى العائلة المساعدة من احد	90%

ان الانتقال للسكن في مدينة القدس قد ينضوي على مشاكل بيروقراطية أخرى وليس فقط على المشاكل المادية الاقتصادية. وقد تكون هذه المشاكل مثل مشكلة الديون والحجوزات، التي قد لا يعلم عنها أصحابها، سببا رئيسيا يتطلب من أصحابها التوجه للأقارب وحتى الأصدقاء للمساعدة. تشرح لي نادية كيف أنها تفاجأت بأنها مديونة بمبالغ لا تعرف عنها. ولذلك اضطرت نادية لتلقي المساعدة من أهلها في البداية وبعد ذلك قررت العمل لتقف إلى جانب زوجها ولتسانده من أجل ضمان العيش الكريم في القدس. تقول نادية:

" لما انتقلت عالقدس اكتشفت اني طلعت مديونة وأنا معيش خبر انه كان عند جوزي سيارة على اسمي اسرائيلية باعها لواحد ضفة بدون ما يحول اسمه للزلمة وضلت عاسمي واحنا بنعرفش انه الجيش مسك الزلمة اللي اشتراها وأخدو منه السيارة لأنه ممنوع واحد ضفة يسوق سيارة قدس وحطو السيارة في جوة مطار قلنديا وطلبو مني 17 الف بدل أرضيتها وأنا رحت لمحامي قالي انه لازم أدفع ولا بيعملوعلي حجز وبقدرش أعمل اشي لا بقدر أتعامل مع بنك ولا مع تأمين ولا حتى بقدر أسافر. ورحت ركض على دائرة السير زي ما قال المحامي شطبت السيارة ودفعت المصاري وطبعا كان لازم اتداين من أبوي لأنه جوزي ما كانش يشتغل بهديك الفترة."

"ولنعيش أنا أولادي بديت أشتغل في روضة وبعدين عملت حضانة في الدار وكان عندي 6 اولاد ومع التامين ومساعدة أهلي ومشي الحال. وهلأ رجعت أشتغل بمدرسة ببيت حنينا معلمة روضة بس كأنه مخلصة توجيهي لأنه بالقدس بيعترفش بالقدس المفتوحة حتى لو كانت المدرسة خاصة بتكون تابعة لوزارة المعارف الاسرائيلية."

أما هناء فلم تجد أي حاجة لمساعدة زوجها فهي تعمل من أجل أن تحافظ على وجودها في مدينة القدس فقط، فوضع زوجها المادي ممتاز ولا يحتاج إلى مساعدتها.

يمكن استخلاص أن المبحوثات يعشن حياة المقاومة، حيث أن المقاومة هي فعل يتضمن الاعتماد على النفس والتعاون والتضامن والتكامل الاجتماعي (كتاب 2009). وعليه يمكن اعتبار أن هؤلاء النساء وعائلاتهن اللواتي يقدمن لهن الدعم الاجتماعي والاقتصادي مقاومات. كما ويمكن استخلاص أن المبحوثات المقدسيات، سواء تلقين المساعدة من أهلهن أم اعتمدن على أنفسهن في تدبير الشؤون الاقتصادية للمنزل أو تحسينها، كان لا بد لهن من العمل لأن دخل الزوج لم يكف المصاريف التي على كاهله بتواجده في منطقة القدس وارتفاع مستوى المعيشة ومتطلبات اثبات الوجود في القدس، مع استثناء حالة هناء.

اجراءات اللجوء إلى المحامين ومؤسسات حقوق الإنسان:

كان أحد الحلول بالنسبة إلى العديد من النساء اللجوء إلى المحامين، أو إحدى مؤسسات حقوق الإنسان، أو التوجه إلى كلا الجهتين، أو المختار. إلا أن النساء في معظم الحالات لم يكن على دراية كاملة بوجوب متابعة المحامين، لذلك أظهرت تجربة بعض المبحوثات أن المحامين لم يحققوا النتيجة التي كانت ترجوها النساء رغم المبالغ الكبيرة التي كانت تدفع لهم. وعن تجربة أم أمير التي تعتبر من النساء اللواتي وضعن ثقتهن بين يدي المحامي دون مساءلته عما يفعل وجعلها لاهماله نقع تحت طائلة المخالفة والديون. تقول أم أمير:

" لما أخدت تأمين ع ولادي، أجاني بعد فترة تبليغ اني ساكنة ضفة غربية في ريحا من سنين وانه لازم هلا أرجع للتأمين كل المصاري اللي قبضتها ولما انا قلتلهم انه ما في الي بيت في ريحا البيت لحماي وأنا بروح مرة بالشهر شهرين أزور بس هم ما وافقو على كلامي ورحت حطيت محامي وجبت حلفان يمين من المختار في المخيم والمحامي الله يسامحه ما كان يحضر الجلسات ولما طلع القرار هو ما بلغني بالقرار الا بعد 6 أشهر وكان موعد الاستئناف مخلص وهيك التأمين طالبني بسد الدين 100 الف شيكل ومن يومها وانا بسد الدين كل شهر بياخدو مني تأمين الاولاد 1800 وهدا عمل أزمة مادية كبيرة وما في حدا بيساعدني ورحت للمركز النسوي في مخيم شعفاط أكتر من مرة وطلبو مني اوراق اثباتات على الوضع وما قدموا أي مساعدة."

وكذلك مرام التي تحدثت عن تجربتها السيئة مع المحامي الذي توجهت اليه، فقالت:

"لما قدمت لزوجي أكتر من مرة وما طلعله لم شمل، رجعت قدمت هالمرة عن طريق محامي وبعد شهور لما رحت أراجع الموظفة في الداخلية قالت لي انه المحامي مش عامل اشي وكانت موظفة عربية منيحة قالت لي انه هدول المحامية بس بيضحكو عالناس وانه الطلب ما بيحتاج محامي أصلا وانه الاجراءات بس بدها وقت."

أرادت رنا فقد أن تطلب من جدتها بأن تضع عنوانها عندها إلا أنها لم تفعل ذلك حيث كانت جدتها قد سجلت أبناء خالتها المتوفاة التي كانت هي الاخرى قد تزوجت من رجل من الضفة. وخشيت الجدة أن يفقد كل أبناء ابنتها المرحومة الهوية بعد أن خسرها الكبار.

اضطرت الجدة إلى أن تأخذ الولدين للسكن لديها، وتدعي أنهما متبنيان. وقد عرض هذا جدتها لحملات تفتيش روتينية للتأكد من اقامة الاولاد لدى جدتهم لأنه كان سيتم سحب والغاء أرقام هوياتهم اذا ثبت عكس ذلك وكان من الصعب على رنا تسجيل أنها وعائلتها يسكنون عند جدتها أيضا. ولذلك فقد قدمت رنا أوراقها عن طريق محامية اسرائيلية التي تابعت معها قضيتها بشكل كامل ولكن بدون فائدة. تتحدث رنا عن تجربتها:

" اتصلت المحامية اللي زمان قدمنا عن طريقها لم الشمل اسمها لينة تسيمل وقالت انه فيه امكانية تقدموا لم شمل لانه اسمكم قديم ويمكن يعطوكم كان هدا ب2001 وقلت لجوزي يلا ننتقل مؤقت لمنطقة كفر عقب وهي منطقة قدس جنب البيرة. وفعلا لاقينا بيت وانتقلنا وقدمنا للمعاملات واستنينا وما أجا جواب وبيت الاجرة كان غالي بس قلنا المهم التأمين الوطني والتأمين الصحي علشان اثبات انه احنا في القدس وضلينا في القدس وطبعا جوزي طلبه ارتفض ويأس ويأست أنا معه وراح اشترى في اسكان في نص رام الله وأنا اليوم بعد كل هاللفة وهالاجارات ودفع أرنونا ومحامية ومصاريف فاضية ساكنة بنص رام الله."

وبعد أن انتهى بها المطاف في "نص رام الله" كما أوردت في سياق حديثها سابقاً لجأت رنا إلى خالتها التي تسكن في كفر عقب ووضعت عنوانها لديها. تقول رنا:

"هلأ أنا مغطية اسمي في الارنونا عند خالتي بكفر عقب بس المزبوط خايفة انه الموضوع ينكشف اني ساكنة بالضفة واضطر أنتقل لكفر عقب هدا بالنسبة الي كابوس. أصلا أنا مرات لما بدي أصحا في الليل بحاول أتذكر أنا بالزبط بأي دار ساكنة بياخذني لحظات لأعرف ولما بصحا عنجد بضحك على حالي انه بتوه بالليل."

لم تلجأ سهى إلى محام بسبب عدم تمكنها من دفع تكاليف محام ولكنها استعانت بمحامين من مركز الدفاع عن الفرد. تقول سهى عن تجربتها:

"لما صار وضعي الصحي سيء وكان لازم أروح لمحامي يساعدني وما كان معي مصاري وقربت أولد في ناس دلوني على مركز الدفاع عن الفرد لأنه ما معي مصاري أدفع لمحامي. رحت لعندهم وحكيت المشكلة

وانه لازم أخلف قربت ولازم مستشفى. وبعد أكم من يوم اتصلو في من المركز وقالو انهم سجلوني في مستشفى الدجاني وبدها الولادة تكون على حساب التأمين بس بدهم يجوا عندي احصاء بعد الولادة علشان يدفعو عني واني لازم أدبر حالي وأسكن في دار قدس."

وحين تزوجت ميرفت لم يكن هناك أي قرار يمنع زواج المقدسيات من شبان من المناطق الفلسطينية. لذلك ذهبت ميرفت في البداية إلى الداخلية وجدت أن الموضوع معقدا لذلك قامت بتوكيل محام. تقول ميرفت:

" بعد ما تجوزت أخدت عقد الزواج وغيرت الهوية في الداخلية لمتزوجة وسألت عن لم الشمل وعينو لي موعد أروح وأقدم فيه الطلب وأعطوني ورقة تشرح ايش لازم أجيب معاي وثائق وكان الموعد بعد 3 أشهر ورجعت بعد 3 أشهر وقدمت الاوراق وكان ناقص حسب رأيهم عقد أجار البيت الأصلي أنا كان معي بس صورة وكان لازم أرجع طبعا تجميع الاوراق المطلوبة كان بدو أروح على التامين الوطني والصحي، وورقة حلفان يمين من المختار في الحارة لأنه الكهرباء والمية كانت مشتركة وكانت قصة بس القصة الاكبر انه الواحد يروح ويستنى من الصبح بكير وبالاخر يقولو له ناقص اوراق وما بنقدر ناخد الطلب وارجع كمان مرة لما تكمل الاوراق وبيصير الواحد يقلق عالاوراق وهم في البيت ويعدهم أحسن لتضيع ورقة من الملف. المهم أنا فضلت أريح حالي وأوكل محامي. انه كان مكتوب بورقة الشرح انه هاي المعاملة تتطلب الكثير من الوقت ولا تراجع الداخلية للاستفسار الا بعد 3 أو 6 أشهر أنا هلأ نسيت المهم وقت طويل وبعد حوالي 4 أشهر أجو عندي التأمين الوطني عالبيت لاني كنت رحت لعندهم وفتحت ملف ودفعت المبلغ المكسور علي وبعدها باسبوعين وصلني مكتوب من الداخلية انه مرفوض الطلب."

وبعد أن تم رفض طلب لم الشمل بالنسبة لزوج ميرفت لجأوا إلى محامي، وبعد ذلك قدم زوجها تصريح على أنه تاجر، فتقول:

"وبعدها رجعنا قدمنا لمحامي وسحبت القصة لحد ما طلع قرر يمنع لم الشمل وفي الاخر جوزي راح طلع ورقة في الغرفة التجارية انه تاجر

وأعطوه تصريح تاجر وصار فعلا يشتغل مع التجار ويودي ويجيب بضاعة."

كما وحصلت فداء على هويتها التي سحبت منها عن طريق محام لكن ذلك استغرق وقتاً طويلاً ومتابعة بين أروقة الدوائر فتقول:

" وبعد ما تطلقت اثبتت اقامة في القدس عند امي وابوي ودبرت شغل مرشدة في مدرسة خاصة بوظيفة جزئية ووكلت محامي ليرجع لي هويتي ولما مشيت امور هويتي بعد محامي وشقا كبير وقدرت أسافرعند اخوتي في المانيا علشان أشعر اني عنجد هويتي موجودة وقعدت 3 اشهر وبعدين رجعت عالقدس."

كذلك فعلت لينا التي أثر عليها وفاة زوجها بغياب المعيل، فقالت عن تجربتها:

" بعد ما مات جوزي بطل في النا معيل وما كنت بعرف انه اذا الجوز بيكون ضفة المرة ما بيطلع لها مخصص أرملة وكمان الاولاد ما بيكون الهم امتيازات الايتام وأنا الحل الوحيد القانوني هو اني اقدم لبطالة وضمان دخل وهيك صرت لازم أروح اوقع منشان آخد ضمان دخل وتوجهت للمحامي ليساعدني."

ومن أجل أن تستفيد لينا من وضعها كأرملة وتأخذ مخصصاتها، نصحها المحامي بأن تحضر تقرير طبي. تقول لينا:

"المحامي نصحني أجيب تقير من دكتور نفسي انه عندي مرض الشقيقة وأعصاب وما بقدر أشتغل وكمان جبت تقارير عن ابني الصغير اللي بالصف التاني انه عنده حركة زائدة وصعوبات تعليمية وانه خطر أتركة بدون رعاية علشان أطلع أشتغل وهيك قرروا انه أروح على مكتب ضمان الدخل مرة في الشهر وهيك كتير أهون علي. "

أما أم يوسف فلم تكن تعلم شيئاً عن اجراءات الحصول على هويات لأولادها، ولم الشمل لزوجها، فتقول:

" بنتي الاولى أعطوها رقم مؤقت ولما رحت على الداخلية ما أعطوها شهادة ميلاد وقالولي بدهم اثبات سكن ومية وكهربا وتلفون وعقد ايجار. أنا

روحت عالدار ومش عارفة شو بدي أسوي ورحت لمحامي والمحامي قالي انه لازم أسكن قدس وهو طمنني انه بقدر أسجل البنت لأنها مولودة بمستشفى في القدس."

اضطرت ربا أيضا إلى اللجوء إلى محام اسرائيلي، وجلست معه في أماكن لم تكن تتصور أنها يمكن أن تجلس فيها، لكنها الحاجة التي أرغمتها. وتشرح المفارقة أنن الحاكم هو الجلاد والجلاد هو نفسه الحاكم. تقول ربا:

" كان في موقف مرة انه لما جوزي قدم طلب تصريح رفضوه أمني وكانت الحجة انه عنده بالعيلة أخ و قرايب بيهددوا أمن الدولة وهيك عملو له ملف أمني وبعدين واحدة صاحبتي أعطتني رقم تلفون محامي في تل أبيب علشان يلغي الملف الامني وفعلا التقينا احنا وهدا المحامي 3 مرات مرة لما اتفقنا ودفعنا الدفعة الاولى ومرة لما وقعنا الاوراق اللي كان بدو يقدمهم والمرة التالتة لما أعطانا القرار انه التغى المنع الامني والاشي اللي بحس انه سخرية القدر انه كنا نتقابل احنا والمحامي عند مستوطنة وجنب مفرق زعترة على طريق نابلس وهاي كانت المفارقة انه هدا جوزي ابن هاي العيلة المناضلة بييجي يقعد مع واحد يهودي في كافيه على باب مستوطنة في مكان بتصادمو فيه الفلسطينيين والاسرائيليين ولولا انه جوزي متجوز واحدة من القدس كان ما تعرض لهيك موقف يقعد مع واحد يهودي في مستوطنة جنب نابلس وين كتير ناس بينقتلو."

احتاجت أيضا نادية إلى توكيل محامي. تقول نادية عن تجربتها:

" أنا من أول ما أخدت لم الشمل في 2002 رحت لمحامي وقلت له انه بيمسك قضيتي وانه أنا من يوم ما تجوزت ما دفعت تأمين وطني ولما يدفعوا مصاري عن الاولاد بعطيه أتعابه وبسد الدين وبيوم كانت الدنيا شتا الساعة 9 بالليل اتصل المحامي وقالي انه صدر قرار اليوم انه بيعطو عن ولدين يعمي ثبتت في هويتي بس ولدين ومش الخمسة. وقال المحامي انه بدو القرار تلات ايام ليصير ساري وطلب مني أودي له أوراق هديك الليلة وما أتأخر للصبح لعنده علشان يلحق يعمل ملف وبالفعل اتصلت على أخوي وأجا وكانت كتير شتا ووصلني لعنده وأعطيناه الاوراق بنص الليل."

يبدو من خلال النصوص السابقة أن السلطات الإسرائيلية تعتمد على أنك الفلسطيني المقدسي غير موجود في القدس حتى تثبت عكس صحة هذا الاعتقاد. وهذا يعني أن هنالك إجراءات معقدة من المعاملات، والتوجه إلى مكتب الداخلية، وإحضار أوراق اثبات المكان، ومحاولة التواجد في القدس قدر الإمكان. ولكن ظهر من خلال حديثي مع النساء المقدسيات جهل أغلبهن بالتعقيدات التي سيواجهنها غالباً مما جعل قضيتهن الصعبة في أساسها مسألة نضالية ومكلفة أيضاً لحاجتها لتدخل المحامين وأحياناً مرافعات أمام المحاكم الإسرائيلية. وفي هذا المقام أنا لا أشمل جميع المبحوثات لكن أغلبهن أظهرن عدم الإدراك لخطورة الوضع.

معيل الأسرة:

ان أمر اللجوء إلى المحامين عند أكثرية الأسر التي قابلتها زادت من عبء الحياة اليومية على النساء المقدسيات وعلى وأسرهن. فلم يعد الزوج هو المعيل الأساسي ورب الأسرة خاصة في حالة ارتفاع تكاليف الحياة في القدس، وعدم قدرته على العمل بشكل رسمي والحصول على راتب جيد، مما يجعل الزوج يعمل في الضفة أو ينتقل إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في 48. وهذا يعني أن الزوجة ستكون بمفردها مع أبنائها لأيام وربما أسابيع في غياب الزوج. أو قد يعزف عن العمل لعدم رغبته الاختلاط باليهود أو العمل عندهم، كما حصل مع الزوج ذي الأصول المقدسية العريقة غير الحاصل على الهوية الزرقاء، بسبب عدم تواجد أهله وقت الإحصاء. هذه الظروف دعت الزوجة المقدسية إلى الخروج للبحث عن العمل بغض النظر عن مستواها التعليمي. حيث اختلفت أماكن العمل بين المصانع، والمشاغل، ورعاية المسنين، والعمل في سلك التعليم، مما أدى إلى أن تكون في أغلب الحالات هي المعيل الأول في الأسرة.

يظهر المسح الآتي توزيع المبحوثات من ناحية انخراطهن في سوق العمل حسب مجالات العمل التي تم ذكرها في المقابلات:

تعمل معلمة في مدرسة	35%
تعمل موظفة في بنك- مؤسسة	10%
تعمل في مصنع	5%
تعمل في صالون حلاقة	10%
توقفت عن العمل بسبب المرض	15%
تعمل في مجال رعاية المسنين	10%
لا تعمل	15%

كما ويظهر المسح الآتي توزيع المبحوثات من ناحية مكان عمل الزوج:

يعمل في المناطق الفلسطينية	40%
يعمل عامل في منطقة اسرائيلية	20%
يعمل عامل في منطقة القدس الشرقية أو مناطق عربية في اسرائيل	10%
يعمل موظف في القدس الشرقية في مؤسسة خاصة	5%
يعمل موظف في مؤسسة رسمية اسرائيلية	5%
الزوج لا يعمل	10%
الزوج متوفي	10%

وكبقية المبحوثات فان منال قد منحتها هويتها المقدسية امتيازاً على زوجها في مسألة العمل، حيث قررت الانخراط في سلك التعليم في منطقة النقب، وحصلت على الوظيفة بعد مدة قصيرة لحاجة وزارة التعليم الإسرائيلية إلى معلمين في هذه المنطقة. أما زوجها فبعد أن تم تهريبه إلى النقب، حصل على الإقامة بعد 6 أشهر إلا أن ذلك لا يعني أنه يمكن أن يحصل على

عمل جيد، ففي نهاية الأمر عمل في سوبر ماركت ونسي أنه يحمل شهادة في إدارة الأعمال، تقول منال:

" أنا كنت مفكرة الإجراءات عادية، لكنها صعبة كثير ومعقدة، وشغلي حللنا أزمة، زوجي ما لقي شغل من أولها، الكل خايف لأنه تهريب، أو الشرط انه يكون المعاش أقل، وما يطلع على الناس، ولما أجته الاقامة صار الوضع أحسن واشتغل في سوبر ماركت مع انه حاصل على شهادة في ادارة الأعمال."

لكن وضع أم أمير كان صعباً جداً، ووجدت نفسها مسؤولة عن أسرتها المكونة من 8 أفراد أكبرهم فتاة بالصف التاسع. اضطرت الأم إلى اخراج ابنتها من المدرسة كي تكون مع اخوتها الصغار أثناء غيابها للعمل في القدس. وكان الزوج قد رفض مغادرة أريحا وعمله الذي أغلقه بعد فترة ولم يعد قادراً على اعالة أسرته. وبعد أن اصيب بالسكري لم يعد قادرا على العمل وأصبح بحاجة إلى إعالة. تقول أم أمير:

" لما رجعت ع القدس عرفت انه خلص لازم يصير كل اشي بايدي. جوزي ما رضي يجي يسكن بالقدس معنا وضل ساكن باريحا. بديت اشتغل " مطبيلت" مع مسنين وبعدين انكسرت رجلي وقعدت 3 أشهر بدون شغل وبعد ما انكسرت رجلي صار عندي جلطتين في رجلي وصار صعب أشتغل والله لا يفرجيك كان وضعنا صعب واخوتي كانو يتصدقو علينا وكمان الجيران. أنا ما بزعل لو حدا من الجيران أعطانا لأنه الوضع كتير صعب. جوزي هلا أجا يسكن معنا بعد ما صار مريض بالسكري وصار يراجع في المطلع ويطلع تصاريح مرض وبعد ما مرض صار لازم يسكن قريب عالمستشفى علشان أقرب وصار من سنتين ساكن معنا بس صار مريض والسكري أثر عالشبكية وهو هلا بعد االمغرب ما بشوفش تقريبا وصار بيشتغل مع انه مريض بيروح على راس العامود مواصلتين وبيشتغل في عيادة كوبات حوليم في التنظيف بياخد 2000 شيكل."

كان لموت زوج لينا بداية مرحلة جديدة في حياتها حيث اكتشفت وقتها فقط أن المقدسية التي تتزوج من فلسطيني لا تحصل على أية حقوق اجتماعية مما سبب لها صدمة من تلك

العنصرية التي يمارسها الاستيطان الصهيوني ضد العرب المقدسيين لسلبهم حقوقهم وهم تحت الاحتلال. وعليه فلم يبق أمامها أي مصدر دخل سوى أن تتقدم بطلب تعويض شهري لمستحقات البطالة، وهذا يتطلب منها أن تتوجه مرة اسبوعيا لمكتب الداخلية في مدينة القدس والوقوف في طابور الانتظار الذي قد يمتد لساعات لتتمكن من الدخول لمكتب البطالة ولتوقع التوقيع الاسبوعي لكي تعطي شرعية لمعالجة ملفها في التأمين الوطني. واذا اضطرت للغياب عن التوقيع فانها يجب أن تحضر اثبات اجازة مرضية او أنها لن تحصل على المخصص. والأصعب في الأمر أن التي تتقدم لتلقي مخصص البطالة قد يتم توجهيها للعمل في أي عمل في نطاق التنظيف والخدمات مثل العمل في التنظيف في الفنادق أو المستشفيات أو المطاعم. واذا تم رفض العمل من طرف المتقدم فانه يتم حرمانه من مخصص البطالة لذلك الشهر أو الأشهر التي تليها ويتم الغاء طلبه. أتساءل كيف اذا كانت المتقدمة امرأة أرملة ولديها ولد صغير ويطلب منها أن تتوجه للعمل التنظيف في أحد المرافق الذي قد لا يناسب النساء الفلسطينيات العربيات على أساس أن مخصص البطالة هو المورد الوحيد لإعالة الأرملة أو المطلقة المقدسية الفلسطينية التي كانت متزوجة من فلسطيني. تقول لينا:

> " لما مات جوزي بطل في النا معيل وما كنت بعرف انه اذا الجوز بيكون ضفة المرة ما بيطلع لها مخصص أرملة وكمان الاولاد ما بيكون الهم امتيازات الايتام وأنا الحل الوحيد القانوني هو اني اقدم لبطالة وضمان دخل وهيك صرت لازم أروح اوقع في مكتب ضمان الدخل منشان آخد مخصص ضمان دخل اللي هو دخلنا الوحيد. "

كما اضطرت مرام إلى العمل ولأن تأخذ مكان الأب أيضا الذي يشتغل عاملاً في منطقة اسرائيلية ولا يأتي لزيارة عائلته إلا مرة كل أسبوع. تقول مرام:

> " أنا المسؤولة عن الدار في غياب جوزي ولليوم لما يروح ع الشغل بضل خايفة وأولادي حوالي. امي أجت تسكن معاي علشان انا لحالي مع الاولاد. أنا اليوم بشتغل وشغلي مهم للعيلة. أنا بحس اني ممنوع اترك الشغل وانه شغلي صار أساس وثابت ولأنه جوزي هويته فلسطيني وبيشتغل عالتصاريح والاقامة المؤقتة ويمكن أي وقت يفقد شغله. علشان هيك بحس اني انا صرت الاساس في الشغل ومش هو."

اعتبرت خيرية زوجها عبئاً مادياً وأن انتقالها للعيش هي وأبناؤها بدونه أفضل لهم حيث أنها بعملها تستطيع إعالة اسرتها. تقول خيرية:

" أنا ما بشتغل اليوم ومقدمة لضمان الدخل لأنه عندي ولدين صارو فوق ال18 بيشتغلو اليوم. المسؤولية صارت علي أنا يعني هو جوزي كان دايما عبء علي وكان يطلب مني مصاري للقهوة والدخان عالاقل اليوم أنا خلصت من طلباته."

أما رنا فقد اعتبرت نفسها امرأة مختلفة ومسؤولة أكثر من غيرها من النساء المتزوجات من لضرورة الاهتمام بالكثي من الأمور المتعلقة بالحفاظ على تواجدها مع أسرتها بالقدس، وما يفرضه ذلك من تبعات، تقول رنا:

"شغلي بالنسبة لأسرتي كتير مهم، أنا الشغل مغطيني وبيدفع عني وهدا مهم للتأمين الوطني والصحي لاني اذا بقعد عن الشغل بضطر أنا أدفع لهاي الخدمات اللي هي مهمة لاثبات الهوية ووقتها جوزي مش راح يقدر يدفع وراح أخسر وجودي بالقدس."

إلا أن صراحة سهى كانت الأقرب للواقع، والأكثر ايلاماً، حيث عبرت عما تمر به دون خجل أو تفكير وقد شرحت لي كيف تشعر بشكل متطرف فهي تشعر أنها نصفها رجل والنصف الآخر امرأة. وكانت قي حديثها عن نفسها تعتمد البساطة التي أظهرت الحقيقة فتقول:

" أنا كتير مرات بحس انه المسؤولية كبيرة علي وانها غيرتني واني صرت نص زلمة ونص مرة يعني مرات بطلت عارفة أنا زلمة ولا مرة أنا بحكي مع الناس وبشتري الخضرة وبجيب جرة الغاز وبستأجر الدار وبشتري العفش وبركض عالداخلية وعالتأمين وبصرف عالدار واذا اولادي طلبو مصاري من أبوهم بيقلهم امكم بتاخد عنكم من اسرائيل مصاري كتير أصلا هو عنجد مقتنع اني باخد مصاري كتير واني غنية من ورا هوية القدس ، والحمد لله ربنا عافني، وصرت أشتغل مع المسنين علشان لازم يكون عندي شغل ويدفع عني تأمين وطني وصحي وصرت أحوش مصاري واشتريت عفش عالتقسيط وفرشت الدار وبشتغل مع

المسنين، وبقبض تأمين عن الأولاد، والحال مستورة والحمد لله مش محتاجينه لجوزي."

نعيمة هي الأخرى لا تجد حرجاً من التحدث بصراحة عن نفسها وتجربتها التي جعلت منها انسانة أكثر مسؤولية والتزاماً تجاه عائلتها وكيف أنها تقتر عن نفسها من أجل عائلتها كما وأنها تستخدم تكتيكات يومية تساعدها في تخفيض نفقات العائلة كأن تذهب لأماكن تسوق تتناسب مع مستواها الاقتصادي المتواضع . تقول نعيمة:

"أنا بحس انه أنا المجبورة أدبر كل شي وجوزي مرات بحس انه خلص يعني معتمد على حقيقة اني شاطرة وبدبر ومش مبذرة وبحس انه علشان هيك الوضع أنا كتير بحين بحالي يعني ما بشتري الا الضروري الي وللاولاد وبروح كل يوم جمعة على رام الله علشان اشتري من الحسبة الخضرة ومونة الدار بتكون الأشياء أرخص وهيك بوفر مصاري. لما أشوف صاحباتي اللي كانوا معي في الجامعة وبقارنهم مع حالتي مثلا بشوف اللي زيي معاهم سيارات منيحة ووضعهم واضح انه منيح وانشا الله انه وضعنا يتحسن. أنا الحمد لله ما بشكي حتى قدام أبوي لأنه بستحي وبلاقيهاش منيحة بحقي خلص الدين والقرض من البنك مستور أكتر وما حدا بيعرف فيه. بس بضل في قلق وفي خوف من بكرة ودايما الاحوال المادية الها تأثير على حياتنا ولا مرة مثلا الواحد بيلاقي حاله مسترخي ولا رايح شمة هوا أو رحلة يعني أنا اذا بدي آخد الاولاد على محل بيكون هادا زي مصروف 4 ايام أو أكثر احنا الحمد لله بنعيش دايما نحسب، وزوجي بشتغل بس شغله موسمي حرام هو لما يكون معاه بيدفع بس ولا مرة أنا بضغط عليه بخاف انه يروح يتداين."

وجدت لينا أيضاً نفسها مسؤولة عن عائلتها بعد موت الزوج الذي كان المعيل الأساسي للأسرة مما عرضها لمواقف صعبة ومحرجة وأن مسؤوليتها وضعتها في سياقات جديدة لم تتعود عليها. تقول لينا:

" بعد ما توفى زوجي وما كان الي معيل غيره، صار لازم اني الاقي مصدر دخل لأني ما بيطلع لي مخصص أرملة. كنت رايحة لمكتب العمل علشان امضي لأنه لازم اللي بيقدموا لضمان الدخل يمضو ولما رحت كان في طابور نسوان ورجال وبتشوفي أشكال ألوان كل ولحد اله قصة. المهم

انه لما اجا دوري ووصلت بعد وقفة ساعتين طلبوا مني أروح على مؤسسة التأمين الوطني وأجيب منهم ورقة علشان تنحط في الملف ويتكمل الملف و أقدر اخد ضمان دخل. المهم لما طلعت كنت كتير مقهورة وبدي أبكي يعني لو جوزي ما مات كان ما تبهدلت هالبهدلة وبعدين ركبت الباص من الشيخ جراح ونزلت على التأمين الوطني ولاقيت عالبوابة الخارجية ناس كتير وأنا حاسة حالي بدي أوقع وبعد ما دخلت للبوابة الداخلية وكمان في حارس ودور طلبت من الحارس اني أسأل الموظف أي شباك بدي اخد رقم الدور لأنه كل شباك اله موضوع ورقم للدور. المهم الحارس صار يصيح وأنا قلت له "ما تصيح بكفيه الواحد حاله وصار الحارس بدو يزيدها ويصيح وقلي هلأ بجيب لك الشرطة لحظتها الزلمة اللي كان واقف وراي قالي "الله يسعدك يختي اصبري واسكتي والله هلأ اذا قربت الشرطة عليك الرجال الواقفين مش راح يسكتوا وبتقوم مدبحة" أنا انحرجت كتير وتنهدت وسكتت علشان الزلمة حسيت انه يمكن أحرجه وأحرج الواقفين انه ما يقدروا يتصرفو كيف لازم وانه بدهم يسكتو وهم مش عاجبهم الاهانة اللي بدها تصيبني وتصيبهم اذا ضلوا ساكتين."

تظهر حالة المبحوثة أم يوسف كيف تختار المرأة المقدسية طوعا أن تتحمل جزءا من الأعباء المادية وذلك باتخاذها قرار المساهمة في دعم اقتصاد الاسرة والعمل خارج البيت. وتخبرنا أم يوسف عن وضعها الذي تشعر بأنها تتحمل المسؤولية أكثر من النساء المتزوجات من رجال من منطقة القدس. تقول ام يوسف:

"قلت لجوزي أنا بدي أساعد وأفتش على شغل وبالفعل رحت على المحلات في رام الله أفتش على وظيفة بياعة والله دخلت محل أواعي من أول ما شافني قالي يلا ابدي هلا الشغل قلت له بس لازم اتصل في جوزي وفورا استلمت الشغل."

كما أخبرتني ربا عن تجربتها التي تعتبرهاعادية في السياق الاستعماري الذي تعيش فيه، لكنها رغم ذلك لم تشعر بأن زواجها من غير المقدسي مشكلة، فتقول:

" أنا مش حاسة في مشكلة الي لكني بتحمل مسؤولية التوجه للجهات الرسمية وجوزي ما بيتحمل مسؤولية لانه كل شي باسمي ولما بيصير غلط أو اشي بينقص بيلحقوني أنا مش هو."

من ناحية أخرى نجد أن هناك حالات تعرضت للكثير من الصعوبات خصوصا بعد تحمل مسؤولية الأسرة واعالتها ومواجهة غياب الوالد والوضع الاقتصادي الصعب، والاضطرار للسكن في كفر عقب والاضطرار الى مراجعة المؤسسات. تقول نادية:

" بديت أشتغل في روضة وبعدين عملت حضانة في الدار وكان عندي 6 اولاد ومع التامين ومساعدة أهلي ومشي الحال. كنت أحس حالي مختلفة كتير نسوان اخوتي ولا بيقلقو باشي وكل هاي المسائل الرسمية ومراجعة المؤسسات على اخوتي. يعني بيوم لما كنت عند أهلي كان عندي موعد بالداخلية واتفقت مع تاكسي انه يجي الساعة3 الصبح يوصلنا للداخلية لانه هيك الداخلية القديمة كان وضعها صعب الدور طويل كتير وانهم اتصلت الفجر بالتاكسي ما جاوب وقلت لأمي بروح لحالي مشي كان بدها من دار أهلي 30 دقيقة وامي بتقدرش تمشي معي وانجنت ليش صممت والله طلعت ومشيت لحالي في الشارع وكنت ميتة من الخوف وحاسة انه حدا ماشي لحالي وندمت اني طلعت ووصلت وكان قدامي ناس كانو من الليل موجودين كم من واحد واستغربو اني مرة ماشية لحالي طب والله هدا موقف بيسوى كل نسوان القدس وكل نسوان الضفة يعني ممكن مرة أخوي تضطر لهيك موقف؟ ياعمي والله ولا مرة."

على الرغم من أن الاقتباسات الأخيرة لم تظهر مفهوم من هو "رب الأسرة، إلا أن الصرامة في أن الذكر هو المسؤول الأول والمباشر عن اعالة لأسرة قد ألغي في حالات المبحوثات. وتأتي أهمية المرونة في المسؤولية عن الأسرة أنها أثبتت أن النساء قادرات على تحمل أعباء الأسرة بشكل عام، حيث أن الرجال كانوا يعانون من مشكلة الحصول على الوظائف، والحاجة إلى السكن بعيداً عن الأسرة في حالة الحصول على عمل جيد. كما أن النساء أظهرن مقدرة أفضل من الرجال في التكيف مع الظروف والأعمال التي رفضها بعض الأزواج وكانت سببا لوقوع المشكلات وأحد أسباب التفريق بين العائلات في حالات الطلاق المذكورة بين المبحوثات. أظهرت كيفوركيان (كيفوركيان في أبو بكر، 2004) تكيف النساء في الأزمات لدى نقاش ابداع النساء ومبادرتهن في التكيف والبقاء أثناء الحرب في لبنان، الأمر الذي لا يختلف كثيراً عن فلسطين بالعموم، والقدس على وجه الخصوص حيث الصراع أخطر وأكثر تهديداً للكيان الفلسطيني من مجرد ازهاق الروح، إلى إحلال شعب مكان شعب،

وترويض الذوات البشرية. كما ووجدت كيفوركيان في (أبو بكر 2004) أن الأوضاع السياسية وغياب الأزواج أدى إلى تحول النساء فجأة إلى رئيسات لأسرهن، وارتفعت نسبة مساهمتهن في القوى العاملة. من هنا يظهر أن الصراع لم يكن مكاناً للاضطهاد على أساس النوع الاجتماعي فقط، وإنما جعلها تمر بمرحلة التبدل في الوعي كما ظهر في دراستها للنتاج الأدبي للنساء أثناء الحرب اللبنانية.

الأسر التي ترأسها نساء :

نستدل من النصوص السابقة أن النساء المقدسيات أيضاً مررن بمرحلة التبدل في الوعي. فما مررن به من تجارب لم تشابه خبرة نساء أخريات في القدس والضفة، بالتالي خرجن من اطار النظرة الثقافية التي تحد من أدوراهن رغم المجهودات التي تقوم بها النساء. ففي القدس لا تعمل في أعمال الخدمة والتنظيف إلا المرأة المحتاجة بالعموم، ولا تتزوج من شاب من حملة هوية الضفة إلا من لا تجد من يرغب بها زوجة. كما أن النساء المقدسيات واجهن المجتمعات التي انتقلن اليها بالزواج باعتبارها مقدسية: مدنية " شايفه حالها"، و "معها مصاري عشان هويتها"، و " بدها تمشي زوجها ع شورها لهويتها". اضافة إلى أنها اعتبرت من جلبت النحس والمرض لزوجها الذي يعمل ليل نهار من أجل الحفاظ على هويتها. هذا الأمر جعل من النساء المقدسيات يتحدين ما يمررن به من ظروف خاصة وأنهن رغم وجود الزوج إلا أن حضوره كان مؤقتاً بسبب العمل الذي يعمله يتغيب عن المنزل لأيام، وان كان موجودا بالفعل بشكل دائم مع اسرته فانه لا يتحمل أية تبعه قانونية، ولا يستطيع من الناحية القانونية أن ينوب عنها في الدوائر الرسمية وعلى المطالبة بما يجب أن يحصل عليه من الدولة الإسرائيلية المستعمِرة. ان المسؤولية التي تحملها هؤلاء النساء جعلهن ينتقلن من مفهوم ربة البيت التقليدية، إلى وضع المرأة في الأسر التي ترأسها نساء، وهو ما ظهر عند المبحوثات اللواتي خضن ذات التجربة حيث لعبت النساء في أوضاع زيادة الضغوط دورا كبيرا في ادارة المصادر وادارة شؤون الأسرة واتخاذ القرار.

اختلف وضع منال قليلاً عن المبحوثات فهي وإن تشابهت بالزواج من شاب يحمل هوية الضفة، وينتمي لها بالقرابة فهو " ابن عمها". لكن منال لم تحظ بالأسرة لعدم قدرتها على انجاب الأطفال. رفضت منال أن تصبح مطلقة من منطلق العيب الذي يرافق المرأة التي

تتصف بها، كما أنه "لا توجد في عائلتها فتاة واحدة مطلقة" كما تقول. إضافة إلى أن الأهل اعتمدوا على موضوع القرابة التي لن تجعلها تتعرض للاهانة كما عبر عن ذلك والدها وإن كان بكلمات مختلفة. إلا أنني اعتبر أنها أسرة مكونة من نفسها وزوجها في القرارات التي اتخذتها، حيث أنها قامت بتزويج زوجها من امرأة أخرى كي ينجب الأطفال، كما وقررت أن تكمل تعليمها الجامعي في الدراسات العليا، خلال انخراطها في السلك التعليمي، فتقول منال:

> "صعب علي انه جوزي صار عنده اهتمام تاني وصار مرات كتير هو في بلد وأنا في بلد وأنا بروح هناك عالعيد أنا صعب علي أشوف مرته هناك مع اني الكل بيقول اني انا اللي جوزته لكن هدا حقه انه يكون عنده ولاد وأنا هيك ضليت عنجد في داري وما انهنت أو رجعت في دار أهلي مطلقة لأنه احنا في العيلة كلمة مطلقة كلمة صعبة وأنا هلأ بشتغل في المدرسة الصبح وبروح عالجامعة 3 أيام بالسبوع بتعلم في جامعة بن جوريون ماجستير لغة عربية وهيك أنا بشعر اني مسؤولة عن نفسي وعن استمرار حياتي مع جوزي."

أما أم أمير فقد كانت مثالاً واضحاً على الأسر التي ترأسها النساء خاصة بعد أن رفض زوجها الانتقال معها إلى القدس، والبقاء في أريحا لأن أهل زوجها عارضوا انتقالها واعتبروها " بدها تمشي على خاطرها"، فمنذ البداية اعتمدت على نفسها في الحفاظ على أسرتها. ولأن زوجها يحمل هوية فلسطينية وأيضا مريض. ولذلك فان حصوله على عمل هو أمر صعب، وخياراته محدوده ولا يكفي راتبه إعالة الأسرة. بالاضافة لذلك فقد واجهت أم أمير مشكلة قانونية لوحده وتجشمت صعوبة مكابدتها. تقول أم أمير:

> "الوضع صعب لأنه جوزي هويته ضفة ومريض وكمان صار عنا مشكلة تانية انه في سنة 2005 رحت أقبض تأمين الاولاد من البريد قالو لي انه التأمين حاجز على حسابي وما في مخصص ولاد ولما راجعت التأمين قالو لي انه عملو فحص والفحص قال اني ساكنة ضفة غربية في ريحا من سنين وانه لازم هلا أرجع للتأمين كل المصاري اللي أخدتها وانه المبلغ هو 100 الف شيكل. كنت بعرف انه الموضوع صار موضوعي لحالي أنا واولادي وانه ما حدا راح يساعدني واني لازم أواجه الموقف."

عرّض هذا الوضع ام أمير لأن تكون تحت طائلة القانون وهي وحدها تواجه الموقف. حاولت أن تتخلص من المشكلة التي وقعت فيها بايضاح الخطأ الواقع في أمر سكنها فهي تسكن في منطقة مخيم شعفاط في حدود بلدية القدس وليس في أريحا. قالت أم أمير:

"حكيت لموظفين التأمين انه ما في الي بيت في ريحا البيت لحماي وأنا بروح مرة بالشهر شهرين أزور وما صدقوني واضطريت أحط محامي وجبت حلفان يمين من المختار في المخيم."

لهذا فقد عمدت أم أمير إلى العمل مع المسنين وحينما أصابت قدمها بكسر توقفت عن العمل مدة 3 أشهر، وأصيبت بعد ذلك بجلطتين أصبح وضعها الاقتصادي سيء جداً. وما ساعدها على تجاوز هذا الوضع الشبكة الاجتماعية التي تكونت من عائلتها وجيرانها وما قدموه لها ولأسرتها من مساعدات. إلا أن هذا لم يكن كافياً من أجل تخطي الوضع . تقول أم أمير:

" بتداين من الدكاكين وبعدين ما بشتري الا الضروري يعني اللحمة بنطبخها في المناسبات. وكنت أطبخ جاجة كل يوم جمعة وهلأ كل اسبوعين ما بنقدر أكتر واولادي صابرين معي الحمد لله. أنا عمري ما بنسى العيد ما كان معاي مصاري أشتري أواعي لحدا من الاولاد وسكرنا الباب على حالنا كل أيام العيد لأنه اولادي خجلو يطلعو قدام الناس بدون أواعي العيد وهاي قصة بحياتي ما بسامح حالي عليها لأني أنا المسؤولة عنهم أبوهم ولا معه خبر."

وكذلك مرام التي وجدت نفسها مسؤولة بالكامل عن الأسرة لأن زوجها أصبح يعمل عاملاً في منطقة اسرائيلية بعيدة ويأتي لزيارة زوجته وأولاده مرة أسبوعياً، وتستعين بوالدتها التي تقضي معظم الوقت عند ابنتها بعد وفاة زوجها (والد مرام)، مما يمنح الأولاد شعوراً بتواجد العائلة كما تقول مرام. ولقد ساعدها تواجد أمها معها على اتخاذ قرار العمل من أجل مساعدة زوجها كما وساعدها على امكانية الذهاب ومتابعة الدوائر الرسمية لشؤون عائلتها التي أصبحت ترأسها ومسؤولة عنها. كما أن مرام واجهت مشكلة مع التأمين وتابعت حيثيات المشكلة لوحدها بدون تدخل زوجها. عن هذه القصة تقول مرام:

" لما رحت عالتامين أراجع ليش بيخصمو لي من تأمين الاولاد قالو لي انه ابني اللي عمره 12 سنة مسافر برة البلاد هيك مبين عندهم واللي مسافر برة البلاد ما بيعطوه تأمين وحاولت أفهمهم انه ابني صغير ومش مسافر بس هم طلبو مني ورق محامي تشهد بهيك وهدا أخد مني وقت طويل وروح وتعال لعبيل ما انحلت المشكلة."

تخبرنا قصة خيرية عن طفولتها الكثير من الألم قبل أن تتحدث عن تجربة زواجها وما خاضته من تجارب وكيف أصبحت مسؤولة عن أسرتها. تقول خيرية:

"انا لاني عشت طفولة صعبة بعرف اديش صعب الولد ينحرم من أهله وهدا اللي بيخليني اتمسك باولادي وأتحمل المسؤولية يعني هو جوزي كتير مرات كان عبء علي وكان يطلب مني مصاري للقهوة والدخان."

كما أن زوج خيرية تركها في البيت الذي استأجروه ليعود إلى رام الله، و لم يعد يساعدها في مصاريف المنزل: فتقول خيرية:

" جوزي تركنا في دار الاجار وهو رجع على رام الله هو هلا مركن انو الولدين الكبار بيشتغلو واني انا باخد ضمان دخل والله انه صعب لاني بروح أوقع مرتين في الاسبوع على مكتب الداخلية في القدس. واليوم أنا مسؤولة عن الدار وعن كل شي وما بيصرف على الاولاد اشي ولا حتى بيجي عالدار."

لا تختلف حكاية سهى كثيراً عن سابقاتها من المبحوثات فهي بالأساس قد عاشت طفولتها في كفر عقب وذهبت إلى مدارس رام الله، فكانت مناطق الضفة أكثر ألفة لها من بعض المبحوثات. وحين ارتبطت بشاب يحمل هوية الضفة لم يكن الوضع السياسي والاقتصادي صعباً ومتعباً إلى هذا الحد. إلا أن خوفها من أن لا يأخذ أولادها الهوية، وقرارها بالسكن في القدس بعد أن اكتشفت أنها مريضة بالسرطان وأن تأمينها الصحي قد ألغي حملها مسؤولية كبيرة فعادت إلى القدس دون موافقة زوجها الذي لم يراع مرضها. طلقها زوجها بعد ذلك وابقى الأولاد لديه. لكن أولادها عادوا اليها في النهاية ما عدا واحد. وحرصاً منها على أن يبقى أبناؤها بين والديهم فقد عادت إلى زوجها. واليوم هي تعيش مع زوجها لكنها لا تستقر كثيراً في بيته وتتنقل بين بيت ابنها الذي تزوج حديثاً في كفر عقب، وبيت والدتها في القدس،

بالاضافة إلى بيت الزوج في سطح مرحبا في منطقة الضفة. هذا الوضع الجديد لتنقلها لانها لا تريد أن يثبت فعلا انها تسكن في الضفة، جعل زوج لا يشارك في أي من مصاريف بيته وأولاده على اعتبار أنها هي اختارت هذه الحياة التي رفضها منذ البداية. تقول سهى:

" والله قبلت أرجعله علشان اولادي لأنه كانو يسألوهم ولاد الجيران مزبوط امك مطلقة؟ وكان هدا يحرجهم كتير وخلص الاولاد صعب عليهم بدون أب يعيشو ابوهم بجهة وامهم بجهة وقبلت أرجع وكان شرط جوزي انه أرجع أسكن في سطح مرحبا في الضفة ويومين بس مسموح لي في دار القدس واني أنا ما اشتغل وانه هو والاولاد اللي بيشتغلو يعطوني مبلغ شهري أدفعه للتامين وأقعدت على هالرشة شهرين ولا دفع حدا اشي. أنا رجعت أشتغل مع المسنين وباخد تأمين عن 3 اولاد واولادي الاتنين اللي بيشتغلو بيساعدوني والحمد لله مستورة."

كذلك عاشت نعيمة طفولة تتنقل فيها بين بيتين ليس لأن والدتها مقدسية ووالدها من الضفة، ولكن لأن والدها ارتأى أن يسكن في الرام (منطقة ضفة) بسبب صغر حجم بيتهم في القدس. لذلك كان على العائلة أن تنقسم إلى شطرين وأن تتواجد بالكامل في القدس عند الاحصاء، وأن تبقي مكونات الحياة في منزلهم في القدس كالحفاظ على النباتات المزروعة مروية دائما ووجود الطعام في الثلاجة، ونشر الغسيل بين الحين والآخر. وعلى الرغم من أن والد نعيمة علم أن عريس ابنته يحمل الهوية الفلسطينية، إلا أنه فرح بهذا النسب لأن الشاب مقدسي الأصل ومن عائلة مرموقة ذات أصول معروفة. فلم تكن لهوية الزوج أو لشهادة التوجيهي التي لم يحصل عليها أية مشكلة. إلا أن زوجها كانت لديه ممتلكات للعائلة يحرم بيعها. كما كان عمل زوجها موسمياً وكانت التزامات الحياة كثيرة. رفض زوج نعيمة العمل في القدس بعد أن حصل على اقامة ورفضت أمه انتقال الابن الوحيد من بيت العائلة الفاخر للانتفال والسكن في شقة مستاجرة في كفر عقب. دفع هذا الوضع نعيمة الى اتخاذ الكثير من الخيارات كرفض طلب مساعدة الأهل وعدم البوح بالوضع الاقتصادي الصعب لأي شخص حتى لا تشمت أم زوجها التي اعتبرتها قد فرقت الأسرة لتسكن في بيوت مستأجرة.

أما لينا فقد كان الوضع لها مختلفاً. فتاة بلغت الخامسة عشر من عمرها تحلم أن تخرج من البيت الصغير الذي تعيش فيه ومن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

الصعبة، فما كان منها حين جاء محمد لخطبتها إلا أن وافقت دون أن تفكر في تبعات الأمر. كان وضع لينا الاقتصادي صعباً منذ البداية، وبحث زوجها عن عمل، وانتهى به المطاف في للعمل بعيدا في مدينة شفا عمرو. فكان يترك الأولاد وزوجته لشهرين وأكثر وحدهم وزوجته هي من تقوم بإدارة شؤون المنزل والأولاد وتهتم بكافة الأمور، وحينما أدركت أن ما يحصل عليه الزوج الغائب من نقود لا يكفي التزاماتهم فقد قررت تعلم مهنة تفيدها. تقول لينا:

"وكان يضل جوزي هناك في شغله شهر وشهرين لانه الطريق صعبة وكان يتركني مع الاولاد لحالي وفي غيابه كنت أروح أتعلم تصفيف شعر وتجميل علشان أحسن وضعي. بعد سنتين جوزي أخد إقامة لمدة 12 شهر وضل يروح يشتغل بالشمال في مسلخ لحمة."

وبعد ان فقدت لينا معيلها الأساسي حين مات زوجها، اكتشفت أنها لن تحصل على مخصصات تأمين ارملة لأن زوجها فلسطيني. تقول لينا:

" بعد ما مات جوزي بطل في النا معيل وما كنت بعرف انه اذا الجوز بيكون ضفة المرة ما بيطلع لها مخصص أرملة وكمان الاولاد ما بيكون الهم امتيازات الايتام وأنا الحل الوحيد القانوني هو اني اقدم لبطالة وضمان دخل."

وهكذا نرى كيف أن موت الزوج قد حمل لينا مسؤولية أكبر من ناحية إعالة الاسرة ومواجهة المؤسسات الرسمية وحدها.

تظهر المبحوثات، بلا استثناء، قدرة عالية على تحمل المسؤولية والتعاطي مع الظروف الراهنة التي عشنها مع عائلاتهن. وهذه القدرة تتجلى سواء بمساندة الأهل بالمقام الأول على أساس أنهم من سكان القدس، أو من الزوج وأسرته، أم من الأبناء. وتبين التجارب أن المبحوثات اعتمدن على انفسهن في أغلب الأوقات، وكانت مساعدة الأهل غير موجودة عند بعض المبحوثات وليس عند الجميع وفق الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية واقتناع العائلة بهذا الزواج ورغبة المبحوثة بأن تظهر وضعها الاجتماعي والاقتصادي الحقيقي. ان اخفاء حقيقة الوضع الاقتصادي كان بسبب الخوف من شماتة الأقارب من كلا الطرفين، ومحاولة انجاح الابقاء على تماسك الاسرة أمام الأقارب. ويعني ذلك خصوصا حين تضطر المرأة

للعمل وإعالة الاسرة في ظل الثقافة السائدة التي تنادي بالرجل رباً للأسرة، ليس من ناحية كسب الأموال وصرفها، ولكن أيضا من ناحية اتخاذ القرارات الحاسمة. يظهر من ذلك كله أن تجربة زواج المبحوثات قد مكنتهن من كافة النواحي، وجعلتهن أقدر على التعاطي مع الأزمات والتأقلم، وكان قرار الاستمرار في الزواج أحد الخيارات التي اتخذتها النساء في أثناء محاولتهن التأقلم.

قرار الاستمرار بالزواج:

بينت المبحوثات الخمسة عشر أن 3 منهن قد تعرضن للطلاق، نادية، وفداء وسهى التي عادت إلى زوجها بعد ذلك من أجل ابنائها. وهناك أيضاً خيرية التي تركها زوجها لكنه لم يطلقها لكنها قررت الاستمرار في انجاح الأسرة بوجوده وبحال غيابه. نرى بذلك أنه قد تعددت أسباب الطلاق بين الأزواج، وهي بلسان من تعرضن لها تبدو أكثر ايلاماً، على الرغم من أنهن جميعاً اعتبرنه الخيار الأفضل والأكثر أمناً. تحدثنا نادية عن تجربتها في الطلاق وكيف كانت قبل أن تتزوج، فتقول:

" أنا كنت عند أهلي المدللة لأني كنت وحدانية بين 6 أخوة وأبوي علمني بمدرسة خاصة منيح كتير في القدس. خلصت التوجيهي وبعدين تجوزت."

كما وتشير إلى حياتها في الضفة فتقول :

" والله الحياة بالضفة احسن كتير مرتاحين احنا أهل القدس كل الناس عيكول (كلمة عبرية تعني حجز على أملاك وحساب بنك) وركض ورا محامية وحلفان يمين وكله على هالرشة."

أما سبب الطلاق بينهما فكان واضحاً وهو عدم حصوله على الاقامة، حيث تم رفضه في المرة الثانية، كما كان الأولاد الأربعة قد بلغوا سناً لم يحصلوا فيه على هويات، فتقول:

"جوزي ضل في بيرزيت اكم من سنة لعبيل (حتى) طلعتله الاقامة انا والاولاد كنا نروح كل يوم خميس ننام عنده ولما طلعت الاقامة صار لازم النا دار لحالنا ننفصل عن أهلي واخترنا منطقة ضاحية السلام لأنه بيقدر يروح على رام الله بدون حاجز وسكننا هناك وبطلنا نروح على بيرزيت الا بالعيد ولما عاودو رفضو الاقامة جوزي صار بدو يرجع

يسكن في بلده لأنه حسب رأيه خلص عالفاضي مش حيطلع له اشي والاولاد الاربعة- جبت كمان ولدين- طلع لهم أرقام وتسجلو بهويتي وشكله بدهمش يعطوهم."

تعاظمت المشاكل بين الزوجين وطلب الزوج من نادية أن تعود معه، تقول نادية:

" وصارت مشاكل كتير قالي اذا ما بدك أنا بدي أرجع على بيرزيت واللي بدو يلحقني."

وفعلاً عاد الزوج ومعه ابنه الأكبر واستقر في بيرزيت. وبعد 6 أشهر أبلغها بأنه سيتزوج ان لم ترجع للسكن في بيرزيت معتبراً أن تمسكها بالسكن في القدس قد أفقده سلطته ونفوذه عليها. تقول نادية:

"اذا ما رجعت أنا بدي أتجوز انت عنيدة وانت مش مرة أنا حاسس انك صرت انت الزلمة والقرار بايدك."

وتبعاً للعادات والتقاليد فقد حاول اخوتها التدخل كي لا يتطلقوا، فتقول نادية:

"تواسطو اخوتي وأنا قلتلهم اذا مصمم عالجيزة خليه يطلق وبعدها تطلقنا وضليت أنا بضاحية السلام."

أما فداء فقد تشابهت مع نادية في أمر الهويات والإقامة، إلا أن زوجها لم يتقبل منذ البداية فكرة أن تحاول من أجل الحفاظ على هويتها والحصول على اقامة له ولأولادها على هويات. اضافة إلى ذلك فقد كان لتدخل أهل الزوج سبباً في المشاكل. كما كان لمسألة اقامتها في مدينة القدس وحفاظها على هويتها سبباً القدس كي تتخذ قرار الانفصال عن زوجها الطبيب الذي يعتبر مفخرة في النسب في سياق مدينة القدس وأهلها. شعرت فداء أنها في بيتها وحياتها في رام الله تعيش "خارج المكان" وتخاف أن تفقد حقها بمدينة القدس، المكان الذي لا يفارق هاجسها. أما أساس المشاكل فكانت حينما علمت فداء أنه تم الغاء اسمها من التأمين الصحي. وحينما راجعت الداخلية عرفت أن هويتها قد تم سحبها وأن عليها أن تسكن في القدس بشكل متواصل مدة سنتين من أجل أن تثبت اقامتها. وهنا تقول فداء:

"حكيت لجوزي انه هويتي انسحبت وعرضت عليه نستأجر بيت في القد ولكنه رفض فكرة انه نستاجر بيت في القدس مثلا على حدود رام الله زي منطقة كفر عقب وقال لي خليهم يسحبواهويتك اصلا شو بدك فيها. هو ما

اهتم اذا انا بقدر ادخل القدس ولا لا وهيك كبرت المشاكل وفي الاخر قررت أتركه وارجع عند اهلي عالقدس واسكن واحل مشكلة هويتي."

بعد هذه الأحداث والمشاكل قررت فداء أن تعود إلى بيت أهلها، فتقول:

" أنا ما توقعت انه جوزي يقدر يخليني اني أختار بينه وبين هويتي القدس"

كذلك سهى التي خاضت تجربة الطلاق، ثم عادت لزوجها وكانت المشكلة الأساسية بينهما أيضاً موضوع الاقامة فقد رفض أن ينتقل الى منطقة تابعة لبلدية القدس. تقول سهى:

"قدمت لم شمل لجوزي واجاه رفض وجوزي قال خلص ما بدي لم شمل ولا هوية أنا مش شحاد لهوية القدس ورجع لحاله سكن في الضفة وتطلقنا."

أدى عدم اقتناع زوج سهى لأهمية هويتها إلى عدم تفهمه لحاجتها للتأمين حين تبين أنها مصابة بمرض السرطان. تقول نادية:

" في سنة 2001 صابني سرطان في الغدة الدرقية ولما رحت عالعلاج كان لازم كمان أقدم للتأمين علشان السرطان لازم يعطوني مخصص وهناك قالو لي انه التأمين ملغي لاني رجعت أسكن بالضفة أنا قلتلهم لا انا ساكنة قدس وخفت كمان ما أقدر أتعالج يلغو لي كمان التأمين الصحي وركضت أفتش على دار في القدس."

وعن تجربة طلاقها وكيف ان المرأة المقدسية المتزوجة من فلسطيني يتم حرمانها من حقوق المرأة المطلقة في اسرائيل. تقول سهى:

" لما رجعت عالقدس هو رفض وما قدر يفهم الصورة وراح عالمحكمة وطلقني وطلب مني قدام القاضي في المحكمة الشرعية في رام الله اني اتنازل عن الاولاد مقابل انه يدفع مؤخر الصداق والقاضي قالي تنازلي هلأ وبعدين أنا بخليك تشوفيهم وفعلا دفع لي 6000 دينار وساعدوني هدول المصاري اني أعيش بعد هيك لحد كا انتهت المشكلة مع التأمين ورجع لي تأمين الاولاد وما طلع لي مخصص مطلقة لأنه جوزي ضفة مع انه عندي اولاد صغار."

أما تجربة خيرية مختلفة فهي لم تتعرض لتجربة الطلاق، لكنها هجرها زوجها وعن هجران زوجها تقول خيرية:

> "وانا لانه عشت طفولة صعبة بعرف اديش صعب الولد ينحرم من أهله وهدا اللي بيخليني اتمسك باولادي وأتحمل المسؤولية يعني هو جوزي كتير مرات كان عبء علي وكان يطلب مني مصاري للقهوة والدخان عالاقل اليوم أنا خلصت من طلباته."

تظهر المبحوثات أن موضوع الهوية والاقامة في القدس كان سبباً رئيسياً في المشاكل والطلاق. ويتم الطلاق كما يتضح من عينة البحث حينما لا يفهم الزوج اهمية الهوية بالنسبة لزوجته المقدسية. كما ظهر أيضاً أن من أسباب المشاكل تدخل أهل الزوج في حياتهم، وشعور الزوجة بأنها أقل من اخواتها وقريباتها اللواتي يسكن في القدس ولا يشعرن بأي تهديد حيال فقدانهن حقهن في مدينتهن. ويظهر أيضاً أن هوية القدس بالنسبة لبعض الأزواج، على سبيل المثال زوج خيرية، تعتبر أفضلية بالنسبة لزوجته، وبها تستطيع الحصول على امتيازات اجتماعية مثل التأمين الصحي والاجتماعي وأيضا الدخل الأفضل بالمقارنة مع معدل الدخل في المناطق الفلسطينية. وبذلك يبرر لنفسه ليس فقط عدم التزامه بالانفاق مالياً على عائلته، بل يصبح الأمر أكثر صعوبة من ذلك للزوجة حين يطلب منها الزوج المال من أجل السجائر والقهوة ظنا منه أن وضعها المالي قد تحسن بانتقالها للسكن في القدس وتلقيها الامتيازلت الاجتماعية كالتأمين الوطني وضمان الدخل.

الخاتمة

ان اجراءات الحكومة الصهيونية الاستيطانية في 27 حزيران 1967، بعد أيام من احتلالهم لمدينة القدس بضمها للمدينة واجراء عملية الاحصاء، حرمت الالاف من المقدسيين فيما بعد من حقهم في الاقامة والحياة في مدينتهم. وكذلك فان تعاقب الأحداث والاجراءات لدولة الاستعمار الصهيوني كانت تهدف إلى عملية التهجير الصامت من خلال موضوع الهوية والاقامة وهدم المنازل والضرائب ...الخ. ويمكن اعتبار قضية المواطن عوض مبارك 1988 هي البداية الفعلية لتفعيل تنفيذ الاجراءات المذكورة والتي اعتمد فيها القاضي الذي في قضية عوض الذي حصل على هوية امريكية وجاء لتجديد هويته المقدسية ضمن اطار قانون الدخول لإسرائيل لعام 1952. حيث تم بعده عتبار المقدسيين مقيميين دائمين حاصلين على اذن الإقامة الدائمة في البلاد. يظهر هذا الأمر حقيقة الدولة الاستعمارية الإستيطانية التمييزية العنصرية الطاردة للسكان الفلسطينيين. لأن هذا القانون يعتبر المواطنين المقدسيين وكأنهم "هاجروا" من إسرائيل اذا انتقلو للسكن خارج حدود بلدية القدس وتقوم بالغاء اقامتهم وتطردهم خارج المدينة. في هذا السياق، تحولت حياة المقدسيين بشكل عام والمقدسيات إلى أحداث لا تتسم بالإستقرار والشعور بالأمان. وقد أدى ذلك إلى تغييرات كبيرة وتحمل عبء أسري ثقيل.

يمكن من خلال مجموعة عينة البحث للنساء المقدسيات تقصي كيفية اختيارهن للعديد من التكتيكات التي يقصد بها استيعاب النتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على قرارهن بالزواج من فلسطيني تعتبره اسرائيل "أجنبي" وبذلك فهو غير موجود بالعائلة. ويمكن إدراج هذه الممارسات اليومية في اطار ما يسمى ب"التكتيكات الهادئة" لأنها تعبر عن ردة فعل الضعفاء دون أن تعتبر هذه الممارسات مقاومة بالأساس. تنمي "التكتيكات الهادئة" روح المساعدة لدى أشخاص لا يعرفون بعضهم البعض ولكنهم يواجهون ذات المشكلة. فهناك تجربة ميرفت مع جيرانها الذين يسكنون في العيزرية. وتحضرني تجربتها الفريدة في كيفية تعاون وتضافر الأقارب والجيران في مسألة مجابهة الاستيطان الصهيوني بطريقة تعيد للأذهان الفلاحين الماليزيين الذين رصدهم جيمس سكوت والذين كانو يلبسون قناعا من الصمت حفاظا على وجودهم. هنا يلبس الفلسطيني قناع المراوغة والمداراة

لانجاح تكتيك عدم امساكهم "متلبسين" بسكنهم في منطقة الضفة. تقول ميرفت:" كانت جاية عن جيرانا اخبارية انهم مش ساكنين في القدس وأجوهم على بيتهم اللي في العيزرية والصدفة انهم كانو بينقلو أغراضهم من دار الضفة وراحلين على دار القدس وبيحطو أغراضهم بالسيارة واجا موظف التأمين على جوزي وهو كان بيناقل معاهم وقاله في هون دار حسن ساكنين؟ جوزي قاله لا عمري ما سمعت بهالاسم هون وبعدين جوزي ترك كل اشي وكمل يمشي مع المحقق علشان يتطلع بالناس اللي المحقق بيسالهم علشان ما يجاوبوه. والحمد لله راح الموظف وما عرف عنهم". كما أن بعض العائلات كانت تلجأ لشعورها بالأمان إلى السكن في منطقة تعلم أن من فيها يعانون من ذات المشاكل التي تواجههم، وهو ما فعلته مرام بعد أن انتقل زوجها للعمل في مكان بعيد وكان عليها أن تبقى مع أبنائها وحدها، فتقول:" يعني أنا حاسة حالي زي هالناس، يعني كل الناس في العمارة عندنا معظمهم زي حالتنا وكل واحد بياخد نصيبه".

تشكل روايات النساء المقدسيات، كما يظهر في المقابلات في هذا الفصل من الدراسة، تحدياً لأشكال الهيمنة الاستعمارية الاسرائيلية على المجتمع الفلسطيني المقدسي. كما أنه قد أحدث خلخة في الثقافة الذكورية التي التزمت بأدوار معينة لكل من الذكور والإناث. وبذلك فقد أثبتت المرأة القدرة على الاصرار وعلى استخدام استراتيجيات مرنة قابلة للتغيير في سبيل الحفاظ على استمرارية أسرتها، ضمن سياق السيطرة الاستيطانية التي تتوضح معالمها بكل ديناميكيتها وتجددها ساعية إلى القمع والتهجير والاقتلاع. ويظهر هذا الاصرار في أوضاع حياة النساء التي تبدأ بمشكلة اختلاف بطاقات الهوية لتدخل فيما تسميه كيفوركيان حالة "spiral transgression " أي ان الوضع يمتد ليشمل مشاكل اقتصادية واجتماعية تتداخل فيها العوامل السياسية وتكون هذه العوامل ممتدة ومتشابكة (كيفوركيان 2010، 6). كما وتظهلر الدراسة أن الممارسات اليومية تظهر فهما اجتماعيا مؤداه سلوكيات يومية تضع الأفراد أمام " صعوبات جمة" تتجاوز المقاومة الفردية وتطور "ممارسات مقاومة" في اطار أوسع وتحمل "بدائل خلاقة" (كيفوركيان 2011).

في هذا السياق الذي يحتم فيه على المرأة المقدسية أن تواجه السياسة الاستعمارية الإسرائيلية واجراءاتها، نشهد تغير في مفهوم المقاومة والصمود حيث أصبح كما تحدثت عنه ريما حمامي (2004) " مجرد الوصول إلى هناك"، أي مجرد امكانية تخطي وعبور

الحواجز التي يضعها المستعمر الاسرائيلي ويمنع دخولهم الى مقاصدهم، والذي يعبر به المستعمر الاسرائيلي عن سيطرته على الحيز المكاني للمستعمَرين. ان التحايل على الاغلاق المفروض وامكانية تجاوزه أعطى فهما جديدا لممارسة وتكتيكات الفلسطينيين في مجابهة استراتيجية الاغلاق وتغير مفهوم المقاومة باعتبارها حرية التنقل في المكان. هذا التنقل يمتد ليشمل في تكتيكات الواقع اليومي الفلسطيني امكانية الوصول بالعمل الجماعي، إلا أنها فعلياً لا تتحقق إلا عن طريق الأفراد، وهو ما تم بالفعل مع النساء المقدسيات.

ومع التكتيكات اليومية للفلسطينيين بشكل عام، وللنساء بشكل خاص، يبقى الفلسطيني موجودا بالمكان ولا يرحل أملا بامكانية تكتيك أفضل لليوم القادم. أن هذا يرسخ عقيدة البقاء والاستمرار للفلسطيني في مكانه ومدينته مقابل الترحيل والطرد والتهجير الذي يدأب عليه الاستيطان الصهيوني لافراغ المكان من سكانه الأصلانيين، الفلسطينيين. وهذا يؤكد أن النضال ضد الاستعمار الاستيطاني يجب أن يهدف بالدرجة الاولى الى ابقاء العلاقة بين المستوطنين والمحليين قائمة حتى لا يصلون الى نهايتهم اذا ما انتهت هذه العلاقة. واذا كانت نهاية الاستعمار تعني رحيل المستعمرين، فان نهاية الاستيطان تكون باستمرار بقاء السكان الأصلانيين وعدم رحيلهم (Veracini, 2011).

قائمة المراجع بالعربية:

- أبو نحلة، لميس. 2008، "ست عائلات: بقاء العائلة وحراكها في ظل الأزمات". في ليزا تراكي. الحياة تحت الاحتلال في الضفة والقطاع: الحراك الاجتماعي والكفاح من أجل البقاء. بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية
- أغازريان، ليز. ربيع 2010. المقدسيون وانشطار الهوية: من وحي فرانتز فانون، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 82، ص 80- 87.
- الشيخ، عبد الرحيم. 2010، متلازمة كولومبوس وتنقيب فلسطين: جينالوجيا سياسات التسمية الاسرائيلية للمشهد الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 83، ص 78-109.
- ايوب، نزار. صيف 2012، التطهير العرقي في القدس. حوليات القدس العدد 13
- أيوب، نزار. 2010، التهجير القسري والتطهير العرقي انتهاكات إسرائيل لحق الفلسطينيين في الإقامة في القدس. الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين، القدس.
- بابيه، ايلان. 2007. التطهير العرقي في فلسطين. ترجمة أحمد خليفة. بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- بابيه، ايلان. .2010 تقلبات 1948: تدوين تاريخ اسرائيل مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 21، عدد 84، صفحة 73-83
- الجعبة، نظمي. ربيع 2010، القدس القديمة ومحيطها: الانقلاب على المشهد الثقافي وتهويده، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 22، العدد 85 (ربيع 2010)، ص 23-40.
- جونسون، بني. 2008، "العيش سوية في شظايا مجتمع". في ليزا تراكي. الحياة تحت الاحتلال في الضفة والقطاع: الحراك الاجتماعي والكفاح من اجل البقاء. بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- حمدوش، رشيد. شتاء وربيع 2012. "مسألة الرباط الاجتماعي وسوسيولوجيا الحياة اليومية او المعاش، إضافات، ص 111.
- حلبي، اسامة. 2008. المكانة القانونية لسكان القدس منذ العام 1067 واسقاطات الضم على حقوقهم المدنية والاجتماعية. الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين.

- خمايسي، راسم. خريف 2007. اغتيال أسماء المواقع والمشهد الحضري الفلسطيني العام في القدس، حوليات القدس، مجلد 13، عدد 14، صفحة 52.
- دوماني، بشارة. خريف 2010. المحذوفون من السرد التاريخي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 21، عدد 84، صفحة 35- 42.
- زريق، رائف. خريف 2010. الدولة اليهودية مرة أخرى ، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 21، عدد 84، ص 30-38.
- سعيد، ادوارد. 1984. الثقافة والامبريالية. ترجمة كمال ديب، بيروت، ط2، دار الآداب.
- سعيد، ادوارد. 2010. وضع القدس ومستقبل عملية السلام. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 85، ص 7-22.
- سكوت، جيمس. 1995. المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم. ترجمة ابراهيم العريس ووخايل خوري. بيروت. دار الساقي
- شلهوب-كيفوركيان، نادرة. ربيع 2010. القدس وفلسطين والسياسات اليومية الكولونيالية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 85، ص 54-64.
- فروم، اريك. 1998. جوهر الانسان. حركة حقوق الناس، ط1، بيروت.
- العكش، منير. 2002. حق التضحية بالآخر: أميركا والإبادات الجماعية، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.
- عمر، معن خليل، 1983. الموضوعية واتحليل في البحث الاجتماعي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.
- غانز، حاييم. 2005، لمّ شمل العائلات الفلسطينيّة في الدولة اليهوديّة. مجلة عدالة الالكترونية العدد العاشر. متاح على
  http://adalah.org/newsletter/ara/feb05/gans.doc
- غدنز، انتوني. 2005، علم الاجتماع. بيروت: المنظمة العربية للترجمة
- فنستر، توفي. 2006، الحق في المدينة والحياة اليومية المجندرة. "مكان"، مجلة عدالة حول الأرض والتخطيط والعدل، العدد الأول- الحق في المدينة ، ص33-42.

- مصالحة، نور. 1992، طرد الفلسطينيين " مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين. بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- وايزمن، إيال. صيف 2009، الهندسة المعمارية الديمغرافية في القدس، عدد 79، ص 55- 59 .
- اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، 2012، واقع المرأة المقدسية والتوجهات التي تواجهها من النواحي التعليمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، فلسطين.
- المركز الاسرائيلي للديمقراطية. من هو المواطن الاسرائيلي؟ متاح على
- http://www.idi.org.il.
- **جمعية حقوق المواطن في اسرائيل. 2014. القدس الشرقية بالارقام. متاح على /http://www.acri.org.il**

English Bibliography:

- Abu Lughod, Laila. 1990. “The Romance of Resistance: Tracing Transformation of Power through Bedouin Women. American Ethnologist. Vol 17. No.1
- Bayat, Asef. 2010. Life As Politics: How Ordinary People Change the Middle East. Amesterdam. Amesterdam University Press
- Bhabha, Homi. 1989. “Of Mimicry and Man: The Ambivalence of Colonial Discourse” in: Modern Literary Theory, edited by Philip Race and Patricia Waugh, London: Routledge, p. 234.
- Bourdieu, Pierre. 1977. Outline of A Theory of Practice. Cambridge. Cambridge University Press.
- Conte, Edourad. 2005. The other Wall, Banned marriages an fragmented citizenship in Israel and Palestine, volume no. 3

- De Certeau, Micheal. 1984. The Practice of Everyday Life. Translation: Steven Rendall. Berkeley. University of California Press
- E. L. Woodward. 1971. A History of England. London: Methuen and Co Ltd.
- Fanon, Frantz. 1936. Wretched of the Earth. New York: Grove Press.
- Foucault, M. 1984. Panopticism (Extracts). In: P Rainbow, ed. The Foucault Reader, New York: Pantheon Books, pp.206-213.
- Foucault, M. 1980. The Eye of the Power. In: C Gordon, ed. Power/Knowledge: Selected interviews and other Writings 1972-1977, New York: Vintage Books, pp.146-165.
- Hamammi, Rema. 2005. “On the Importance of Thugs: The Moral Economy of a Checkpoint”. Middle East Reports. 23/7
- Hamammi, Rema. 2006. “Resistance without Victory, Survival without Defeat: Sustaining Palestinian Life in a Geography of Adversity”. Journal of Prince Claus Fund. #13. (68-83)
- Hillal, Jamil. 1976. “Imperialism ans Settler Colonialism in West Asia: Israel and the Arab Palestinian Struggle.” Utafiti: Journal of the Arts and Social Sciences.
- Jad, Islah. 1990. “From Salons to Popular Committees: Palestinian Women 1919-1989”, in Jamal Nassar and Roger Heacock. Intifada Palestine at the Crossroads. New York. Praeger
- Kebede, Messay. 2004. Africa’s Quest for a Philosophy of Decolonization. New York.

- Kelly, Mark G. E. 2009. The Political Philosophy of Michel Foucault, London, Routledge.

  Lang, Erica and Ittimad Mohanna. 1992. A study of Women and Work in " Shatti" Refugee Camp of the Gaza Strip, Jerusalem: Arab Thought Forum.
- Massad, Joseph. 2006. The Persistence of the Palestinian Question: Essays on Zionism and the Palestinians. London and New York: Routledge.
- Mbembe, Achille. 2001. The Postcolony, University of California Press.
- Pappe, Ilan. 2008. " Zionism as Colonialism: A Comparative View of Diluted Colonialism in Asia and Africa" South Atlantic Quarterly 107: 4 pp. 611-633.
- Julie, Peteet. 1991. Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement. New York: Columbia University Press.
- Said, E. W. 1979. Orientalism, London: Routledge& Paul Kegan, pp.1-72.
- Schutz,A. 1970. ed HR Wagner, On Phenomenology and social relations. Chicago, Chicago University Press.
- Scott, James. 1985. Weapons of the Weak. Everyday Forms of Peasant Resistance. New Haven. Yale University Press
- Shalhoub- Kevorkian, Nadera. 2011. Trapped: The Violence of Exclusiion in Jerusaem. Jerusalem Quarterly, 49: 6-25.
- Spivak, Gayatri Chakravorty. 1994. Can the subaltern speak? In P. Williams and L. Chrisman (Eds.). Colonial discourse aand Post-

Colonial Theory: A reader (pp.66-111) New York: Columbia University Press.

- Stoler, Ann. 2002, Carnal Knowledge and Imperial Power: Race and the Intimate in the Colonial Rule. Berkeley. University of California Press.
- Veracini, Lorenzo. 2011. “Introducing Settler Colonial Studies.” Settler Colonial Studies 1:1-12.
- Wolfe, Patrick. 2006. “ Settler Colonialism and the Elimination of the Natives.” Journal of Genocide Research 8(4): 387-409.
- OCHA Special Focus (2009). The Planning Crisis in East Jerusale m: Understanding the Phenomenon of “Illegal” Construction.
- http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_planning_crisis_east _jerusalem_april_2009_english.pdf
- Illuz, Eva. 47 years a slave: A new perspective on the occupation. accessed 02:41 07.02.14 www.haaretz.com